أقرار المشرف

أشـهد أن هذه الاطروحـة الموسومة **(واقـع الجريمـة فـي الريـف / دراسـة ميدانية في محافظة ديالى)** قد جرى تحت اشرافي في كلية الاداب / جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع .

التوقيع
المشرف : أ. د . فتحية عبد الغني الجميلي
التاريخ : / / ٢٠٠٤

بناءاً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الاطروحة للمناقشة :

التوقيع
أ . د . ناهدة عبد الكريم حافظ
رئيس قسم الاجتماع
كلية الاداب / قسم الاجتماع
التاريخ / / ٢٠٠٤

الأهداء

الى من كان يتمنى أن يرى ثمرة جهوده ، الذي أستجاب لنداء ربه قبل أن يراها .

والدي المرحوم .

شكر وتقدير

اللهم أني أفتتح الثناء بحمدك ، وأنت مسدد الصواب بمنك ، وأيقنت أنك أنت أرحم الراحمين في موضع العفو والرحمة . فأسمع ياسميع مدحي وأقل ياغفور عثرتي ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد واله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين . وبعد لا يسعني وأنا أنهي دراستي هذه ألا أن أعبر عن عظيم شكري وأمتناني وتقديري العالي الى أستاذتي الفاضلة الدكتورة فتحية عبد الغني الجميلي لكل ما أمدتني به من عون ومساعدة من أزالة العقبات كافة التي واجهتني في أنجاز هذه الدراسة وبلوغها المستوى التي وصلت اليه ، فأليها أسجل عظيم أمتناني وتقديري .

كما أقدم شكري وأمتناني الى أستاذي الفاضل الدكتور مازن البشير الذي شارك في الاشراف على هذه الدراسة .

وأود أن أسجل شكري وتقديري لكل أساتذة قسم الاجتماع الذين لم يبخلوا علي بالنصح والارشاد وتوفير المصادر العلمية التي أحتجت اليها في كتابة هذه الاطروحة ، وأخص منهم الاستاذة الدكتورة ناهدة عبد الكريم حافظ رئيس قسم الاجتماع والدكتور نبيل نعمان والدكتور صبيح شهاب والدكتور قيس النوري والدكتور عبد المنعم الحسني والدكتور خالد الجابري ، والدكتور علاء البياتي ، والدكتور عبد اللطيف العاني والدكتور أحسان محمد الحسن .

ولايفوتني أيضاً أن أتقدم بالشكر والتقدير الى كافة زملائي الذين كان لهم فضل في المساعدة على أنجاز هذة الدراسة ومنهم أخي وزميلي العزيز الدكتور عبد السلام الاسدي والدكتور سلام عبد علي والدكتور علي جواد والدكتور فلاح المانع ، والدكتورة خديجة حسن جاسم والأخ عبد الوهاب .

وأقدم شكري وتقديري الى أمينة مكتبة قسم الأجتماع الانسة أيمان وأمينة مكتبة الدراسات العليا الأخت أم علي والى مدير وموظفي قسم الاصلاح الأجتماعي في محافظة ديالى وموظفات المكتبة المركزية في جامعة بغداد ، وموظفات مكتبة كلية الآداب.

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى الاخوان الدكتور نصيف جاسم محمد ، الاستاذ جاسم الشمري ، والاستاذ بلاسم التميمي ، والاستاذ قائد الشمري ، والاخ الدكتور عبد العظيم العبيدي ، والدكتور طه العزاوي ، وكل من ساهم في مد يد العون الي لانجاز هذه الاطروحة .

قائمة الجداول		
ت	الجدول	رقم الصفحة
١-	يبين فئات أعمار المبحوثين	١٣٥
٢	يبين محل الولادة للمبحوثين .	١٣٦
٣.	يبين محل الاقامة للمبحوثين.	١٣٧
٤.	يبين انواع المهن للمبحوثين .	١٣٨
٥.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة ونوع المهنة .	١٣٩
٦.	يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين.	١١٤
٧.	يبين عدد افراد الاسرة للمبحوثين .	١٤١
٨.	يبين التحصيل الدراسي للمبحوثين .	١٤٢
٩.	يبين كفاية الدخل للمبحوثين .	١٤٣
١٠.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة وكفاية الدخل.	١٤٤
١١.	يبين قناعة المبحوثين بالمهن التي يزاولونها .	١٤٥
١٢.	يبين اسباب عدم القناعة بالمهن التي يزاولونها.	١٤٦
١٣.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة واسباب عدم القناعة بالمهنة .	١٤٨
١٤.	يبين فيما اذا كانت الحاجة الى المال هي الدافع لارتكاب السلوك الاجرامي .	١٥٠
١٥.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة والحاجة الى المال من وراء ارتكابها.	١٥١
١٦.	يبين نوع الجرائم لافراد العينة.	١٥٤
١٧.	يبين وقت ارتكاب الجريمة .	١٥٥
١٨.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة ووقت ارتكابها	١٥٦
١٩.	يبين التخطيط للقيام بالعمل الاجرامي .	١٥٨

٢٠.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة والتخطيط للقيام بها .	١٥٩
٢١.	يبين اسلوب ارتكاب الفعل الاجرامي .	١٦١
٢٢.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة واسلوب ارتكابها .	١٦٢
٢٣.	يبين صلة العلاقة مع المشترك بارتكاب الجريمة .	١٦٤
٢٤.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة وصلة العلاقة مع المشترك بها .	١٦٥
٢٥.	يبين اجابات المبحوثين عن ارتكاب جرائم سابقة.	١٦٧
٢٦.	يبين نوع الجرائم السابقة .	١٦٨
٢٧.	يبين العلاقة بين الجرائم السابقة والجريمة الحالية .	١٦٩
٢٨.	يبين اجابات المبحوثين حول ايمانهم بأفضلية قيم الريف على قيم المدينة .	١٧٢
٢٩.	يبين اجابات المبحوثين حول القيم السائدة في الريف التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي .	١٧٣
٣٠.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة واجابات المبحوثين حول القيم التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي .	١٧٤
٣١.	يبين اجابات المبحوثين عن نوع القيم التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي .	١٧٦
٣٢.	يبين اجابات المبحوثين حول الاكثر تأثيراً في الريف . العرف ام القانون	١٧٧
٣٣.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة والاكثر تأثيراً في المجتمع الريفي	١٧٨
٣٤.	يبين اجابات المبحوثين على أن الناس في المجتمع الريفي لا يرتكبون الجرائم خوفاً من القانون .	١٨٠
٣٥.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة وعدم ارتكاب الجريمة خوفاً من القانون .	١٨١

٣٦.	يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان فعلهم هذا سلوك مقبول بين الناس	١٨٣
٣٧.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة وشعور المبحوثين بأن فعلهم هذا هو سلوك مقبول بين الناس .	١٨٤
٣٨.	يبين العلاقة بين القيم التي تشجع على ارتكاب الجريمة. وهل أن فعلهم مقبول بين الناس .	١٨٦
٣٩.	يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان فعلهم يحظى باحترام الناس	١٨٨
٤٠.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة ، والاعتقاد بأن فعلهم يحظى باحترام الناس	١٨٩
٤١.	يبين اجابات المبحوثين عن المعرفة بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم .	١٩١
٤٢.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة والمعرفة بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم .	١٩٢
٤٣.	يبين اجابات المبحوثين عن الشعور بالرضا عن ارتكاب الفعل الاجرامي .	١٩٤
٤٤.	يبين العلاقةبين نوع الجريمة واجابات المبحوثين عن بالرضا عن ارتكاب الفعل	١٩٥
٤٥.	يبين اجابات المبحوثين حول الاعتقاد بأن هذا الفعل يحقق بعض طموحات الحياة .	١٩٧
٤٦.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة والاعتقاد بأن هذا الفعل يحقق بعض طموحات الحياة .	١٩٨
٤٧.	يبين علاقة الجاني بالمجني علية .	٢٠٠
٤٨.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة وعلاقة الجاني بالمجني عليه .	٢٠١

٤٩.	يبين اجابات المبحوثين حول تشجيعهم للاخرين على ارتكاب الفعل الاجرامي .	٢٠٣
٥٠.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة وتشجيع المبحوثين للاخرين على ارتكاب الفعل الاجرامي .	٢٠٤
٥١.	يبين اجابات المبحوثين حول شعورهم بالندم على فعلهم الاجرامي .	٢٠٦
٥٢.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة والشعور بالندم عن ارتكاب الفعل الاجرامي .	٢٠٧
٥٣.	يبين اجابات المبحوثين حول موقف الاخرين من ارتكاب الجريمة	٢٠٩
٥٤.	يبين العلاقة بين نوع الجريمة وموقف الاخرين منها .	٢١٠

قائمة المحتويات		
ت	المحتويات	الصفحة
١	المقدمة	١-٢
٢	الفصل الاول :- الاطار النظري	٣
٣	المبحث الاول :- عناصر الدراسة	٣
٤	المبحث الثاني :- تحديد مفاهيم الدراسة	٩
٥	الفصل الثاني :- خصائص المجتمع الريفي	١٥
٦	المبحث الاول :- المجتمع الريفي	١٥
٧	المبحث الثاني :- المجتمع الريفي في العراق	٢٦
٨	المبحث الثالث :- الوصف الايكولوجي للمجتمع الريفي في العراق	٤٢
٩	المبحث الرابع :- خصائص الاقتصاد الزراعي في المجتمع الريفي في العراق الحديث	٦٢
١٠	المبحث الخامس :- الخصائص الاجتماعية للمجتمع الريفي في العراق	٨٠
١١	الفصل الثالث :- ظاهرة الجريمة	٨٥
١٢	المبحث الاول :- خصائص الجريمة وانماطها	٨٦
١٣	المبحث الثاني :- اتجاهات تفسير الجريمة	٨٨
١٤	المبحث الثالث :- عوامل السلوك الاجرامي	١٠٦
١٥	الفصل الرابع :- الجريمة في المجتمع الريفي	١١٥-١٣٠
١٦	القسم الثاني :- الدراسة الميدانية	

١٧	الفصل الخامس :- الاطار ألمنهجي للدراسة	١٣١-١٣٦
١٨	الفصل السادس :- عرض البيانات العامة وتحليلها	١٣٧-١٥٢
١٩	الفصل السابع :- خصائص الجريمة في ريف محافظة ديالى	١٥٣-١٧٠
٢٠	الفصل الثامن :- عوامل السلوك الاجرامي	١٧١-٢١١
٢١	نتائج الدراسة	٢١٢
٢٢	مقترحات الدراسة	٢١٦
٢٣	مصادر الدراسة	٢٢٥-٢٢٩

المقدمة :-

تمثل الجريمة ظاهرة أجتماعية قديمة قدم المجتمعات البشرية، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات البشرية منها ، إلا أن ظهورها بالمستوى والشدة التي تظهر عليها في الوقت الحاضر ، أنما يأتي نتيجة لتطور ظروف متشابكة ومعقدة – أجتماعية وسياسية وأقتصادية ..... وغيرها – أدت الى هذه الظاهرة . وتعد الجريمة مشكلة تتعدد ابعادها ، وتتداخل فيها العوامل البيولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية ، كما أنها تضم مجموعة كبيرة من الافعال ، والجريمة في الريف مشكلة بحد ذاتها ، وظاهرة أجتماعية سلبية أراد الباحث التصدي لها ضمن سياق الدراسة الحالية لمعرفة العوامل التي ساعدت وتساعد على أرتفاع نسبة السلوك الاجرامي في المجتمع الريفي ، فرغم وجود الكثير من الضوابط الاجتماعية من قيم ، وأعراف ، ودين، وقانون، ورأي عام .....وغيرها من الضوابط الاجتماعية ، إلا أنها تزداد مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في المجتمع الريفي نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية التي جاءت عن طريق قيام الدولة بدعم القطاع الزراعي لسد حاجة البلاد الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠ ، لذلك أخذ الباحث بدراسة هذه الظاهرة ، فقسم الدراسة الى قسمين الاول نظري والثاني ميداني ، تضمن الجانب النظري أربعة فصول هي :-

الفصل الاول والذي كان تحت عنوان (الاطار النظري) ، وقد تضمن مبحثان الاول عناصر الدراسة ، والتي أشتملت على التعريف بمشكلة الدراسة ، وأهمية وأهداف الدراسة ، وحدود الدراسة ، ومنهج الدراسة ، والمبحث الثاني تحديد مفاهيم الدراسة ، التي حددت مفاهيم الدراسة وهي : الجريمة ، المجتمع ، الريف ، المجتمع الريفي .أما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان (خصائص المجتمع الريفي) فقد جرى تقسيمه الى خمسة مباحث ، الاول تناول المجتمع الريفي وأهم النظريات الكلاسيكية والحديثة ، وسمات هذا المجتمع من حيث الابعاد التاريخية والايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية .أما المبحث الثاني فقد تناول المجتمع الريفي في العراق من الناحية التاريخية ، من الستوطنات الزراعية الاولى ، الى أنتقال المجتمع من القرية الى المدينة الزراعية ، مروراً بالريف العراقي خلال العصور الاسلامية ، بما فيها الاحتلال الفارسي للعراق ، وفترة الحكم الاسلامي ، وفترة العصور المظلمة ، أما المبحث الثالث فقد أستعرضنا فيه الوصف الايكولوجي للمجتمع الريفي ، من الاقاليم الزراعية والانهار ، والمناخ ، والسكان ، والهجرة ، والزراعة ، والثروة الحيوانية . أما المبحث الرابع فقد تناول خصائص الاقتصاد الزراعي للمجتمع الريفي في العراق الحديث ، منذ تأسيس الدولة الحديثة في العراق عام ١٩٢١ ، وحتى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ . أما المبحث الخامس فقد تناول الخصائص الاجتماعية للمجتمع الريفي في العراق وقسم الى ثلاث خصائص أساسية هي : مقومات النظام الاجتماعي الذي يشمل الجماعات الاجتماعية ،

ونظام القرابة ، ونظام الزواج واتساق التفاعل وتجانس المجتمع ، وثانيا الضبط الاجتماعي ، وثالثا الطبقات الاجتماعية.

اما الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان (ظاهرة الجريمة) فقد قسم الى ثلاث مباحث هي المبحث الاول الذي تناول خصائص الجريمة وانماطها ، والمبحث الثاني الذي تناول اتجاهات تفسير الجريمة كالاتجاه الفردي ، والاتجاه الاجتماعي والاتجاه التكاملي ، اما المبحث الثالث فقد تناول عوامل السلوك الاجرامي ، كالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية .اما الفصل الرابع فقد تناول الجريمة في المجتمع الريفي اما القسم الثاني من الدراسة فكان الجانب الميداني لها الذي تألف من اربعة فصول الفصل الخامس الذي كان تحت عنوان (الاطار المنهجي للدراسة) جرى الوقوف فيه على ، اولا نوع الدراسة ، ثانيا منهج الدراسة ، ثالثا ادوات جمع البيانات ، رابعا فرضيات الدراسة ، خامسا عينة الدراسة ، سادسا تبويب البيانات وتصنيفها .

اما الفصل السادس فقد وضع تحت عنوان (عرض البيانات العامة وتحليلها) وقد تضمن البيانات العامة وبيانات الدخل .اما الفصل السابع فقد كان تحت عنوان (خصائص الجريمة في ريف محافظة ديالى).

اما الفصل الثامن والاخير فقد كان تحت عنوان (عوامل السلوك الاجرامي)التي تشمل :القيم الاجتماعية ، الضبط الاجتماعي ، تصورات الذات .وأخيرا جرى استعراض نتائج الدراسة واهم المقترحات التي تضمنتها .نسأل الله تبارك وتعالى ان نكون قد وفقنا في هذه الدراسة والله ولي التوفيق .

الباحـــــــث

واقع الجريمة في الريف

دراسة ميدانية في محافظة ديالى

اطروحة تقدم بها

خليفة ابراهيم عودة التميمي

الى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات

نيل درجة ألدكتوراه في علم الأجتماع

بأشراف

أ . د . فتحية عبد الغني الجميلي

بغداد

١٤٢٥ هـ **٢٠٠٤ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شيءٍ رحمةً وعلماً فأغفر للذين تابُوا واتَّبعُوا سَبيلكَ وقِهِمْ عَذَابَ الجَحيمِ ● رَبَّنَا وأدخلهم جنَّتِ عَدْنٍ الَّتي وَعَدتَّهُم وَمَن صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ و أزواجِهِمْ وذُرِيّتِهِمْ انَكَ أنتَ العَزيزُ الحَكيمُ ● وقِهِمُ السَيِّئاتِ ومَنَ تَقِ السَيئاتِ يَومَئذٍ فَقَدُ رَحِمتَهُ وذَلِكَ هُوَ الفَوزُ العَظيمُ ●

صدق الله العظيم

سورة غافر:(٧ ، ٨ ، ٩)

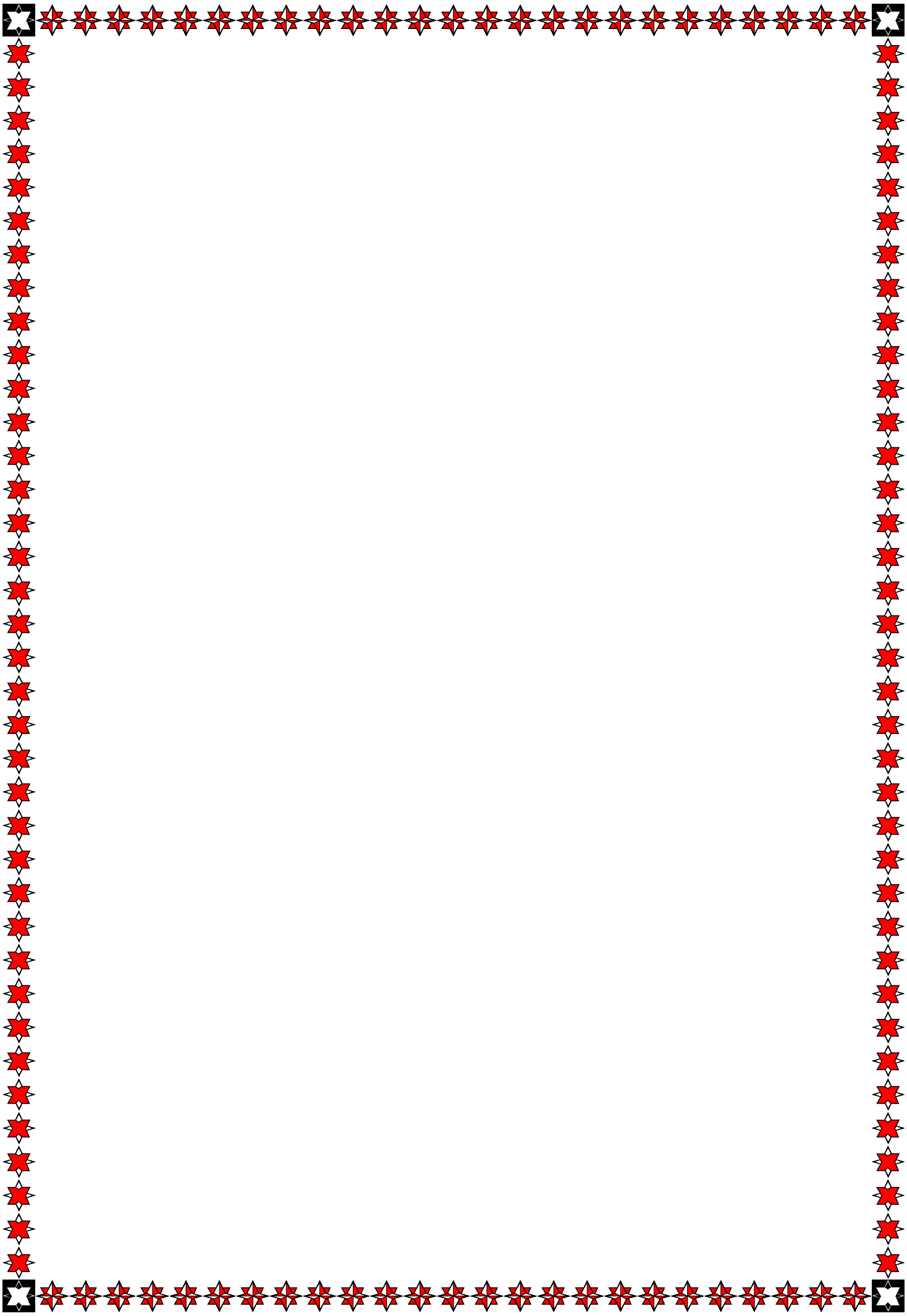

٥- العلاقة بين نوع الجريمة ونوع المهنة .

جدول رقم (٥) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة ونوع المهنة .

نوع الجريمة / نوع المهنة	سرقة		قتل		اتلاف و حرق المحاصيل		تسليب		جرائم اخلاقية		المجموع	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
فلاح	٢٤	٢٠,٥ %	٩١	%٧٦,٨	٣	%٢,٧	–	–	١	%٠,٨	١١٩	%١٠٠
مزارع	٤	%١٦	١٢	%٤٨	٨	%٣٢	١	%٤	–	–	٢٥	%١٠٠
سائق	٩	%٥٢,٩	٥	%٢٩,٥	١	%٥,٨	٢	%١١,٨	–	–	١٧	%١٠٠
راعي	٤	%٢٨,٥	٩	%٦٤,٥	١	%٧,٢	–	–	–	–	١٤	%١٠٠
موظف حكومي	–	–	١٥	%٨٨,٤	١	%٥,٨	–	–	١	%٥,٨	١٧	%١٠٠
مهن اخرى	٣	%٣٧,٥	٤	%٥٠	١	%١٢,٥	–	–	–	–	٨	%١٠٠
المجموع	٤٤	%٢٢	١٣٦	%٦٨	١٥	%٧,٥	٣	%١,٥	٢	%١	٢٠٠	%١٠٠

٢- العلاقة بين نوع الجريمة وكفاية الدخل .

جدول رقم (١٠)بين العلاقة بين نوع الجريمة و كفاية الدخل

نوع الجريمة / كفاية الدخل	سرقة		قتل		اتلاف و حرق المحاصيل		تسليب		جرائم اخلاقية		المجموع	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
يزيد عن الحاجة	٣	%٦,٨	٤٤	%٣٢,٤	٣	%٢٠	–	–	١	%٥٠	٥١	%٢٥,٥
كافٍ	٢٧	%٦١,٤	٨٠	%٥٨,٥	٨	%٥٣,٤	١	%٣٣,٤	١	%٥٠	١٢٧	%٦٣,٥
غير كافٍ	١٤	%٣١,٨	١٢	%٨,٨	٤	%٢٦,٦	٢	%٦٦,٦	–	–	٢٢	%١١
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٦- العلاقة بين نوع الجريمة والحاجة الى المال من وراء أرتكابها .

جدول رقم (١٥) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة و الحاجة الى المال من وراء ارتكابها .

نـــــــوع الجريمة / الحاجة الى المال من وراء أرتكابها	سرقة		قتل		اتلاف و حرق المحاصيل		تسليب		جرائم اخلاقية		المجموع	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة المئوية
لا	٤٣	%٩٧,٧	٥٦	%٤١,١	–	–	٣	%١٠٠	–	–	١٠٢	%٥١
نعم	١	%٢,٣	٨٠	%٥٨,٩	١٥	%١٠٠	–	–	٢	%١٠٠	٩٨	%٤٩
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٣- العلاقة بين نوع الجريمة ووقت أرتكابها .

جدول رقم (١٨) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة ووقت أرتكابها .

نوع الجريمة / وقت أرتكابها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ليلاً	٤١	%٩٣،٢	٧	%٥،٢	١٣	%٨٦،٦	٣	%١٠٠	---	---	٦٤	%٣٢
نهاراً	٣	% ٦،٨	١٢٩	%٩٤،٥	٢	%١٣،٤	---	---	٢	%١٠٠	١٣٦	%٦٨
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٥- العلاقة بين نوع الجريمة والتخطيط للقيام بها .

جدول رقم (٢٠) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة والتخطيط للقيام بها .

نوع الجريمة / التخطيط للقيام بها	سرقة		قتل		أتـــلاف وحـــرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النســـبة المئوية	العدد	النســـبة المئوية	العدد	النســـبة المئوية	العدد	النســـبة المئوية	العدد	النســـبة المئوية	العدد	النســـبة المئوية
نعم	٤٢	%٩٥،٤	١١٩	%٨٧،٥	١٣	%٨٦،٦	٢	%٦٦،٦	١	%٥٠	١٧٧	%٨٨،٥
لا	٢	%٤،٦	١٧	%١٢،٥	٢	%١٣،٤	١	%٣٣،٤	١	%٥٠	٢٣	%١١،٥
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٧- العلاقة بين نوع الجريمة وأسلوب أرتكابها .

جدول رقم (٢٢) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وأسلوب أرتكابها .

نوع الجريمة / اسلوب أرتكابها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
بصورة مفردة	١٣	%٢٩،٥	٦٥	%٤٧،٧	٣	%٢٠	١	%٣٣،٤	٢	%١٠٠	٨٤	%٤٢
بالاشتراك مع آخرين	٣١	%٧٠،٥	٧١	%٥٢،٣	١٢	%٨٠	٢	%٦٦،٦	---	---	١١٦	%٥٨
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٩- العلاقة بين نوع الجريمة وصلة العلاقة مع المشترك بها .

جدول رقم (٢٤) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وصلة العلاقة مع المشترك بها .

نوع الجريمة / صلة العلاقة مع المشترك بها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
قرابة	١٧	%٥٤،٨	٥٩	%٨٣،١	٦	%٥٠	---	---	---	---	٨٢	%٧٠،٦
أصدقاء	١٤	%٤٥،٢	١٢	%١٦،٩	٦	%٥٠	٢	%١٠٠	---	---	٣٤	%٢٩،٤
المجموع	٣١	%١٠٠	٧١	%١٠٠	١٢	%١٠٠	٢	%١٠٠	---	---	١١٦	%١٠٠

١٢- العلاقة بين الجرائم السابقة والجريمة الحالية.

جدول رقم (٢٧) يوضح العلاقة بين الجرائم السابقة والجريمة الحالية .

الجرائم السابقة / الجرائم الحالية	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سرقة	١٦	٨٩ %	١	%٣٣،٣	---	---	١	%٥٠	---	---	١٨	%٦٩،٤
قتل	١	%٥،٥	١	%٣٣،٣	١	%٥٠	---	---	---	---	٣	%١١،٥
أتلاف وحرق المحاصيل	---	---	١	%٣٣،٤	١	%٥٠	---	---	---	---	٢	%٧،٦
تسليب	١	%٥،٥	---	---	---	---	١	%٥٠	١	%١٠٠	٣	%١١،٥

المجموع	١٨	%١٠٠	٣	% ١٠٠	٢	%١٠٠	٢	%١٠٠	١	%١٠٠	٢٦	%١٠٠

٣- العلاقة بين نوع الجريمة والقيم المؤثرة في أرتكاب السلوك الاجرامي .

جدول رقم (٣٠) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وأجابات المبحوثين عن القيم المؤثرة في أرتكاب السلوك الاجرامي .

نوع الجريمة / القيم المؤثرة في أرتكابها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣١	%٧٠،٥	١٣٢	%٩٧	١٢	%٨٠	١	%٣٣،٤	---	---	١٧٦	%٨٨
لا	١٣	%٢٩،٥	٤	%٣	٣	%٢٠	٢	%٦٦،٦	٢	%١٠٠	٢٤	%١٢
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٢ـ العلاقة بين نوع الجريمة والأكثر تأثيراً في المجتمع الريفي .

جدول رقم (٣٣) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة والأكثر تأثيرا في المجتمع الريفي .

نوع الجريمة / ايهما اكثر تأثيراً في المجتمع الريفي	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
القانون	٢٢	٥٠%	٩	٦،٦%	٤	٢٦،٦%	١	٣٣،٤%	٢	١٠٠%	٣٨	١٩%
العرف الاجتماعي	٢٢	٥٠%	١٢٧	٩٣،٤%	١١	٧٣،٤%	٢	٦٦،٦%	---	---	١٦٢	٨١%
المجموع	٤٤	١٠٠%	١٣٦	١٠٠%	١٥	١٠٠%	٣	١٠٠%	٢	١٠٠%	٢٠٠	١٠٠%

٤- العلاقة بين نوع الجريمة والامتناع عن أرتكاب الجرائم خوفاً من القانون .

جدول رقم (٣٥) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وأعتقاد المبحوثين بأن بعض الجرائم لاترتكب خوفاً من العقوبة القانونية .

نوع الجريمة / الاعتقاد بالامتناع عن الجريمة خوفاً من القانون	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٦	%٨١،٨	٢٩	%٢١،٣	٨	%٥٣،٤	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٧٨	%٣٩
لا	٨	%١٨،٢	١٠٧	%٧٨،٧	٧	%٤٦،٦	---	---	---	---	١٢٢	%٦١
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٧- العلاقة بين القيم التي تشجع على أرتكاب الجريمة ، وهل الفعل مقبول بين الناس .

جدول رقم(٣٧) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وشعور المبحوثين بأن سلوكهم هذا مقبول بين الناس .

نوع الجريمة / هل هذا الفعل مقبول بين الناس	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النيبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤	%٩،١	٥٦	%٤١،٢	٢	%١٣،٤	---	---	---	---	٦٢	%٣١
لا	٤٠	%٩٠،٩	٨٠	%٥٨،٨	١٣	%٨٦،٦	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	١٣٨	%٦٩
المجموع	٤٤	%١٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٦- العلاقة بين نوع الجريمة وشعور المبحوثين بأن سلوكهم هذا مقبول بين الناس .

جدول رقم (٣٨) يوضح العلاقة بين أجابات المبحوثين حول القيم التي تشجع على أرتكاب الجريمة ، وأعتقاد المبحوثين بأن فعلهم هذا مقبول بين الاصدقاء .

القيم التي تشجع على ارتكاب الجريمة / هل الفعل سلوك مقبول بين الناس	قيم الثأر		قيم الدية		قيم الشرف		قيم التضامن		قيم الرجولة		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٢	١٦،٦ %	٢	١٦،٦ %	٢٨	٣٧،٧ %	١	٦،٣ %	١٩	٧٦ %	٦٢	٣١ %
لا	٦٠	٨٣،٤ %	١٠	٨٣،٤ %	٤٧	٦٢،٦ %	١٥	٩٣،٧ %	٦	٢٤ %	١٣٨	٦٩ %

المجموع	٧٢	%١٠٠	١٢	% ١٠٠	٧٥	% ١٠٠	١٦	% ١٠٠	٢٥	% ١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٩- العلاقة بين نوع الجريمة وأعتقاد المبحوثين بأن جرائمهم تحضى بأحترام الناس .

جدول رقم(٤٠) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة ، وأعتقاد المبحوثين بأن جرائمهم هذه تحضى بأحترام الناس .

نوع الجريمة / أعتقاد المبحوثين بأن سلوكهم يحضى بأحترام الناس	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤	% ٩	٤٦	%٣٣،٨	٢	%١٣،٣	---	---	---	---	٥٢	% ٢٦
لا	٤٠	% ٩١	٩٠	%٦٦،٢	١٣	%٨٦،٧	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	١٤٨	% ٧٤
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

١١- العلاقة بين نوع الجريمة ومعرفة المبحوثين بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم .

جدول رقم (٤٢) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة ، وأجابات المبحوثين حول المعرفة بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم من جراء الفعل الاجرامي .

نوع الجريمة / المعرفة بنوع وحجم العقوبة	سرقة		قتل		أتلاف المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٨	٦٣،٣ %	١٠٠	%٧٣،٥	٧	%٤٦،٦	٢	%٦٦،٧	١	%٥٠	١٣٨	%٦٩
لا	١٦	%٣٦،٤	٣٦	%٢٦،٥	٨	%٥٣،٤	١	%٣٣،٣	١	%٥٠	٦٢	%٣١
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٢- العلاقة بين نوع الجريمة والشعور بالرضا عن أرتكاب الفعل الاجرامي .

جدول رقم(٤٤) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وأجابات المبحوثين عن الشعور بالرضا عن أرتكاب الفعل الاجرامي .

نوع الجريمة / الشعور بالرضا عن ارتكابها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢	٤،٥ %	٤٨	٣٥،٣%	٦	٤٠%	---	---	---	---	٥٦	٢٨%
لا	٤٢	٩٥،٥ %	٨٨	٦٤،٧%	٩	٦٠%	٣	١٠٠%	٢	١٠٠%	١٤٤	٧٢%
المجموع	٤٤	١٠٠%	١٣٦	١٠٠%	١٥	١٠٠%	٣	١٠٠%	٢	١٠٠%	٢٠٠	١٠٠%

٤- العلاقة بين نوع الجريمة وأعتقاد المبحوثين بأن فعلهم الاجرامي يحقق بعض طموحات الحياة .

جدول رقم(٤٦) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وأعتقاد المبحوثين بأن فعلهم الاجرامي قد يحقق بعض طموحات الحياة .

نوع الجريمة / الاعتقاد بأن الفعل الاجرامي يحقق بعض طموحات الحياة	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٣	%٥٢،٢	٤	%٣	---	---	١	%٣٣،٣	---	---	٢٨	%١٤
لا	٢١	%٤٧،٨	١٣٢	%٩٧	١٥	%١٠٠	٢	%٦٦،٧	٢	%١٠٠	١٧٢	%٨٦

المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٦- العلاقة بين نوع الجريمة وعلاقة الجاني بالمجني عليه .

جدول رقم (٤٨) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وعلاقة الجاني بالمجني عليه .

نوع الجريمة / علاقة الجاني بالمجني علية	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أحد أفراد الأسرة	١	%٢،٢	١٤	%١٠،٢	---	---	---	---	---	---	١٥	%٧،٥
أحد الأقارب	٧	%١٦	٢٨	%٢٠،٥	٣	%٢٠	---	---	---	---	٣٨	%١٩

أصدقاء أو رفاق العمل	١٤	%٣١،٨	٢٠	%١٤،٧	١	%٦،٦	---	---	---	---	%١٧،٥
غرباء	٢٢	%٥٠	٧٤	%٥٤،٦	١١	%٧٣،٤	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	١١٢	%٥٦
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

٧- العلاقة بين نوع الجريمة والتشجيع على أرتكابها .

جدول رقم (٥٠) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة والتشجيع على أرتكابها .

نوع الجريمة / التشجيع على أرتكابها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	١	%٢٠،٢	٣٠	%٢٢	١	%٦،٧	---	---	---	---	٣٢	%١٦
لا	٤٣	%٩٧،٨	١٠٦	%٧٨	١٤	%٩٣،٣	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	١٦٨	%٨٤

المجموع	٤٤	١٠٠%	١٣٦	١٠٠%	١٥	١٠٠%	٣	١٠٠%	٢	١٠٠%	٢٠٠	١٠٠%

١٠- العلاقة بين نوع الجريمة والشعور بالندم عن أرتكابها .

جدول رقم (٥٢) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة والشعور بالندم عن ارتكابها .

نوع الجريمة / الشعور بالندم عن أرتكابها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم اخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية

نعم	٤٢	%٩٥،٥	٩٧	%٧١،٣	١٤	%٩٣،٣	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	١٥٨	%٧٩
لا	٢	%٤،٥	٣٩	%٢٨،٧	١	%٦،٧	---	---	---	---	٤٢	%٢١
المجموع	٤٤	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣	%١٠٠	٢	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

١٢ ـ العلاقة بين نوع الجريمة وموقف الآخرين منها .

جدول رقم (٥٤) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وموقف الاخرين منها .

نوع الجريمة / موقف الاخرين من أرتكابها	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مشاركة	٢	%٤،٥	١٦	١١،٨ %	٤	%٢٦،٧	---	---	---	---	٢٢	%١١

تشجيع	١	٢،٢%	٤٥	٣٣%	٢	١٣،٣%	---	---	---	---	٤٨	٢٤%
لامبالاة	٢٢	٥٠%	١	٠،٧%	٢	١٣،٣%	١	٣٣،٣%	---	---	٢٦	١٣%
أستنكار	١٩	٤٣،٣%	٧٤	٥٤،٥%	٧	٤٦،٧%	٢	٦٦،٧%	٢	١٠٠%	١٠٤	٥٢%
المجموع	٤٤	١٠٠%	١٣٦	١٠٠%	١٥	١٠٠%	٣	١٠٠%	٢	١٠٠%	٢٠٠	١٠٠%

٥

ـ العلاقة بنوع الجريمة وأسباب عدم القناعة بالمهنة .

جدول رقم (١٣) يوضح العلاقة بين نوع الجريمة وأسباب عدم قناعة المبحوثين بمهنهم .

نوع الجريمة / اسباب عدم القناعة	سرقة		قتل		أتلاف وحرق المحاصيل		تسليب		جرائم أخلاقية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
قلة المردود المادي	٣١	%٩١،٣	٣١	%٦٣،٢	---	---	٢	%٦٦،٦	---	---	٦٤	%٧٢

عدم تناسب المهنة مع الرغبة	١	٢،٩%	٥	١٠،٢%	١	٣٣،٣%	---	---	---	---	٧	٧،٨%
الاجهاد البدني والنفسي	٢	٥،٨%	١٢	٢٤،٤%	١	٣٣,٣%	١	٣٣،٤%	---	---	١٦	١٨%
سوء العلاقة مع رفاق العمل	---	---	١	٢،٢%	١	٣٣،٤%	---	---	---	---	٢	٢،٢%
المجموع	٣٤	١٠٠%	٤٩	١٠٠%	٣	١٠٠%	٣	١٠٠%	---	---	٨٩	١٠٠%

واقع الجريمة في الريف / دراسة ميدانية في محافظة ديالى

ملخص الدراسة :

ان هذه الدراسة هي نمط من انماط الدراسات الوصفية التي تحاول ايجاد العلاقة الجدلية بين الجريمة وواقع الحياة الاجتماعية ، والتركيز على اهمية دور العامل الاجتماعي في ارتكاب السلوك الاجرامي .

فقد حاول الباحث التحقق من قوة العوامل الاجتماعية في توجيه الفرد نحو السلوك الاجرامي ، وبما ان الجريمة هي احدى الظواهر الاجتماعية الموجودة في جميع المجتمعات الانسانية على مر الازمنة ، فهي تمثل احدى اوجه السلوك الاجتماعي للبشر في مختلف الازمنة والامكنة ، وهي بالضرورة تعكس المشاكل التي يزخر بها المجتمع الانساني في كل زمان ومكان ، والجريمة بوصفها نمط من انماط السلوك تمثل ترجمة امينة للوعي الاجتماعي الذي يمثله بعض افراد المجتمع .

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع الجريمة في ريف محافظة ديالى باعتباره ممثلا للمجتمع الريفي العراقي من حيث انواع الجرائم ، خصائصها ، خصائص مرتكبيها ، وكذلك التعرف على العلاقة بين الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لريف محافظة ديالى ، وواقع الجريمة .

تحتوي هذه الدراسة على قسمين ، الاول نظري والثاني ميداني ، تناول القسم النظري التعرف على المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الريفي في العراق من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، واهم التطورات التي حدثت له ، وكذلك دراسة اهم نظريات الجريمة ومفهوماتها ، ودراسة واقع الحياة الاجتماعية في الريف واهم الجرائم المنتشرة في الريف العراقي .

ولقد استخدمت في الدراسة المقابلة والاستبيان والملاحظة البسيطة معتمدا في ذلك على منهج المسح الاجتماعي الذي يعد احد مناهج البحث الواسعة الانتشار بين المختصين في العلوم الاجتماعية ، مستخدما طريقة المسح بالعينة .

ولقد افترض الباحث عدة فروض لدراسة العلاقة بين الظواهر في الدراسة والعوامل الموضوعية التي تؤثر فيها ، وهذه الفروض هي : -

١- وجود علاقة وثيقة بين الواقع الاجتماعي والثقافي للريف وواقع الجريمة .

٢- وجود دور اساسي للقيم الاجتماعية الريفية في دفع الفرد لارتكاب السلوك الاجرامي .

٣- ضعف دور القانون في الريف مقارنة مع العرف الاجتماعي والضوابط الاجتماعية الاخرى .

٤- التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع الريفي ، ودوره في تشجيع الفرد على ارتكاب السلوك الاجرامي .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج كان من اهمها :-

١- ان هناك علاقة او ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة وكفاية الدخل لأفراد العينة .

٢- هناك ترابطا ايجابيا بين الحاجة الى المال ونوع الجريمة .

٣- ان اغلب الجرائم التي ترتكب في الريف تكون علنية وفي النهار وعلى الملأ .

٤- ان للقيم الاجتماعية الريفية دور في التشجيع على ارتكاب السلوك الاجرامي .

٥- ان العرف الاجتماعي هو الوسيلة الاكثر انتشارا في المجتمع الريفي من وسائل الضبط الاجتماعي Social Control .

كما وضع الباحث من خلال دراسته هذه ، مجموعة من المقترحات اهمها توسيع الثقافة القانونية بين افراد المجتمع كافة عن طريق التعليم ووسائل الاعلام ، وتعزيز التضامن الاجتماعي الايجابي من خلال مؤسسات المجتمع المدني والتاكيد على دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية في المجتمع الريفي . وكذلك التاكيد على المحاكم في سرعة حسم النزاعات العشائرية وعدم التباطؤ بها .

المبحث الأول/عناصر البحث:

وقد تضمنت هده العناصر ما يأتي:

أولا/مشكلة البحث :.

ينطوي مفهوم الجريمة على مشكلة تتعدد أبعادها ، وتتداخل فيها العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، مثلما إنها تضم مجموعة كبيرة من الأفعال التي يتراوح تأثيرها مابين الضرر الاقتصادي البسيط والضرر الجسدي الذي قد يصل بالضحية إلى الموت، ومع ان الجريمة تشكل ظاهرة قديمة قدم البشرية ،الأان ظهورها بالمستوى والشدة التي تظهر عليها في الوقت الحاضر ، إنما يأتي نتيجة لتطور ظروف متعددة متشابكة ومعقدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها ، آدت إلى هذه الظاهرة .

ولعل في ظل ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ، حيث ازدادت حاجات أفراد المجتمع وجماعاته ، وما يتعرض له المجتمع من أزمات وما يتبعها من تغيرات عميقة تركت فعلها المؤثر في بنية المجتمع ومنظومته القيمية ، أدت إلى تكوين بيئة مناسبة لتنامي ظواهر اجتماعية سلبية معينة رافقت هذا الظرف الخاص والصعب ، تبدو أهمها : ارتفاع نسبة الجريمة والعمل الطفيلي ، وظهور طبقات طفيلية همها الوحيد هو الثراء السريع وجمع الأموال بأي شكل من الأشكال ، حتى لو كان ذلك عن طريق الجريمة والاحتكار وتجارة السوق السوداء ، فضلا عن ذلك ارتفاع نسب البطالة والأمية . التي كادت أن تختفي من العراق أبان حملة محو الأمية في عقد السبعينيات . بسبب تسرب التلاميذ من المدارس لاضطرارهم الى اعالة عائلاتهم ، وغيرها الكثير من الظواهر السلبية التي رافقت الحصار . فهل يمكن اعتبار هذه الظواهر السلبية حالة طارئة ؟ أم إنها ستستمر لمدة طويلة قادمة ؟. وان كان هذا الأمر ينطبق على مجموعة من الظواهر السلبية أو غير الحضارية ، التي ارتبطت بهذا الظرف الاستثنائي ، فهل إن ذلك يشمل الجريمة ؟ . وتبدو ((الجريمة في الريف)) مشكلة بحد ذاتها وظاهرة اجتماعية سلبية يريد الباحث التصدي لها في ضمن سياق البحث الحالي عن طريق الدراسة العلمية ، ولما كانت ظاهرة الجريمة تعد مؤشرا على وجود خلل تنظيمي أو مؤسسي في المجتمع وربما يقود إلى تخلخل في التنظيم الإجماعي social organizationقد يؤدي إلى ضعفه ، لذا فهو (أي هذا الخلل) مثار اهتمام الخبراء والهيئات الرسمية وغير الرسمية ووسائل الإعلام والجمهور وكذلك المسؤولين ، ليس في المجتمع العراقي

فحسب بل في مجتمعات العالم اجمع ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فقد سجلت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تزايدا ملحوظا في معدلات الجريمة ،وسرعة انتشارها وتعدد أنواعها وتطور أدواتها وأساليب ارتكابها في شتى أنحاء العالم .(١) حتى إن اللجنة الاجتماعية للأمم المتحدة دعت الى دراسة هذه المشكلة والاهتمام بها (٢) .

وعلى أساس هذا التصور تتبلور قضيتان فيما يخص هذا البحث : الأولى هي إن هذا البحث وعبر طرحه لمجموعة من الأسئلة حول ماهية العلاقة بين الجريمة عموما والجريمة التي تحدث في المجتمعات الريفية وبين الواقع الإجتماعي . وهل أن هذه العلاقة حقيقية أم افتراضية مفتعلة ؟ يحاول البحث إثارة مجموعة من المؤشرات النظرية ، والتي سوف تعتمد في الجانب الإجرائي ، والتي تفضي بدورها إلى المسالة الثانية ، وهي إن البحث بالإجمال هو محاولة لإيجاد بضعة حلول لتلك المشكلة ، عبر تحليله لمجموعة من المعطيات والبيانات التي حصل عليها من وحدات عينة البحث ،وذلك عبر الاستمارة التي أعدت لهذا

الغرض .

إن الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية وأحد أوجه السلوك المنحرف الذي هو سلوك بشري بالنتيجة تنبع أساسا من الواقع الإجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد الذي قام بالسلوك المنحرف أو الجريمة ، ولذلك فإنها تعطي انطباعا عن هذا الواقع ، فالمجرم من وجهة نظر علم الاجتماع بوصفه منتجا للجريمة أو السلوك المنحرف ، هو فرد في المجتمع ، يولد في مجتمع ذي ثقافة خاصة (لها سماتها المميزة) ، وينشئه مجتمعه تنشئة اجتماعية بطريقة تصوغ شخصيته ، وتؤثر بوجه خاص . في توجهيه نحو السلوك الإجرامي ، ودخوله في هذا العالم عن طريق العائلة أو جماعة اللعب والرفقة أو لميوله الشخصية المنحرفة ،وما ان يرتكب الفرد هذا الفعل ويسلك هذا الطريق أو يتخذه حرفة له . حتى نجده يقوم بسلوكياته وجرائمه مستخدما الأساليب

---

(١) : أكرم المشهداني . واقع واتجاهات الجريمة في المجتمع العربي . أطروحة دكتوراه غير منشورة . قسم الاجتماع . كلية الآداب جامعة بغداد . ٢٠٠١ . ص٩ .

(٢) : من وثائق المؤتمر السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . الأمم المتحدة . منشورة في مجلة الشرطة . دبي . العدد ٣١ . ١٩٨٦ ص٢١ .

التقنية والقيم والمواد التي يقدمها له مجتمعه (١). ولذا لابد للفرد من ان يتأثر بما يفرزه الواقع الاجتماعي . فالفرد ما هو إلا نتاج المجتمع .. والجماعة هي التي تفكر ، لذلك فالجماعة هي العنصر العام [٢] .

ولكن السؤال هو : لماذا يرتبط الفعل أو السلوك الإجرامي أولا بثقافة اجتماعية معينة عوض ارتباطه بالفرد الذي قام به ؟. ان التحليل الاجتماعي لينفي وجود ظواهر فاعلها فردي ..كما انه لينفي ما قد يكون للمعطيات النفسية الفردية من تأثير في السلوك الاجتماعي للفرد ويعترف لها أيضا بخصوصيتها وان كانت تخضع هي الأخرى لتفسير اجتماعي . تأريخي ممكن (٣) .

فبالرغم من فردية البشر واختلاف مظهرهم وخلفيتهم التاريخية اختلافا كبيرا ، إلا انهم يعيشون حياة متماثلة ويواجهون المشكلات عينها (٤) .

ولهذا فأن المعطيات الفردية لا تكفي لتفسير السلوك الإجرامي كأحد أنماط السلوك البشري وكظاهرة تاريخية في الوقت نفسه ، ومعنى هذا ان هناك تميزا ضروريا بين فاعل السلوك الفردي المقبول اجتماعيا ، والأخر الذي يسبب سلوكه رفض المجتمع وعدم قبوله ورضاه . فالجريمة والسلوك المنحرف من وجهة نظر علم الاجتماع ليس فقط في تكوينهما، بل فيما يدلان عليه وما يريدان الوصول إليه أيضا وهو ما يوسع بشكل كامل نسبيا رؤيا باقي أفراد المجتمع ، وعليه فان هذه القضية هي مشكلة البحث .

---

(١) محمد الجوهري وأخرون . دراسة علم ا لاجتماع . دار المعارف بمصر . القاهرة . ١٩٧٥ . ط٢ . ص٤٤٢ .

(٢) نيقولا تيماشيف . نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها . ترجمة محمود عودة وأخرين دار المعارف بمصر . القاهرة . ط٤ . ص١٠٣ .

(٣) الطاهر لبيب . سوسيولوجية الثقافة . ط٣ . دار ابن رشد . الأردن . ١٩٨٦ . ص٤٣ .

(٤) المصدر نفسه . ص٤٤ .

ثانيا / أهمية وأهداف البحث :

لقد كان هذا البحث يسعى لإيجاد العلاقة الجدلية بين الجريمة وواقع الحياة الاجتماعية بوصفها ظاهرة يحاول علم اجتماع الجريمة تحليلها والكشف عن أسبابها والتركيز على أهمية دور العامل الاجتماعي في ارتكاب السلوك الإجرامي ، ذلك ان المجرم يحاول دائما كسر القواعد الاجتماعية المتعارف عليها لتحقيق أهدافه وأحيانا لسد حاجاته أو تنفيذ رغباته ومأربه ، فليس بمقدوره ان يتجاهل قوانين مجتمعه من حوله ، ويعيش على شريط حياتي ضيق يتمثل في رغباته ونزواته ، فالمجرم الذي يعمل دائما بمباشرة وغير مباشرة في إرضاء نفسه فحسب ، واستجابة لتلبية وتحقيق رغبة أو نزوة معينة ، دون أن يترك لنفسه شيئا غير التعامل على وفق قواعد الواقع الاجتماعي كما يراها ، فهو لا يأخذ باعتباره قبول الناس لسلوكه الإجرامي أو تصرفاته أو أعماله المنحرفة وبالتالي فهو لا يحترم حقوقهم وأموالهم وأرواحهم ، وذلك على الرغم من انه يخشى القانون الذي يحمي هذه الحقوق . لكن حتى لو كان المجرم لايهتم بالمجتمع والناس فانه على الأقل يفكر في فئة ما . جماعة قليلة من رفاقه وجماعته تثير هذه السلوكيات والأفعال إعجابهم . وهو يأمل بأن تكون هذه الجماعة على نطاق أوسع ، وتأسيسا على ذلك ، كان لزاما على المختصين في مجال علم الإجرام ، ان يحاولوا معرفة قوة تأثير العوامل الاجتماعية في السلوك الإجرامي .

لقد حاول الباحث التحقق من هدف هذه القضية التي تؤكد قوة العوامل الاجتماعية في توجيه الفرد نحو السلوك الإجرامي . وبما ان الجريمة هي إحدى الظواهر الاجتماعية الموجودة في جميع المجتمعات الإنسانية ، وعلى مر الأزمنة والأمكنة ، وهي بالضرورة تعكس المشاكل التي يزخر بها المجتمع الإنساني في كل زمان ومكان ، ولذلك فان لدراسة واقع الجريمة في الريف العراقي في وقتنا الحاضر أهميتها لامرين هما :

١. أهمية دور العوامل الاجتماعية في بلورة السلوك المنحرف عموما والجريمة بالتحديد ، وأهمية التأثير الذي يتركه في المجتمع .

٢- تشكو مكتبة علم الاجتماع من قلة البحوث والدراسات في مجال علم الأجرام ، وبناءً على ذلك فهذا البحث يحاول التعريف بظاهرة الجريمة في الريف التي تتأثر بالمزيد من الاهتمام على المستوى القطري والعربي أيضا وهذا متأت بفعل تنامي الوعي لدى فئات واسعة من المجتمع بخطورة

تنامي هذه الظاهرة وانتشارها ، ولهذا فان دراسة واقع الجريمة في الريف العراقي المعاصر يعد خطوة في طريق دراسة تبادلية العلاقة بين ظاهرة الجريمة والمجتمع .

أما الحاجة لهذا البحث فهي متأتية من كونه يعد محاولة لوضع لبنة أساسية يمكن أن تكون منطلقا لدراسات أكاديمية أخرى تعتمد على البحث في سسيولوجية الجريمة .

أما الأهداف الأساسية التي يسعى البحث إلى تحقيقها فهي :

١. التعرف على واقع الجريمة في ريف محافظة ديالى من حيث :

أ . أنواع الجرائم . ب . أسبابها . ج . خصائصها . ء . خصائص مرتكبيها .

٢. التعرف على العلاقة بين الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لريف محافظة ديالى وواقع الجريمة .

ثالثا / حدود البحث .

١. الحدود البشرية : ان المجال البشري لهذا البحث يشمل عينة من الذكور من النزلاء المودعين في قسم إصلاح الكبار في محافظة ديالى . الذين يقضون مدة عقوبتهم القانونية في هذا القسم .

٢. الحدود المكانية : تم تحديد قسم إصلاح وتأهيل الكبار في محافظة ديالى التابع إلى مديرية إصلاح الكبار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مجالا مكانيا للبحث .

٣ . الحدود الزمانية : لقد حدد الباحث المدة الزمنية المحصورة بين ٣/ ٥/ ٢٠٠٢ و ٢٣/ ١ / ٢٠٠٣ مجالاً زمانياً للبحث

رابعا / منهج الدراسة :

يمكن القول ان البحث الحالي هو نمط من أنماط البحوث الوصفية التي تهدف إلى اكتشاف الوقائع الاجتماعية ، بمعنى وصف الحقيقة الاجتماعية وتصويرها [١] . ذلك ان تحديد تصميم الدراسة (أو نوعها) يتم في ضوء طبيعة الظاهرة المراد دراستها أو بحثها وما يتوفر حولها من معلومات [٢] . وفي هذا النوع من الدراسات والأبحاث غالبا ما يتم اللجوء إلى منهج المسح الاجتماعي الذي يعد محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي معين أو جماعة أو بيئة معينة ، وهو ينصب على الموقف الحاضر ، إذ يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية أو كانت موجودة في الزمن السابق لإجراء البحث الاجتماعي [٣] . أما الهدف من استخدام هذا المنهج فهو الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتصميمها وذلك للإفادة منها في أغراض علمية أو نظرية [٤] .

ومن الملاحظ ان هناك نوعين من المسوح الاجتماعية ، **الأول** : شامل يتضمن جميع وحدات العينة (مجتمع الدراسة) ، ويغطي كل مفرداته ، أما **الثاني** : فهو المسح بالعينة ، وذلك بانتقاء عينة ممثلة قدر الإمكان للمجتمع الكلي للبحث [٥] .

وقد لجأ الباحث إلى النوع الثاني من أنواع المسوح الاجتماعية ، وذلك لأنها توفر الوقت والجهد .ومن المناهج الأخرى التي اعتمد عليها الباحث في دراسته هذه هو المنهج التاريخي من خلال التطورات التاريخية التي حصلت في المجتمع الريفي العراقي.

---

(١)ستيفن كول- منهج البحث في علم الاجتماع -ترجمة عبد الهادي الجوهري وآخرون - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٨٨- ص٣٠ .

(٢) مصطفى عمر التير - مساهمات في أسس البحث الاجتماعي- معهد الإنماء العربي- طرابلس - ١٩٨٩- ص٢٥ .

(٣)عبد الباسط محمد حسن - أصول البحث الاجتماعي - ط٣ -مكتبة الانكلوالمصرية - القاهرة — ١٩٧١-٣٣٥ .

(٤) المصدر السابق. ص٣٣٦ .

(٥)ناهدة عبد الكريم حافظ - مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٨١ - ص٥٥ .

المبحث الثاني / تحديد مفاهيم البحث :

أولا/ الجريمة Grime:

تتعدد وتتنوع تعريفات هذا المفهوم ، بتنوع زوايا البحث وأيديولوجيا الباحث وتخصصه العلمي ، ولأجل إعطاء صورة واضحة تشتمل على الاستخدامات المختلفة للمصطلح ، سيحاول الباحث ان يحدد مفهوم الجريمة تبعا للاختصاصات التي تم تداوله فيها.

١. المفهوم اللغوي للجريمة :.

الجريمة في اللغة هي الكسب ،والقطع والذنب . ويقال فلان جرم : أي كسب ، ومنها قوله تعالى((وليجرمنكم شنآن قوم)) أي لا يحملنكم ، ولا يكسبنكم ،ويقال جرما الشيء :أي أتمه . والجرم هو الذنب ، وجرم جريمة أجرم واجترام إليه وعليه : بمعنى أذنب ،وجرم فلان جريمة : عظم جرمه .والجمع هو الإجرام(١) وقد وردت مشتقات الفعل (جرما)ستا وستين مرة في القرآن الكريم (٢)

٢. المفهوم القانوني للجريمة :.

تعد الجريمة من الناحية القانونية هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات ، وقانون العقوبات هو القانون الذي يتضمن الأفعال الممنوعة والعقوبات المترتبة على من يرتكبها ومقدار عقوبة كل فعل منها (٣). فقد عرفها (دونالد كرسي D.cressy) بأنه (الفعل الذي أجمع الناس على استنكاره ، وهو يمثل حالة انتهاك للقانون الجنائي) (٤). فيما يعرف الأستاذ رمسيس بهنام ، الجريمة بأنها : الفعل الذي يعاقب عليه المجتمع ممثلا في مشروعه القانوني ، وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بالشروط الأساسية لكينونة المجتمع ، أو بالظروف المكملة

---

(١) المنجد في اللغة والإعلام . ط٢٦ . دار المشرق . بيروت . بدون سنة . ص٨٨ .

(٢) محمد حسن الحمصي . فهارس القرآن الكريم . باب جيم . حرف الراء . ص٤٩ .

(٣) عبد الجبار عريم . نظريات علم الإجرام . مطبعة المعارف . بغداد . ط٦ . ١٩٧٣ . ص٣٣ .

(٤) j.w.colemad and D. cress : social problems ; N.Y. Harrer Row ; publisher Ine ;1980; p347

لهذه الشروط [١]. أما الجريمة كما حددها قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) كل فعل أو امتناع عن فعل حدد له القانون عقوبة [٢]

٣. المفهوم النفسي للجريمة :.

لما كانت الجريمة هي حصيلة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية مجتمعة أو منفردة كما مر سابقا ، وهذه العوامل هي التي تسيطر على سلوكه وتقوده باتجاه ارتكابها وتعني الجريمة من الناحية النفسية بأنها تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها متنفسا اجتماعيا فأدت إلى سلوك الفرد بما لا يتفق مع المعايير والأعراف والأوضاع الاجتماعية التي يسمح بها المجتمع ، وتذهب المدارس النفسية أسباب الإجرام الاضطراب النفسي للفرد أو نتيجة للاختلال أو أنحرف في غرائزه المختلفة [٣] . والجريمة بهذا المعنى هي تعبير عن الكبت الذي تواجه به الرغبات الغريزية (البيولوجية) للفرد من قبل المجتمع ، التي تفجرت بشكل عقد ذات طابع جنسي أو تتمحور حول الجنس ، كما ذهب إلى ذلك (سيجموند فرويد) أو على شكل عقد قائمة على الشعور بالنقص كما ذهب إلى ذلك تلميذه (الفريد ادلر) التي تؤثر في السلوك الإنساني متمثلة بالسلوك الإجرامي (٤) .

---

(١) . رمسيس بمنام . محاضرات في علم الإجرام . الإسكندرية . دار المعارف .١٩٦١ . ص٦ .

(٢) . قانون العقوبات العراقي . رقم (١١١) . سنة ١٩٦٩ .

(٣) . عبد الجبار عريم . المصدر السابق . ص٣٠ .

(٤) . احمد محمد خليفة . أصول علم الإجرام الاجتماعي . القاهرة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط٢.١٩٥٥ . ص٣١.

٤. المفهوم الاجتماعي للجريمة :.

يذهب أغلب علماء الاجتماع إلى تعريف الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية وليست القانونية أو النفسية ،وذلك لأن الجريمة تعد سلوكا مغايرا للأعراف الاجتماعية social normsالمتعارف عليها في المجتمع . والأعراف الاجتماعية كما يرى وليم كرا هام سومر w.g sumerهي عبارة عن ضوابط اجتماعية تقيد سلوك الفرد ،وقد صنفها إلى ثلاث أصناف:.

١. العادات الشعبية folkways.

٢. الأخلاق أوالاداب. العامة mores.

٣. القوانين laws.(١)

أما أميل دوركهايم E.Durkheim فقد عد الجريمة ظاهرة اجتماعية وحقيقة طبيعية في المجتمع لها وظيفتها الخاصة في خدمة المجتمع ، وذلك أنها توجد في جميع المجتمعات على اختلاف أشكالها وصورها (٢) . فهو يؤكد ان البيئة الاجتماعية هي المسؤول الأول والأخير عن تشكيل السلوك الاجرامي او المنحرف لدى الافراد. فيما عرفه آخرون بانه فعل غير اجتماعي Anti-Social Act .فهي قبل ان تكون باعثا بيولوجيا ، تشكل عملا غير أخلاقي (٣). لكن التساؤل الذي يظهر جليا الآن هو: هل ان كل فعل لا يتوافق ومعايير المجتمع ونظمه وأخلاقياته يعد جريمة ؟ . والباحث يرى ان الفعل الذي لم يحدد له القانون عقوبة لايعد جريمة . أما عن طبيعة الظاهرة الإجرامية وعدم اعتلالها (وهو رأي دور كهايم) فأن الباحث يجد ان هذا الوصف يجعل من الجريمة اكثر قبولا لدى المجتمع ولا تثير نفوره، كما يجعل التهاون مع الجريمة أمرا ممكن الحدوث بفعل كونها ظاهرة طبيعية ، وليست بفعل إدارة مرتكبيها ، وهو بالتالي ينفي مسوؤلية الفعل الإجرامي عن مرتكبيه ، ويسوغ عدم اتخاذ الإجراءات العقابية الرادعة بحقهم .

---

(١) فتحية الجميلي . الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة . دار نشر وائل . عمان . ٢٠٠١ ص٣٧ .

(٢) أميل دوركهايم . قواعد المنهج في علم الاجتماع . ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي . دار المعارف الجامعية بالإسكندرية . ١٩٨٨ . ص١٣٥ .

(٣) فتحية الجميلي . المصدر السابق . ص٣٨ .

ان هذه الفكرة تتناقض مع فكرة مسبقة للمجتمع عن الجريمة ، لما تحدثه من خطر يهدد أمن الأفراد والجماعات في المجتمع واستقرار حياتهم .وعليه ، فالباحث يعرف الجريمة إجرائيا بأنها (كل فعل وامتناع عن فعل يحاسب عليه القانون ويرتب جزاءات رادعة بحق مرتكبيه) .

ثانيا / المجتمع :

١ . المجتمع لغة : المصدر هو (جمع) الشيء المتفرق (اجتمع) و (تجمع) القوم أي اجتمعوا من هنا وهناك .و(جمع) أيضا المزدلفة لاجتماع الناس بها .. وقال تعالى (فاجمعوا أمركم وشركائكم) (١) ، أي وأدعوا شركائكم لأنه لا يقال أجمع شركائه وانما جمع شركائه ، أي بمعنى صفة لمكان الجماعة (٢) .

٢ . المجتمع اصطلاحا : هناك تعاريف عديدة لهذا المفهوم ، ويحاول الباحث ذكر أهم هذه التعاريف :

آ . يعرفه البروفيسور (هوبهاوس Hobhouse) بأنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها ، ولها مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والمقاييس والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ والعنصر (٣) .

ب . يعرفه رو برت ماكيفر وتشارلز بيج Maciver and c.page.R في كتابهما (المجتمع) بأنه : نسق مكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة ، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ، ومن الكثير من التجمعات والأقسام ، وشتى وجوه الضبط الإنساني والحريات وهو نسيج من العلاقات الاجتماعية ، وأخص صفاته انه لا يثبت على حال (٤) . فالمفهوم على وفق هذا التصور لا يشمل مجموعة الأفراد ، بل يشتمل كذلك على ظواهر الاقتصاد والسياسة والدين والقانون ، وكذلك الظروف النفسية والثقافية للأفراد فيه .

---

(١) . الآية (٧١) سورة يونس .

(٢) . ابن منظور . لسان العرب . المجلد الثامن . حرف العين . فصل الجيم . دار صادر . بيروت . ص٤٣٠ .

(٣) . ميشيل دينكث . معجم علم الاجتماع . ترجمة إحسان محمد الحسن . دار الرشيد للنشر . بغداد . ١٩٨٠ . ص٣٣٠ .

(٤) رو برت ماكيفر وتشارلز بيج ، المجتمع – ترجمة علي أحمد عيسى– مكتبة النهضة المصرية ط٣ ١٩٧٤ . ص١٦

ثالثا / الريف :The country side

١ . المفهوم اللغوي للريف : جاء في معاجم اللغة العربية (الريف) الخصب والسعة في المأكل ، قال أبو منصور : الريف حيث يكون الخضر والمياه . والريف : أرض فيها زرع خصب ، ورافت الماشية أي رعت الريف . وفي الحديث تفتح الأرياف فيخرج إليها الناس . وهي جمع الريف . وهو كل ارض فيها زرع ونخل ، وقيل : هو ما قارب الماء من ارض العرب وغيرها ، كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، أي أنا أهل البادية لا من أهل المدن ، وتريف القوم وأر يفوا وتريفنا وأريفنا : صرنا إلى الريف وحضروا القرى ومعين الماء ، ومن العرب من يقول راف البدوي بريف إذا أتى الريف (١) .

٢. المفهوم الإداري للريف : تعد المنطقة (ريفا) إذا ما كانت خارج حدود المراكز الإدارية للمدن ، التي تتميز بوجود المؤسسات الاجتماعية والخدمية المختلفة ، كما هو الحال في العراق والعديد من الدول الأخرى فان العامل الإداري يستخدم محكا لتحديد المناطق الريفية من المناطق الحضرية وللتمييز بين الريف والمدينة (٢) .

٣ . المفهوم الاجتماعي للريف : يعد الريف من وجهة نظر علم الاجتماع واحدا من المجتمعات المحلية (communities) التي يتضمنها المجتمع الأكبر ، كالمجتمع الحضري والمجتمع البدوي والجماعات و .... ما إلى ذلك (٣) . فهو ليس بيئة طبيعية مختلفة عن المدينة فحسب ، بل هو نسق اجتماعي أولا ، يتضمن علاقات وقيما وأعراف ومعايير وبنى اجتماعية تميزه عن غيره من المجتمعات المحلية .

ان الريف على وفق هذا التصور النظري لا يمكن أن يكون نموذجا مصغرا للمجتمع الأكبر ،بل ان هذا النموذج التحليلي يقصد منه دراسة جانب ما ، أو العديد من الجوانب التي يحفل بها النسق الاجتماعي للمجتمع الأكبر .

---

(١) . ابن منظور . المصدر السابق . المجلد التاسع . فصل الواو . حرف الغاء . ص٢٦٣ .

(٢) . محمد عبد الهادي دكلة وآخرون . المجتمع الريفي . مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر . الموصل . ١٩٧٩ . ص٧٨ .

(٣) . غريب سيد أحمد . علم الاجتماع الريفي . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية .١٩٨٦ . ص٩٥ .

رابعا / المجتمع الريفي : The Rural Society

على الرغم من أن الباحث سوف يفرد فصلا لبحث هذا المفهوم من مختلف الجوانب إلا انه فضل أن يقوم بتعريفه تعريفا إجرائيا في هذا المبحث ، وعليه فالباحث يعرف المجتمع الريفي بأنه (النسق الاجتماعي والثقافي الفرعي الذي يتضمن أنساقا ثانوية ، كالاقتصاد والقانون والأعراف الاجتماعية و ... ما إلى ذلك ، التي تختلف عن مثيلاتها في المجتمع الحضري ، فهو يتميز بقلة الكثافة السكانية وسيادة العمل الزراعي والعلاقات الاجتماعية المباشرة وبساطة المؤسسات الاجتماعية والعزلة والتجانس النسبيين وقوة التماسك الاجتماعي وانخفاض مستوى الخدمات العامة وغيرها من السمات التي تميز هذا النسق .

الفصل الثاني / خصائص المجتمع الريفي :

المبحث الأول / المجتمع الريفي (مدخل نظري) :

لاشك أن هناك إجماعا على أن ثمة مجتمعا موجودا ، ويبدو ان الاختلافات إنما يرجع الى إمكانية تغيير نوع المجتمع . ويمكن تلخيص ذلك من خلال مفهومين هما :. (**المجتمع** Society) و (**المجتمع المحلي** **Community**)وقد ارتأى علماء الاجتماع على تسمية المجتمع الريفي (Rural Society) والمجتمع الحضري (Urban Society) وصنفوها في ضمن المجتمع المحلي [١] .

يسلّم الكثير من علماء الاجتماع المحدثين اليوم ، بأنه ينبغي النظر إلى المجتمعات الريفية والحضرية كونها مجتمعات محلية أو أنساق فرعية داخل كل أكبر هو المجتمع الكبير ، ومن هنا كان تأكيدهم على ان المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ليسا وحدات مكرسكوبية ممثلة للمجتمع الأكبر اتساعا وشمولا ، وبناء عليه فان أية دراسة حتى لو كانت معمقة لأي مجتمع ريفي أو حضري لم تفسر بالضرورة جميع ظواهر ووظائف المجتمع الأكبر . ومن هنا كان التسليم الشائع اليوم بأن مفهومي الريف والحضر ماهي في الواقع إلا تصورات تحليلية يقصد منها دراسة جانب ما أو العديد من جوانب النسق الاجتماعي فقط [٢] . ومن هنا فان سمات المجتمع الريفي وخصائصه التي قد تكون واضحة عند مقارنتها بسمات غيره من المجتمعات (كالبدوية والحضرية) يصعب تحديدها تحديدا علميا دقيقا دون تلك المقارنة ، وقد حاول الكثير من الباحثين والهيئات والمؤسسات العلمية الوصول الى تعريف محدد للمجتمع الريفي ، لكن معظم هذه المحاولات ظلت بعيدة عن الكمال [٣]. إذ ان معايير هذا التحديد أو محاكاته ظل يختلف من باحث لأخر ومن هيئة علمية لأخرى . ومن هذه المحاولات سندرج بعضا من هذه المداخل النظرية في الآتي : .

---

(١) : غريب سيد أحمد . المصدر السابق – ص ٩٥ .

(٢) : صلاح الفوّال دراسة في علم الاجتماع البدوي . مكتبة غريب للطباعة . القاهرة . ١٩٨٣ – ص١٧٠ .

(٣) : محمد عبد الهادي دكلة وآخرون . مصدر سابق . ص٧٨ .

أولا / النظريات الكلاسيكية (نظريات المعيار الواحد) :

وقد شاع استخدامها وتأثر بها الكثير من الكتاب ممن كتبوا في هذا الموضوع ثم إنها شاعت على مستوى كثير من البلدان ، وقد ارتأى أصحاب هذه النظريات ان هناك معيارا أو عاملا واحدا يمكن من خلاله تمييز المجتمع الريفي عن غيره من المجتمعات الأخرى ، فقد اعتمد بعض منهم على معيار المهنة كأداة لتمييز المجتمع الريفي ، بينما أخذ آخرون معيار نوع الضرائب والتحديد الإداري وغيرها من المعايير أو المحكات . وسنحاول الإشارة إلى أهم هذه المعايير في ما يلي : .

١. معيار العامل السكاني : .

ان هذا المعيار كان أكثر استخداما من بين المعايير التي تميز المجتمع الريفي سواء كان يقصد بالعامل السكاني في الحجم (تعني العدد) أم الكثافة (التي تعني عدد الأشخاص الذين يعيشون في مساحة مكانية محددة) ، فالباحثون وجدوا ان قلة عدد السكان وانخفاض كثافتهم السكانية هي صفة مميزة للمجتمع الريفي .

وهذا المعيار يطبق في دول كثيرة مثل فرنسا (التي تعتبر المنطقة ريفية إذا ما بلغت كثافتها السكانية أقل من (٢٠٠٠) ألفي نسمة في الكيلو متر المربع الواحد) وأمريكا (التي تعتبر المنطقة ريفية إذا ما كانت كثافتها السكانية تبلغ أقل من (٢٥٠٠) ألفي وخمسمائة نسمة في الميل الواحد) (١) . واليابان (التي تعتبر المنطقة ريفية إذا ما بلغت كثافتها السكانية أقل من (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف نسمة في الكيلو متر المربع الواحد) (٢). فيما اعتبر كل من بلجيكا وهولندا واليونان والهند (أقل من (٥٠٠٠) خمسة آلاف نسمة في الكيلو متر المربع الواحد) [٣] .

وقد أشار بعض الكتاب إلى ان التحضر ، هو عملية

---

(١) : غريب سيد أحمد . مصدر سابق . ص١٠٦ .

(٢) : ماكيفر وتشارلز بيدج . المجتمع . ترجمة محمد العزاوي وآخرون . ج٢ . مكتبة النهضة العربية . القاهرة . ١٩٧١ . ص٥٠٨ .

(٣) : محمود عودة . القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع . مكتبة سعيد رأفت . عين الشمس . ١٩٧٢ . ص٧١ .

التركيز السكاني ، بينما تعد القرية منطقة تخلخل سكاني [١] . وقد أدى انطباق هذا المعيار إلى ظهور عدد من النماذج للمجتمعات الريفية منها المجتمع غير الزراعي والمجتمع الزراعي غير الريفي ، والمجتمع الريفي والزراعي أيضا ، فمفهوم الريف على أساس هذا المعيار هو مجرد مدلول إحصائي

تبعا لعدد السكان [٢] . ويؤخذ على هذا المقياس عدد من الملاحظات منها ، ان بعض القرى في كثير من الدول ، كاليابان والصين ، على سبيل المثال ، يزيد تعداد سكانها على سكان مدن من دول أخرى .

وعموما فان علماء الاجتماع يرون ان من الضروري عدم الاقتصار على اتخاذ عدد السكان قياسا يفرق بين المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية ، إذ يرون ثمة عوامل ثقافية واجتماعية تحدد هذه التفرقة منها ، التجانس وعدم التجانس والعلاقات المباشرة والغير مباشرة وتقسيم العمل و..... ما إلى ذلك هي كلّها عوامل لايمكن قياسها كميا ، مما يصعب معه الحكم على المجتمع بأنه ريفي أو حضري .

٢. العامل الإداري : .

ان هذا العامل يستخدم كمعيار في كثير من الدول لتمييز أو تحديد المجتمعات أو المناطق الريفية ، كما هو الحال في العراق إذ انه يعتمد على حصر المجتمع الريفي بكل من يسكنون خارج حدود المراكز الإدارية . التي تتميز بوجود المؤسسات الاجتماعية والخدمية المختلفة [٣] .

٣ . معيار المهنة : .

هذا المعيار يحدد المجتمع الريفي بذلك المجتمع الذي يمتهن أغلبية سكانه مهنة الزراعة ، إذ ان من المسلم به ان العمل الرئيس في المجتمع الريفي هو الزراعة ، فمهما اختلفت الظروف الايكولوجية لهذا المجتمع من حيث وفرة الموارد الطبيعية أو قلتها ، فان الاقتصاد الزراعي تحكمه

---

(١) : غريب سيد أحمد . مصدر سابق . ص١٠٧ .

(٢) : المصدر نفسه . ص١٠٨ .

(٣) : محمد عبد الهادي دكلة وآخرون . المصدر السابق . ص٧٨ .

الثروة الزراعية والحيوانية بصفة رئيسية ، فالعمل في القرية يتصل اتصالا وثيقا بالزراعة والماشية ومشتقاتها (١) .

٤ . معيار نوع الضرائب : .

يقصد به غالبية الضرائب المدفوعة للدولة في المنطقة المعنية ، فإذا كانت هذه الضرائب زراعية فان المنطقة تعد منطقة ريفية ، أما إذا كان معظم الضرائب المدفوعة هي ضرائب عقار فان المنطقة تعد حضرية [٢] .

٥ . معيار البعد التاريخي : .

يعد المجتمع حضريا إذا لم يكتب لمنطقة ما بعدا تاريخيا ، بينما تعد المنطقة ريفية إذا كتب لها تاريخ طويل وعريق ، وكانت آثاره موجودة [٣] .

ثانيا / النظريات الحديثة (نظريات المعايير المتعددة) : .

لقد اعتمد عدد من علماء الاجتماع مثل (تونيز F.Toennies) وبيترم (سور وكن p.Sorokin) و(زمرمان G.Zimmerman) و(ريدفيلد R.Redfiled) ، وغيرهم على مجموعة متعددة من المعايير في محاولتهم لتمييز المجتمع الريفي . ومن هذه الآراء المهمة آراء :

- (فرناند تونيز) الكلاسيكي الذائع الذي رأى ان المجتمع الأولي الذي تسود فيه العلاقات القرابية والأولية ووضع له مصطلح (Gemein Sheft) بينما يمثل المجتمع الآخر والذي تسود فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية الذي أطلق عليه مصطلحGerel Sheft [٤] .

---

(١) : محمد طلعت عيسى . دراسات في علم الاجتماع الريفي . مكتبة القاهرة الحديثة بالقاهرة١٩٦٠ . ص ٩ .

(٢) : محمد عبد الهادي دكلة وآخرون . مصدر سابق . ص٧٨ .

(٣) : المصدر نفسه . ص٧٩ .

(٤) : غريب سيد أحمد . مصدر سابق . ص١٠٠ .

- أما (سوروكن و زمرمان) فقد اعتمدوا على تسع معايير يمكن على أساسها تمييز المجتمع الريفي ، وهذه المعايير هي : الفروق المهنية ، البيئة ، حجم المجتمع ، كثافة السكان ، تجانس السكان أو تباينهم) الفروق في شدة الحراك الاجتماعي ، الفروق في اتجاه الهجرة ،شكل التباين الاجتماعي ، وأخيرا الفروق في أنساق التفاعل [١] .

ويتضح من ذلك ان سوروكن و زمرمان لم يؤكدا حجم المجتمع أو طبيعة البيئة بل أكدا على العوامل الاجتماعية ، والملاحظ ان أغلب الباحثين قد تأثروا بآرائهما .

- فيما عرض (روبرت ريدفيلد) خصائص المجتمع الشعبي (أو الريفي) أي المجتمع الذي تحكمه وتسود فيه الطرائق الشعبية بشكل محدد وحاسم ، أثر في تفكير العديد من الباحثين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين ، حيث عد المجتمع الشعبي متجانسا ، تشيع فيه الأمية ، ويسود فيه شعور قوي بالتضامن الجماعي (٢) .

لكن ريدفيلد لخّص إطاره النظري في ان عزلة المجتمع وتجانسه يقفان معا بوصفهما متغيرين مستقلين ، أما تكامل الثقافة أو تفككها ، والعلمانية والفردية فهي متغيرات معتمدة . أي ان العزلة والتجانس هما الذين يحددان الثقافة والتفكير غير العلمي والجماعية وغير ذلك ، وإذا ما انكسرت العزلة واتجه المجتمع إلى اللاتجانس ، ظهرت الخصائص الحضرية كتفكك الثقافة والعلمانية والفردية (٣) .

---

(١) صلاح الفوال . مصدر سابق . ص١٦٩ .

(٢): المصدر نفسه . ص١٦٩ .

(٣): محمود عودة . مصدر سابق . ص ٧٤ .

تقييم النظريات ذات المعيار الواحد والنظريات ذات المعايير المتعددة : .

ان من الصعوبة اجراء التقويم ، وذلك ان المقوم يعزو الاختلاقات بين موقفين شاملين إلى سبب واحد معين . إذ ان الحدود المتداخلة بين الريف والحضر جعلت من الصعب ان نعين حدا فاصلا

بين الاثنين يمكن ان تحدد بمقتضاه أين ينتهي الريف وأين تبدأ المدينة فهناك مزارع متناثرة تتوغل في القرى . كما ان هناك قرى تتوغل في المدن . ثم ان القصر الذي يقام في الغابة أو مقر الإقامة الذي يقام في الريف أو الفندق الذي يقام على الجبل ، كلها لابد ان تحمل في ثناياها سمات المدينة ، ومن ثم فان صفة (الحضر) أو (الريف) ترسم طراز الحياة في المجتمع المحلي ، ولا يقتصر مغزاه على الموقع الجغرافي (١) . فقد شاع استخدام حجم المجتمع أو غيره من المعايير المنفردة كأساس لتصنيف المجتمع إلى ريفي أو حضري ولاسيما بين علماء الديمغرافيا . ومن الواضح ان استخدام هذه المعايير قد سهّل إلى حدا بعيد من عمليات القياس والمقارنة وقد ظهرت نتائج ذلك جلية في كثير من الدراسات التي ظهرت حديثا ، ألا ان هذا الاتجاه يعاني من نقاط ضعف شديدة وواضحة ، دفعت بالكثير من الذين تبنوها إلى الاستعانة بمعايير أخرى مقارنة عندما أخذوا يحللون بياناتهم من منظور حضاري مقارن دون ان يشيروا إلى ذلك بوضوح وجلاء (٢) . وهذه الاختلافات تكون في العادة في التقدير مصدرا لارتباك التقدير ، سواء أكان المعيار الأساسي المستخدم هو الحجم أم الكثافة ، أو الكيان القانوني أو الإداري للمجتمع كما يسمى في العديد من الأقطار ، أو نوع العمل السائد . ومن الأمور التي تعقد مشكلة المقارنات هذه الاختلافات القائمة في داخل المجموعات التي تعد حضرية أو ريفية .

---

(١) : ماكيفر وبينج . المصدر السابق . ص٥٧٨ . ٥٧٩ .

(٢) : محمود عودة . المصدر السابق . ص ٧٥ .

فبالنسبة لعلم الاجتماع الذي يعد العلاقات الاجتماعية وما تعكسه من قيم وعادات وتقاليد وأنماط سلوكية أخرى من المعايير الأساسية التي يجب أن تعتمد على تمييز المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية ، فان الفوارق بين الريف والحضر تصبح أمرا نسبيا ، فهناك من هاجر من الريف وسكن المدينة ، وأصبح عاملا في إحدى مصانعها وامتلك دار يدفع عنها ضريبة العقار و .... ما إلى ذلك من السمات السالفة الذكر التي تعده شخصا حضريا ، لكنه بالنسبة لعلاقاته

الاجتماعية وطريقة تفكيره وسلوكه قد يبقى الى حد بعيد ريفيا . ويمكن القول ان الكثير من سكان المدن في العراق ، والمنحدرين من أصل ريفي ، لازالت بذور وحياة الطابع الريفي المميز لها ، ينعكس في كثير من سلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، وهذا ما يمكن أن يكون التمييز بين الريف والحضر أمرا نسبيا [١] .

سمات المجتمع الريفي :

لأجل أن نضع سماتا للمجتمع الريفي يجدر بنا أن نحلل المتغيرات أو الأبعاد التالية :

أولا . البعد التاريخي :

في إطار الحديث عن المجتمع الريفي يجب اعتماد البعد التاريخي ، فيما يتمتع بهذه الصفة في التاريخ القديم ، والدليل على ذلك ، ما هو موجود من آثار ومخلفات آثارية هي رواسب حضارية عريقة ، وعلى الرغم من ان هذه الحقيقة قد لا تصدق على جميع المناطق الريفية لان بعضها عمره حديث نسبيا وكذلك لان ثمة مناطق ريفية قديمة كثيرة قد اندثرت ، ومن ناحية أخرى ، نجد مجتمعات ريفية نفس المجد القديم ، لكن دارسو التاريخ يتفقون على ان الريف هو البداية الحقيقية لإنشاء المدن ، وان الفروق التي كانت بينهما ضئيلة ، إلا ان الحال تغير منذ عصر النهضة ، إذ أصبح عدد الحرفين أكثر من فئة ملاك الأراضي في المدينة ، وبتطور المدن اتضحت الفروق بين الريف والحضر أكثر [٢] .

---

(١) : محمد عبد الهادي دكلة . المصدر السابق . ص٨٠ .

(٢) : غريب سيد حمد . المصدر السابق . ص١١٤ .

ثانيا . البعد الآيكولوجي :

ان الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف خاضعة لظروف البيئة ومتغيراتها ، فكثيرا ما تصاب المزروعات والمحاصيل الزراعية بآفات غير متوقعة أو قد تتعرض الى الجفاف بسبب قلة مياه الأمطار . أو على العكس من ذلك قد تتعرض إلى فيضانات وأمطار مما يؤدي إلى قلة الناتج أو انعدامه (كما ان بيت الفلاح يكون معرضا لتلك الظروف البيئية أيضا) كل هذا يعرض الفلاح لكثير من

المشاكل والصعوبات . كما تتعرض البيئة الكلية لمثل هذه المشاكل فالتقدم الثقافي والتكنولوجي الذي غالبا ما يحصل في المدينة أو المناطق الحضرية لم يشمل الكثير من المناطق الريفية وبذلك وضحت صورة المقارنة بين المناطق الريفية والحضرية .

ان البيئة الكلية هي المنطقة التي يعيش فيها الإنسان ، وهي بهذا المعنى لها أبعاد أربعة هي : البيئة الطبيعية ، والبيئة الثقافية ، والبيئة الاجتماعية ، والبيئة المستقبلية ، فالبيئة الطبيعية هي البعد المكاني من البيئة ، وهذا يلزم الإنسان بضرورة التكيف لمقتضياتها ، كما ان الإنسان قد استطاع بمقتضى التقدم التقني الحديث أن يعدل البيئة الطبيعية بما يتناسب مع حياته الاجتماعية والاقتصادية (١) . أما في الريف فان هذا التعديل في البيئة يقل إلى أدنى حد ممكن ، بل ان الطبيعة هي التي تسيطر على البيئة الاجتماعية ، وتصبح ثمة علاقة بشرية مباشرة مع الطبيعة .

ثالثا . البعد الاقتصادي :

ان البعد الاقتصادي يتضمن مفاهيم متعددة مثل الملكية والإنتاج وتقسيم العمل والتخصص فيه ، وكذلك وسائل الإنتاج وأدواته وهو أكثر سمات المجتمع الريفي وضوحا ، إذ ان ارتباط المهن والوظائف ، بل ان الاقتصاد عموما ، في المجتمع الريفي يتوضح بالزراعة التي هي من أهم صفات هذا المجتمع فالزراعة وما يرتبط بها هي المهنة التي يتداولها معظم أفراد المجتمع الريفي ، لذلك فالشخص في المجتمع الريفي أصبح أما شخص مزارع أو فلاح وهذا ما يميزه عن الشخص في المجتمع الحضري الذي قد يشتغل في التجارة أو الصناعة أو التعليم أو الصحة و... ما الى ذلك من الحرف والمهن والوظائف المتنوعة التي يظهر عليها الطابع المدني .

---

(١) : زيدان عبد الباقي . مصدر سابق . ص ٣٦ .

ان هذه الصورة لا تعني ان المهن والأعمال والخدمات غير الزراعية ليست موجودة في المجتمع الريفي ، فهناك بعض المهن المدنية يزاولها الريفيين كالمعلم والموظف الصحي وقد يكون التاجر والصناعي إلا ان المهن المميزة هي الزراعة . إذ من الملاحظ ان الفلاح يجب ان يكون على صلة بكثير من الأعمال والحرف لكي ينهض بمجتمعه الريفي ، ويلاحظ في السنوات الأخيرة بعد دخول الراديو والتلفاز إلى الريف تحولت نظرة الفلاح الزراعي الى محاولات أخرى تخص حقله وزراعته ، إلا ان الصفة المميزة لحرفته بقيت الزراعة . وقد تناول التحول الفكري هذا أبناء المزارعين

والفلاحين . إذ بدءوا بتعليم أولادهم وبذلك أصبحت مهنة الزراعة متطورة نوعا ما كذلك وسائل الإنتاج وأدواته ، فعلى الرغم من ان المخترعات التقنية قد خففت من أعباء الفلاحين الكثير من أعمالهم التقليدية ألا أنها أضافت إليهم أعمالا جديدة في الوقت ذاته كعمل الميكانيكي والكهربائي و...ما إلى ذلك . وعلى الرغم من ان تحسين طرق المواصلات والنقل كذلك دخول التقنية وزيادة الفرص المتاحة لتوغل السلع الاستهلاكية في المناطق الريفية ، ألا ان الفرق الأساسي بين تنوع عمل الشخص في المجتمع الريفي ، وتخصص عمل الشخص الحضري ظل قائما .

رابعا . البعد الديمغرافي :

ان انخفاض الكثافة السكانية ، وقلة حجم السكان يعدان من المميزات أو السمات المهمة المميزة للمجتمع الريفي ، فحينما كانت الزراعة هي المهنة السائدة ، كانت المساحات الواسعة للأرض تضم عددا قليلا من أفراد ذلك المجتمع ، كما ان هجرة أهل الريف الى المدن وكذلك ارتفاع معدل الوفيات . يعدان من العوامل المهمة في أنخفاض كثافة السكان وقلة حجمهم [1] .

وعليه فان البعد الديمغرافي الذي يتسم بسمات محددة في حالة المجتمع الريفي يعود في أساسه إلى تأثير العوامل البيئية والسياسية والظروف الاجتماعية وغيرها .

---

(١) : محمد عبد الهادي دكلة وآخرون . المصدر السابق . ص٨١ .

خامسا . البعد الاجتماعي :-

ان هذا البعد يتضمن مفاهيم عديدة ينبغي ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند دراسة سمات المجتمع الريفي كتجانس المجتمع والحراك الاجتماعي والطبقية الاجتماعية (كمفهوم كامل) والضبط الاجتماعي القيمي وقوة التماسك الاجتماعي والشعور الجمعي والولاء والانتماء العشائري . لذا فان المجتمع الريفي يبدو أكثر تجانسا واستقرارا بالمقارنة بالمجتمع الحضري ، فالعزلة النسبية التي يمتاز بها هذا المجتمع واعتماد مبدأ الانتماء الى عشيرة واحدة في اختيار مناطق السكن وشيوع التزاوج من الأقرباء وقلة الاحتكاك بالعالم الخارجي والثقافة العامة الواحدة ومدى حصول الأفراد على

دخولهم ، كل هذه الأمور المتشابهة إلى حد كبير تجعل المجتمع أكثر تجانسا ، كما ان الجماعات الريفية معتمدة داخليا على بعضها أكثر من الجماعات الحضرية نتيجة للمهنة الواحدة الموجودة في المجتمع الريفي والواقع ان النظرة إلى المجتمع باعتباره مجتمعا منسجما ومنسقا ، إنما هي امتداد للتفكير الرومانسي عن حياة البساطة والهدوء ، والواقع قد يشير عكس ذلك ، وما نظرية الاقتصاد المحدود أو الضيق إلا نموذج لما يمكن ان ينطوي عليه المجتمع الريفي من حقد وحسد وكراهية وصراع اجتماعي وطبقي ، كما ان التاريخ يوضح لنا كيف هو المجتمع الريفي في العراق في عصور متعددة بحالات من الثورة والتمرد (١) .

أما (الحراك الاجتماعي) والذي هو من العمليات التي تؤثر في التغير الاجتماعي ويقصد به : تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي الى مركز اجتماعي آخر ، وهو على نوعين : (رأسي) أو عمودي ، ويكون لأعلى كتحول الشخص من الطبقة الوسطى إلى الطبقة المرفهة . ويكون (لأسفل) كهبوط الشخص من درجة وظيفية إلى أدنى بسبب مخالفة ارتكبها.

أما النوع الآخر من الحراك فهو الحراك الأفقي ، وهذا يتم بانتقال الفرد من مركز لأخر من نفس الطبقة ، كتحول الفلاح إلى عامل بعد هجرته ، وفي العادة فان كلا النوعين من

---

(١) : محمود عودة . المصدر السابق . ص٧٨ .

الحراك الاجتماعي يكونان أقل ظهورا في المجتمع الريفي منهما في المجتمع الحضري (١) . وفيما يخص (الطبقية) فان المجتمع الريفي يتميز بتحديد الطبقات فيه ، فالكل في المجتمع الريفي يعرفون مراكزهم ويعرفون كيف يتعاملون مع من هو أهم منهم مكانة أو من هم أقل منهم ، ومع من يساويهم في المركز الاجتماعي ، وفيه يكون هنالك دور كبير للحسب والنسب ، ترتبط أهمية الفرد بأهمية الآسرة التي ينتمي إليها ومقدار ما تملكه هذه الآسرة من ارض (٢) .

أما عن (الضبط الاجتماعي Social control) في المجتمع الريفي فانه يتميز بأنه من النوع غير الرسمي الذي يشمل العادات والتقاليد والأعراف ، كما ان معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل لآخر (٣) .

وأخيرا فان (قوة التماسك الاجتماعي والشعور الجمعي) التي تربط بين أفراد المجتمع الريفي وتميز علاقاتهم . وعادة ما تكون العلاقات الاجتماعية متينة . فنرى بعضهم يساعد البعض الآخر ويتعصب له ، وإذا احتاج أحدهم شيئا فانه لا يتهاون في طلب المساعدة من جيرانه أو أقربائه ، وتلاحظ تلك الظواهر في عمليات الحصاد وحفر المبازل واقامة السدود و...ما إلى ذلك (٤).

---

(١) : غريب سيد أحمد . مصدر سابق . ص١١٩ .

(٢) : المصدر نفسه . ص١١٦ .

(٣) : المصدر نفسه . ص١١٥ .

(٤) : دكلة . مصدر سابق . ص٨٣ .

المبحث الثاني / المجتمع الريفي في العراق .

لكي ندرس واقع المجتمع الريفي خاصة العراقي لابد أن نتطرق الى أبعاد كثيرة تدلنا على مواقع الخلل ، السلبيات ثم الإيجابيات ، ومن هذه الأبعاد هي : .

١ . **البعد التاريخي** : الذي يتضمن التطلع إلى وادي الرافدين ، فأغلب الدراسات تعطي وادي الرافدين بأنه أقدم المراكز الحضارية في العالم ، فأرض وادي الرافدين أو Mesopotamia كما يسميها الأغريق . كانت تشتهر بأراضيها الزراعية التي يقول عنها (هيرودوت) بأنها تنتج ما يزيد عن مائتي ضعف ، وهذه دلالة على الغنى التي تتمتع به هذه التربة الاسطورية [1] . لقد قامت هذه المراكز الحضارية كما هو معروف على ضفاف الأنهار ، أي ان وفرة المياه مع

خصوبة الأرض هي أهم عوامل قيام الحضارات أو المراكز الحضارية في هذه المناطق ، والحضارة أو مجموعة الحضارات القديمة (كما يصنفها علماء الايكولوجيا) التي قامت في الطرق قامت على أساس الزراعة ، فالعراق هو بلد زراعي قبل كل شيء ، فأرضه خصبة ومياهه وفيرة ومناخه ملائم لنمو أنواع كثيرة من المزروعات . ولاشك ان هذه المراكز الحضارية التي نشأت في هذه المنطقة خلال مراحل ما قبل التاريخ كانت تقوم على هذه العوامل . فقد كان شمال العراق مسرحا للثروة الاقتصادية في العصر الحجري الحديث (ونقصد بها تعلم الزراعة والاستقرار بدلا من حياة الرعي والتنقل) قبل أن تهب رياح هذه الثورة على أوربا بثلاثة آلاف وخمسمائة عام . فعلى سفوح كردستان التي ترويها الأمطار الأطلسية كل شتاء ، كف الإنسان عن ان يكون صيادا متجولا ومعتمدا على مهارته وحظه في كسب العيش ، فأصبح مزارعا مرتبطا بقطعة أرض صغيرة يحصل فيها على غذائه المعتاد ، ومن الطين يبني بيته الأول ليسكنه بدل الكهوف التي كانت مأوى له حتى ذلك الحين .(٢)

٢. المستوطنات الزراعية الأولى : . على الرغم من ان عمليات التنقيب الأثرية ما زالت لا ترقى إلى عظمة ما هو مدفون بين طبقات أرض العراق من لقى أثارية وحقائق مطمورة ، وعلى الرغم من ذلك فان ما أكتشف منها لحد الآن يؤكد عمق حضارة هذه البقعة من الأرض

---

(١) : هنري فوستر . نشأة العراق الحديث . ترجمة سليم طه التكريتي . المكتبة العلمية . بغداد . ١٩٨٩ . ص٢١٩.

(٢): جورج رو . العراق القديم . ترجمة حسين علوان حسين . ط٢ . دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد – ١٩٨٦ . ص١٨ .

فقد أكدت الأبحاث الأثرية على ان أولى المستوطنات الزراعية في العصر الحجري الحديث (أما الآثار التي تعود إلى ما قبل ذلك العصر فأنها لا تشير إلى وجود ما يرتبط بالزراعة بالرغم من وجود ما يؤكد استيطان تلك المواقع الأثرية) . فقد ظهرت في منطقة الوديان المنتشرة بين السلاسل الجبلية في شمال العراق (أي حوض نهر دجلة شمال العراق وسفوح جبال زاكروس) وفي الأرض المتموجة ، حيث يتوفر المناخ الملائم والأمطار الغزيرة والحيوانات البرية الصالحة للتدجين . وقد انتشرت هذه المستوطنات الزراعية في تلك المنطقة على ضفاف الأنهار ومصباتها عند العيون . وتعد (جرمو) أقدم تلك المستوطنات الزراعية التي سكنها الفلاحون في العراق ، بل وفي الشرق الأدنى وتقع خرائب هذه القرية على بعد (١١) كم شرقي بلدة جمجمال [١] . وعلى الرغم من تفكك الحياة السياسية في بلاد وادي الرافدين بين مرحلة تاريخية وأخرى ، إلا ان الحياة الزراعية التي بدأت

ـ كما سبقت الإشارة . منذ عهود سحيقة (٦٠٠٠) سنة قبل الميلاد . وقد استمرت دون انقطاع على مر العصور ، وأستمر معها استقرار السكان واشتغالهم في استثمار خيرات الأرض ، وتكاثرهم في مستوطناتهم على ضفاف النهرين دون انقطاع خلال بقية عصور ما قبل التاريخ . وكما ظهر ذلك في سهل (رانية) و (تل شمشمارة)* ، وهو أحد هذه المواقع ، كذلك في (تل حسونة) الذي يقع بالقرب من قرية حسونة (التي سميت أحد الأدوار الحضارية الأولى باسمها) ، التي تقع في ناحية الثورة على بعد (٣٣) كم من مدينة الموصل . ومن المواقع الأثرية للمستوطنات الزراعية أيضا موقع (تل الصوان) الذي يبعد حوالي (١١) كم جنوبي بلدة سامراء ، كما وجدت أثار زراعية من هذا العصر . ونقصد به العصر الحجري الحديث– في(تل قرة داغ) الذي يبعد (٤) كم عن قرية (مطارة) التي تقع على مسافة (٤٣) كم جنوب مدينة كركوك وهنالك أيضا مواقع أثرية أخرى ظهرت فيها أثار زراعية من نفس العصر ، أشهرها (تل أم الدباغية) و (نينوى (

---

(١) : مجموعة من المؤلفين . العراق في التاريخ . دار الحرية للطباعة . بغداد . ١٩٨٣ . ص٥٣ .

* : هو إحدى المستوطنات الزراعية المنتشرة في سهل رانية ، حيث نقبت فيه بعثة دنماركية في عام ١٩٧٥واستأنفت المؤسسة العامة للآثار والتراث العراقية الحفريات وأسفرت النتيجة عن كشف بقايا ست عشرة طبقة ، ثمان منها وهي طبقات (١٦ . ٩) تعود للعصر الحجري الحديث . وقد وجدت فخاريات تشبه فخاريات تل حسونة في الطبقات (١٣- ٩) مما يدل على ان هذه المستوطنة على غرار قرية جرمو شهدت فترة خلت من صناعة الفخار .

و(تل أم علي) و(تل الأريحية) و(بارم تيه) وغيرها [١] .وقد كشفت التنقيبات عن أن جميع هذه المستوطنات تحوي أثارا تدل على ان الناس فيها زرعوا الأرض قمحا وشعيرا من أنواع برية كانت تنمو طبيعيا في تلك المناطق . وقد اعتمدوا على الأمطار الديمية وخصوبة الأرض و استعملوا مناجل من حجر الصوان والزجاج البركاني لحصد الحبوب وأطباقا فخارية ذات نتوأت بارزة لجرشها وفصل قشورها ، ورحى حجرية لطحنها ، وقد خزنوا الفائض من إنتاجها الزراعي للموسم الهزيل في مخازن دفنوها في الأرض وغطوها من الخارج بالغمار [٢] .ومن الخراف والماشية أمنوا مصدرا سهلا ودائما للحليب واللحم والصوف والجلد ، وفي الوقت نفسه تطورت التوجهات الاجتماعية لأن زراعة الأرض والدفاع عنها يستلزم تعاونا اجتماعيا وثيقا ، فقد كانت كل عائلة تتكفل بإنشاء حقل واستنباته وترعى قطيعها ، فضلا عن أنها تصنع أدواتها بنفسها،إلا ان عدة

عوامل ما لبثت ان تجمعت مع بعضها لتكون تجمعا هو جنين المنظمات الاجتماعية [٣] . وقد عاش الناس في ذلك التجمع في قرى بنيت دورها من الطين و استخدموا الأدوات الحجرية متجمعا كما يبدو في وحدات اجتماعية ، نادرا ما تزيد عن العشيرة أو العوائل الكبيرة [٤] لكن التجمع السكاني الأول هذا ، والذي قام بعد استيطان المزارعين معا ، كان بسيطا في ذلك مثله مثل الزراعة نفسها ، التي كانت في مراحلها الأولى بسيطة وبدائية جدا وشبه مستقلة تعتمد على خصوبة الأرض متى نفذت أنتقل المزارع إلى قطعة أرض غيرها . وقد كان اعتماد الإنسان في أول الأمر على مياه الإمطار فحسب كما كانت الزراعة محددة وتستغل للاكتفاء الذاتي وقد استخدموا فيها آلات وأدوات زراعية بسيطة مصنوعة من الحجر عادة والخشب والعظم أحيانا [٥].وبعد ان بدأ الإنسان يستقر في القسم الأوسط والجنوبي من العراق بدأ يتعلم وسائل الري الاصطناعية وبدأ يوسع من أراضيه الزراعية وأصبح ينتج أكثر من حاجته الذاتية فبدأ يقايض مع أخيه الإنسان ، وهكذا كانت بوادر التجارة والطلائع الأولى للتخصص في العمل [٦] . ويتحصل بعد ذلك ثورة أخرى فيحل المعدن محل الحجر وتتحول القرى إلى(مدن)

---

(١) : المصدر السابق. ص ٥٣ . (٢) : المصدر السابق. ص ٥٤ .

(٣): جورج رو . العراق القديم. مصدر سابق. ص٧٩ . (٤) : المصدر السابق. ص ٥٨ .

(٥): مجموعة من المؤلفين. العراق في التاريخ. ص ١٩٤ . (٦) : المصدر السابق. ص ١٩٥ .

ثم تتحد هذه الأخيرة مع بعضها (ممالك)ما تلبث ان تصبح(إمبراطوريات)غير ان أسس الحياة الجوهرية وعمل الإنسان المنحني على أرضه الأم،تحت رحمة الفصول لم تتغير منذ تلك الأيام البعيدة [١] .

٣ . من القرية إلى المدينة الزراعية :

استنادا لما سبق ، فقد رأينا كيف ان المنطقة الشمالية في العراق أصبحت مركزا لاولى المستوطنات الزراعية في العصر الحجري الحديث (٦٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ سنة .ق. م) لكن بعد هذا التاريخ بألفي سنة تقريبا ، بدأ التاريخ في القسم الآخر من العراق أي بين وادي دجلة والفرات الجنوبي ، حيث تواجد مجتمعا منظما ومعقدا بشكل راق ، فينقسم البلد إلى دويلات عديدة تتركز في مدن كبيرة نوعا ما سيدها اله يحكم بواسطة أمير يختاره . وهنا نجد ان الزراعة المعتمدة على قنوات الري قد أنتجت من الغلال فائضا يكفي لاعانة سكان آخرين من الكهنة المتفرغين والخدم والفنانين ،

وأكتشفت الكتابة في شتى الأغراض [٢] . ولا يمكننا هنا عرض قصة المرور من العصر الحجري الى أبواب التاريخ بشكل مفصل وذلك ان المعلومات عنها لاتزال ضئيلة جدا ، ولكننا نعلم علم اليقين أنها قد حدثت داخل حدود العراق نفسه . إذ ان المجموعتين المختلفتين لغويا (السومرين والساميين) قد تعايشا في وادي الرافدين خلال العصور التاريخية المبكرة ، وهي حقبة زمنية طويلة ولت بها أرض وادي الرافدين حبلى بسومر ، ويقسم هذا العصر على خمسة أدوار تاريخية طويلة يتميز كل منها بتجمع حضاري خاص بأسم المكان الذي تم فيه تشخيص هذا التجمع لأول مرة وهذه الأدوار هي كما يلي على وفق تسلسلها الزمني:-

١. دور حسونة (سامراء) ، الآلف السادس ق. م .

٢. دور حلف ، الألف الخامس ق . م .

٣. دور العبيد ، ٧٠٠٠ . ٦٠٠٠ من القرن الرابع ق . م .

٤. دور أوروك (الوركاء) ، ٣٣٠٠. ٣١٠٠ ق . م .

٥. دور جمدة نصر ، ٣١٠٠. ٢٨٠٠ ق . م .

---

(١) . جورج رو . العراق القديم . مصدر سابق . ص٧٩ .

(٢). المصدر نفسه . ص٨٥ .

ان هذه التقسيمات لا تنطبق على مساحة البلد الذي ندرس ، إذ اقتصر تواجد الحضارتين الأوليتين على الجزء الشمالي فيه ، بينما عمّت الحضارتان الأخيرتان القسم الجنوبي فيه [١] . وخلال الخمسمائة عام تطور النمو الحضاري بخطوات أسرع أدى إلى نشوء الحضارة السومرية ، ولكن هذا الارتقاء اقتصر على القسم الجنوبي من العراق إذ بدأ الشمال يتبع طريق آخر ، ومع ان ذلك الطريق لم يكن همجيا ، إلا انه كان متخلفا عن الجنوب في مجالات عديدة ، ولقد توفرت عوامل عديدة كي تهب الجنوب هذا الامتياز ، فمن المحتمل ان مزارعي حوض دجلة الشمالي كانوا أكثر (محافظة) وأقل انفتاحا للتطور من أولئك الذين سكنوا الفرات الأوسط . ومن ناحية أخرى فقد ساهمت الأنهار والقنوات في عزل القسم الجنوبي من العراق عن الهجمات المدمرة للبدو وسكان أعالي الجبال ، غير ان العامل الأساسي في ذلك البعد كان من دون شك هو الجهد الاجتماعي الفخم المشترك الذي يحتاجه تنظيم الري الاصطناعي حيث تستوجب هذه المهمة تواجد سلطة تخطيطية وتنفيذية ، على الأقل في المجال الإقليمي [٢] . إذ يتسم مناخ وسط وجنوب العراق بكونه من النوع (الجاف ، شبه استوائي) والذي تصل درجة الحرارة فيه حتى

(٥٠) درجة مئوية صيفا ويقل سقوط المطر فيه عن (١٠) بوصة في فصل الشتاء ، لذلك فان الزراعة تعتمد على الري بشكل كلي تقريبا ، ولأن مدة فيضان نهري دجلة والفرات مجتمعين تنحصر بين شهري نيسان وحزيران ، أي في وقت متأخر جدا بالنسبة للمحاصيل الشتوية ومبكر جدا بالنسبة للمحاصيل الصيفية . لذلك فقد كان من الضروري ارواء الحقول بإرادة الإنسان ، وقد أنجز هذا باستخدام معقد من القنوات والمخازن والسدود والنواظم وغيرها من وسائط (الري المنتظم).وكان إيجاد شبكة كفوءة من قنوات الري وإدامتها ضد خطر التفريق السريع مهمة كبيرة وشاقة ومستمرة وتتطلب قوة عمل هائلة وتكاتف مجاميع سكانية عديدة (ديموغرافية) . ولم يكن هذا كل شيء إذا كان المزارع في وادي الرافدين يواجه خطرين مريعين أكثرهما عذرا يتمثل بتكون طبقة منبسطة من الأملاح التي تجلبها مياه الري تحت المزارع المروية مباشرة ، ويمكن ان يؤدي هذا إلى تحويل الحقول الخصبة إلى ارض مجدبة خلال مدة قصيرة ، إذا لم يجر الإسراع إلى استخدام وسائل البزل

---

(١) المصدر نفسه –ص ٨٧–٨٨ .

(٢) المصدر السابق – ص ١٠٦.

والتصريف التي يبدو إنها لم تكن معروفة آنذاك . هذا من جهة ،كذلك فانه وطول عقود التاريخ المختلفة اضطر الانسان الى هجر قطع متزايدة من الارض لتتحول الى صحارى مقفرة .اما الخط الثاني فيأتي من المعدل الهائل والمتغلب لفيضانات النهرين[١] .وعلى الرغم من هذه الاحباطات فما يزال السهل الذي يرويه دجلة والفرات أرضا زراعية غنية مع انه كان اكثر غنا في غضون الأزمنة البعيدة .أي قبل ان تطرأ عليه عملية تصحر واسعة النطاق وكان بوسع كافة سكان وادي الرافدين القدماء كافة العيش بيسر وسهولة على المحاصيل الزراعية من نتاج أرض وحول المعابد التي يفترض أنها قد أصبحت مراكز لتنظيم كامل النشاطات الاقتصادية تجمع ذلك القسم من السكان الذي اصبح يعيش للمعابد ومن المعابد،وهم الكهنة بمراتبهم المختلفة واصحاب الحوانيت والحراس والمعماريون والبناوؤن والتجاريون والحدادون والخزافون وكسار الحجارة وغيرهم فنمت تلك القرى بالتدرج ثم أصبحت مدنا [٣] .ومنذ تكون أولى دويلات المدن حتى تكون إمبراطورية سومر أو بابل أو أشور فيما بعد فقد وضعت الاحكام والضوابط وسنّت القوانين لتنظيم الحياة الزراعية،وتحديد العلاقات بين المزارعين والملاك،وقد خصصت القوانين عددا أكبر من

مواردها القانونية لهذا الغرض.فنظمت أسلوب المشاركة وأقامة العلاقات الزراعية سواء أكانت الأرض بورا أم صالحة للزراعة،أرضا لزراعة الحبوب أم لزراعة الأشجار والفواكه، ويبدو من دراسة هذه القوانين ان الأساليب والنسب التي كانت تعطى للفلاح وللملاك لا تختلف كثيرا عما هي الآن في الظروف المشابهة . ومن دراسة للنصوص المسمارية الكثيرة الخاصة بالفلاحين والزراعة يتضح ان حياة الفلاح كانت بسيطة ومستواه المعاشي منخفض بالمقارنة مع ملاك الأراضي والتجار والصناع والعاملين في المدينة حتى اعتقد بعض الباحثين بان الفلاحين كانوا يباعون ويشترون مع الأرض يعملون فيها شأنهم شأن الفلاحين في ظل النظام الإقطاعي في العصور الوسطى في أوربا [1]. أما عن منتوجات الزراعة فقد كان بإمكان الفلاحين مبادلة فضلة حبوبهم بمواد يستوردونها من الخارج كالمعادن والأخشاب والأحجار ، أما عن المنتوجات الزراعية نفسها فقد كانوا يزرعون معظم أنواع الحبوب كالحنطة والدخن والسمسم وغيرها . ألا ان الشعير كان ولم يزل المحصول الرئيسي بسب تحمله التربة قليلة الملوحة وكما يتوقع المرء ، كانت طرق الزراعة بدائية ولكنها شافية في

(١): المصدر السابق . ص٢٦ -٢٧

(٢) : المصدر السابق. ص ١٠٧.

(٣): مجموعة مؤلفين. العراق في التاريخ. ص ١٩٥ .

الوقت نفسه، وقد جرى وصفها بشكل مفصل الى حد ما بنص مسماري ممتع يدعى (تقويم المزارع السومري) كتب عام ١٧٠٠ قبل الميلاد تقريبا . ووفق هذا النص . ويبدو ان فحواه هي إرشادات يقدمها مزارع لابنه .كان يروي الحقل أولا بشكل خفيف ويداس بالثيران المنحلة ثم يصار إلى تسوية باعتناء بواسطة الفؤوس بعد ذلك يصار إلى حرثه وبذره في نفس الوقت بمساعدة محراث بارز من الخشب ينغرس في التربة حتى عمق (إصبعين) ويبعد كل أخدود زراعي عن الأخر بمسافة قدمين تقريبا وبعد ان ينمو الشعير يجري غمر الحقل بالماء ثانية لثلاث أو أربع مرات . وتأسيسا على النصوص المسمارية فقد ضمن محصول الحنطة المنتج في أقصى جنوب العراق حوالي عام (٢٤٠٠) قبل الميلاد بحجم يمكن مقارنته مع إنتاج أفضل حقول الحنطة الكندية المعاصرة ، كما وفر الطقس الحار الرطب لجنوب العراق ظروف ملائمة جدا لزراعة أشجار النخيل التي تنمو على امتداد الأنهار والقنوات . وتخبرنا النصوص القديمة بان غابات النخيل الشاسعة كانت موجودة في بلاد سومر منذ وقت مبكر جدا تعود إلى الإلف الثالث قبل الميلاد وان التلقيح الاصطناعي كان معروفا ومطبقا منذ ذلك الوقت. ولقد شكل الخبز والتمر . حيث يمتلك الأخير

قيمة حرارية عالية . الغذاء الرئيسي لسكان العراق القدماء مع أنهم كانوا يرعون ويربون الأبقار والأغنام في الأراضي الغير مزروعة وفي الحقول الطبيعية ، بينما كانت الأنهار والقنوات والبحيرات تزودهم بالسمك الوفير . وكانت تنشأ تحت حماية أشجار النخيل ، بساتين لمختلف أنواع الفواكه والخضر ، وتروى بواسطة آلة دفع مياه بسيطة جدا (الدلو) المستخدم حتى هذا الوقت وبنفس أسمه القديم . وبالتأكيد فقد كان عموم سكان وادي الرافدين ، فيما عدا في أزمان المجاعات الاستثنائية المسببة في الحروب والكوارث الطبيعية يتمتعون بغذاء غني متنوع ، فقد كانوا في هذا المضمار أفضل بكثير من جيرانهم في سوريا وإيران وآسيا الصغرى[1] .

(١) : جورج رو . العراق القديم . المصدر السابق . ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

وقد أستمر حال الفلاح والأراضي الزراعية . في أغلب الحضارات . على الرغم من التطور النسبي في الأدوات والآلات بين مرحلة حضارية وأخرى ، وصولا إلى العصر الذي دخل فيه العراق تحت الاحتلال الأجنبي في العهود القديمة سواء كان ذلك الاحتلال الأخميني أم السلوقي أم الساساني ، ثم كان التغير مع دخول الإسلام إلى العراق في القرن السابع الميلادي .

الريف العراقي في العصور الإسلامية .

١. العراق في فترة الاحتلال الفارسي : .

لقد كان سكان العراق قبل الفتح ألا سلامي يمتهنون الزراعة ويقيمون في الريف ، ولا يسمح لهم بالهجرة منه ، وهم يخضعون فيه لنظام إقطاعي جامد تحميه الدولة ويسيطر فيه المتنفذون من أتباع الملك الساساني والمقربين أليه [١] . وعلى الرغم من ان الأراضي كانت أهم حقل للإنتاج ، إذ ان العراق .كما أتضح سابقا . هو بلد زراعي قبل كل شيء ، إلا ان ما مر به العراق قبل الفتح الإسلامي من نكبات كان كبيرا ، وكان أخطر هذه النكبات هي الفيضانات العارمة التي حدثت في السنة الخامسة لبعثة النبي (ص) فخربت كثيرا من السدود والبز ول ، وكان من أعظمها سد كان على نهر دجلة ينظم مجرى الماء في فرعين كبيرين ، فلما أنكسر السد ، ولم يفلح الفرس في إصلاحه أنقطع الماء عن الفرع الشرقي من دجلة فأصبحت الأراضي من حوله أوغالا"، وتحول كل ماء دجلة إلى الفرع الغربي الذي لم يحتمل ذلك الماء فتشققت الضفاف والترع وغرقت الأراضي ، ثم تلا ذلك طاعون جارف أهلك معظم الناس ، وصار الباقون منهم يعانون الشقاء

والـويلات ، وذلـك أمـا لغـرق أراضـيهم أو لأن الملاكـين أرهقـوهم بالمطالبـة بـأموال لا توفرهـا لهـم مزارعهم [٢] .

٢. العراق في ظل الحكم الإسلامي :.

بعد فتح العراق ، عدت الأراضي الزراعية ملكا مشتركا للامة الإسلامية وهذه مسألة في غاية الأهمية ينبغي التفصيل فيها ، إذ ان العراق في ظل الحكم الإسلامي مر بثلاث دول حكمته ، وكان لكل منها سياسة تجاه الأرض والفلاحين والزراعة بصورة عامة ، وهذه الحكومات هي الخلافة الراشدة ثم الدولة الأموية ثم الدولة العباسية بمراحلها المختلفة ، ففي مدة الخلافة الراشدة وعندما فتح العراق في زمن الخليفة عمر بن الخطاب ودخول سعد بن أبي وقاص إلى المدائن كتب إليه عمر بن الخطاب (ان أقر للفلاحين على ما لهم إلا من حارب وهرب منك إلى عدوك فادركه) فاقر سعد الفلاحين ودعا من لج منهم وأستصفي ما كان لآل كسرى ومن لج معهم منبئا" لمن أفاء الله عليه [٣].

---

(١): مجموعة مؤلفين . العراق في التاريخ . المصدر السابق . ص ٣٤٢ .

(٢) : المصدر السابق . ص٣٤٢ .

(٣): المصدر السابق . ص٣٤٣ .

ومن اهم اهتمامات المسلمين لأصحاب الاراضي والفلاحين هي :

أ . **استحداث الخراج** : ـ حيث أرسل الخليفة عمر بن الخطاب وفدا" لدراسة أحوال الريف وتحديدها وما ينبغي وضعه على الفلاحين ، ثم عرض ما توصل إليه الوفد على عدد من كبار فلاحي العراق ، وبعد ان أقروا بعدالته أمر الخليفة بتطبيقه والسير عليه وكانت الضريبة التي وضعها على الزراعة تسمى (الخراج) وهي تقدر تبعا" لمساحة الأرض القابلة للزراعة ، سواء زرعت أم لم تزرع ، وكانت وحدة المساحة التي يقدر عليها الخراج هي (الجريب) وهي تعادل بمقياسنا الحالي (١٥٤٠) مترا" مربعا" . وكذلك فان مقدار الخراج كان يختلف باختلاف المزروعات ، فقد وضع على كل جريب يزرع بالحنطة أربعة دراهم ، وعلى الشعير درهمين ، وعلى النخيل والكروم والجت ست دراهم ، أما جباية الخراج فكانت جماعية على القرية أو المنطقة كليا على أساس مساحة الأراضي المزروعة والمحاصيل التي تنتجها ، وهذه الطريقة تسير عليه الجباية وتجعل أهل القرية مسؤولين عن أعمار قريتهم . فإذا أهمل رجل منهم زراعة أرضه فان بقية أهل القرية يتحملون الضريبة عليها كاملة دون أن تقوم الحكومة بمتابعة الأفراد لحملهم على العمل أو لتحصيل ما عليهم من خراج ،

وهذا أيضا يخفف العبء على الدولة ويشرك الفلاحين في مسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار ، ويضمن استمرار العمل في أعمار الريف ، وكثيرا ما كان رؤساء القرى والمتنفذين في المنطقة وهم (الدهاقين) يقومون بجمع الخراج من الأفراد وتسليمه إلى عمال الخراج الذين تعينهم الدولة ، ولتخفيف العبئ على الفلاحين أن يدفعوا ما عليهم من الخراج عندما لا تتوفر لديهم النقود [1] .

ب . ملكية الأرض : . عندما فتح المسلمون العراق طرحت مشكلة الأرض المفتوحة عنوة ، حيث وضع الخليفة ضريبة أخرى يطلق عليها (خراج المساحة) التي تقدر فيها الضريبة تبعا لمساحة الأرض المزروعة ، أما الأرض التي يصالح عليها أهلها بمقدار يتفق عليه ، فالواجب فيها ذلك المقدار ، وأما الأرض التي تفتح عنوة . أي بعد قتال . فهي من الناحية المبدئية غنيمة يجب أن يطبق عليها التشريع الخاص بالغنائم وذلك بأن توزع هي وأهلها ودوابها وأشجارها وكل شيء فيها بحسب قانون توزيع الغنائم ، أي أربعة أخماس

---

(١) : المصدر السابق . ص٣٤٢ . ٣٤٥ .

للمقاتلين وخمس (لله ولرسوله ... الخ) أي يبعث به قائد الجند الى الخليفة في (مركز الخلافة) [1] ، غير أن قسمة المساحات الشاسعة كسواد العراق وحقول الشام وبساتين مصر .... الخ ليست بالأمر الهيّن ، فهي تطرح مشاكل عملية في مقدمتها كيفية زرع الأرض ورعايتها ولاسيما والمقاتلين في جيوش المسلمين قبائل بدوية في معظمها لاتعرف الزراعة ولا تقبل العمل فيها ، حتى إذا افترضنا أنها تقبل العمل فيها فمن كان سيعوض هذه الجيوش في الجهاد ، لذا فقد أمر الخليفة عمر بانتقاء الأراضي بيد فلاحيها الذين يعملون في زراعتها ويدفعون للدولة الخراج الذي كانت توزع موارده في عطاء المقاتلين العرب ، وقد توسع التملك في زمن الخليفة الثالث عثمان بن عفان حين عوّض عدد من العرب الذين تركوا أراضيهم في الحجاز واليمن فأعطاهم مكانها في العراق من أراضي (الصوافي) وهي أراضي كانت لكسرى وأهله وحاشيته الذين فروا معه فظلت مفردة من أرض الخراج ، وكانت أراضي خصبة وواسعة لاتقل عن عشر مساحة الأرض المزروعة في العراق ، وكانت الدولة تقوم بالإشراف على إدارتها وزراعتها (١). ثم ان الدولة وزعت بعض الأراضي الموات (التي لم تكن مزروعة من قبل) على عدد من العرب ، فعملوا على إصلاحها وحفر الأنهار لاروائها وصارت ملكا لهم يدفعون عنها العشر بدل الخراج ، ومنذ ذلك الحين فقد تغيرت نظم الملكية الزراعية وتعددت أنواعها ، وقد وصل في عهد الخلفاء الأمويين والعباسيين إلى خمسة أنواع

دون أن تكون هناك خطوط واضحة تميز بينها ، كما كان يوجد كثير من التنوع في شروط الملكية في كل نوع ، إذ كانت شروط استغلال الأراضي تعتمد عادة على أشخاص أصحابها ومراكزهم ، ففي عهد الأمويين حدثت تطورات أدت إلى اختلال هذه الأمور كافة ، فازدياد مساحة الأراضي الزراعية التي امتلكها العرب أدى إلى تناقص الأراضي الخراجية ، كما ان هجرة الفلاحين إلى الأمصار والى الأراضي التي يمتلكها العرب أنقصت أيضا الأيدي العاملة في الأراضي الخراجية ، هذا فضلا عن التبدلات الكثيرة التي حدثت في الأسعار ، وأدت إلى قلة النقود في الريف .وعندما جاء العباسيون إلى الحكم كانت كثير من الأراضي معطلة وغير

---

(١): محمد عابد الجابري . العقل السياسي العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ٢٠٠٤ . ص١٧٨

(٢) : مجموعة مؤلفين . العراق في التاريخ . مصدر سابق . ص٣٤٨ .

مزروعة ، ولايمكن إعادة إعمارها إلا بجهود لا يستطيع الفلاح القيام بها ، وكانت هذه الأموال سببا في حدوث خلل في الخراج وموارد الدولة وعاملا في ظهور كثير من المشاكل ونمو الاستياء.وقد أدرك العباسيون خطر بقاء هذه الأموال فعنوا بمعالجتها ، وأرسل أبو جعفر المنصور رجلا من ثقاته فحصي أمر السواد وحاول علاج خلله ، واستقر الرأي على ترك العمل بخراج المساحة ، وتطبيق خراج المقاسمة ، أي تقدير الخراج تبعا لمقدار المنتوج الزراعي ، غير ان المنصور توفي قبل أن ينفذ قراره .

فلما ولي المهدي الخلافة نفذ تطبيق خراج المقاسمة ، وقرر ان يأخذ ثلاثة أخماس المنتوج بالنوع ولما ولي الرشيد الخلافة خفف عن الفلاحين وقرر أن تكون حصة الدولة نصف الحاصل ، ثم أنقصها المأمون وجعلها خمس الحاصل ، ولاشك ان الأخذ بخراج المقاسمة ساعد على تخفيف الأعباء عن الفلاحين ، غير انه لم يحل المشاكل كافة ، وكان يطبق على أراضي المقربين إليهم ، وامتلكوا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، وقد عنوا بتنظيم الجباية وتدقيق الرقابة عليها ، وقاموا بحفر عدد من الأنهار والعناية بمشاريع الري ، فأحتفظ الريف بمكانته في الاقتصاد العراقي وجلب الاهتمام الأكبر من ولاة الأمور فيه ، وتقدمت الزراعة بأساليبها وتنوع محاصيلها [١] .

(١) : المصدر السابق . ص٣٨٤.٣٨٦ .

الريف العراقي خلال العصور المظلمة .

لقد كان انهيار الدولة العباسية نكسة في الحالة الحضارية التي كان عليها العراق آنذاك ، فقد فتح الباب أمام غزوات أجنبية عاتية ، أدنى منه حضارة ، وأقرب الى الحالة البدائية ، وقد اقتصرت نظرة هؤلاء الى الريف على انه مصدر ثروة يمكن استثمارها في تمويل عملياتهم العسكرية ودفع نفقات جيوشهم بدل رواتبهم ، ولكنهم احتفظوا . جريا على التقليد الإسلامي . بعائديه الأرض للدولة ، بيد انه في عهد الاحتلال الجلائري (٧٣٨ . ٨١٤ هجرية) (١٣٣٧ . ١٤١١ ميلادية) أن أخذ نوع من الإقطاع ينتشر ولو بحدود ضيقة عرف باسم (الأدوار) وهو الهبة للأشخاص الذين يقدمون للدولة خدمات معينة .

ولقد عرف الريف العراقي نوعين من الحياة الاجتماعية لسكانه : الأولى . حياة قبائل قائمة على احترام القيم البدوية القديمة من رعي واحتقار الزراعة وما يتعلق بها من مهن مستقرة ، والثانية . حياة الفلاحين الذين يمتهنون فلاحة الأرض وتربية الدواجن وصيد الأسماك وغيرها . وعلى هذا النحو حافظت القبائل العراقية على مقوماتها ، كطبقة محاربة متميزة ، على الرغم من وجودها في مناطق ريفية زراعية ، وإدامة منها لهذا الوضع ، فقد استمرت ظاهرة تكتلها في اتحادات أو مشيخات كبرى ، كانت أبرزها أبان عهد المماليك ، كاتحاد قبائل بني لام في حوض دجلة الأسفل ، واتحاد قبائل المنتفق في حوض الفرات الأسفل ، وعلى الرغم من المحاولات العديدة للسلطات . في عهود الاحتلال الطويلة . لتوطين بعض القبائل القوية وربطها بالإنتاج الزراعي

لأراضيها ، فان تلك القبائل ظلت حتى نهاية عهد المماليك متمسكة بروحها البدوية غير المستقرة ، وبينما كانت ترتبط بسكان البلاد (وخاصة الفلاحين) بعلاقة زراعية محددة ، فإنها كانت ترتبط بسلطات المدن بعلاقة مالية خاصة ، فهي تشبه أن تكون ملتزمة بالأراضي [1] .

فقد كان العثمانيون . وهم يسعون إلى إيجاد سند لهم في البلاد العربية . يحتفظون كقاعدة عامة بالنظام الاجتماعي الذي كان سائدا لدى الشعوب الخاضعة لها ، وبقيت الأرض والسلطة كالسابق في أيدي الإقطاعيين المحليين ، وكان نظام الملكية في الأقاليم التابعة للإمبراطورية

---

(١) : المصدر السابق . ص٦٢٤ . ٦٢٥ .

العثمانية معقدا إلى أقصى حد ، إذ كانت جميع الأراضي مقسمة على ثلاثة أصناف رئيسية:.

- أراضي الدولة : أي الأراضي الأميرية (الميري) وكان السلطان نفسه يعد مالكها الأعلى .
- أراضي المؤسسات الدينية والأراضي الخاصة : أي الملك الصرف ، هذا فضلا عن نظام الملكية المشاعية للأراضي ، الذي كان موجودا في بعض البلدان العربية [1] .

أما أكثر أنواع الأراضي في الإمبراطورية فقد كانت الأراضي الأميرية التي تقسم بدورها على صنفين رئيسين هما : الخاصات والاقطاعات العسكرية .

أما الخاصات فهي اقطاعات مترامية الأطراف ذات دخل سنوي لايقل عن مائة ألف (أقجة*) كان يتصرف بها السلطان شخصيا ، هو وأفراد أسرته وينتفع منها ، ومؤقتا الوزراء وكبار الموظفين الآخرين عن توليهم لمناصبهم ، وأما الإقطاعيات العسكرية فتعهد إلى الفرسان مدى العمر ، وتعفى من الضرائب كليا . ومقابل ذلك كان الفرسان ملزمين بتأدية الخدمة العسكرية ، والحضور في العروض العسكرية بصورة منظمة ، والمساهمة في الحملات مع فرسانهم المحاربين ، وكان يحدد عدد الإقطاعيين بموجب سعة الإقطاعية ، وكانت الإقطاعيات تنقسم على أقسام على وفق مداخيلها ، وكانت الإقطاعيات العسكرية (والذي يزيد دخلها على عشرين ألف أقجة كانت تسمى (زعامت) ويملكها زعيم ، أما التي لا يتجاوز دخلها الشهري ألف أقجة فكانت تسمى **يتمار** ويملكها (يتماري)[2] .

وفي سنة (١٨٥٧ م) أصدرت الحكومة العثمانية قانون الأراضي والذي حاولت عن طريقه تثبيت حقوق الأفراد في الأراضي التي تحت أيديهم إلا انه لم يتسنى تطبيق هذا القانون لعوامل

عديدة ، منها سوء الإدارة وعدم توفر الخرائط ، وفي العراق استمرت العشائر في سيطرتها على الأراضي دون أن يكون هنالك اعتراف قانوني من جانب الدولة بهذا الحق ، واستمر أفراد العشائر ينظرون إلى أراضيهم على أساس كونها ملكا مشاعا لأفراد العشيرة ،

---

(١) : لوتسكي . تاريخ الإقطاع العربية الحديث . ترجمة عفيفة البياتي . دار التقدم . موسكو . ب ت . ص١٥ .

(٢) : المصدر السابق . ص١١ .

* أقجة : عملة فضية كانت تساوي آنذاك ثلث أو ربع درهم .

إلا ان الآثار التي ترتبت على قانون سنة ١٨٥٧ كانت سيئة للغاية ، إذ استطاع بعض الشيوخ من تسجيل أراضي العشائر بأسمائهم وبدأت فكرة (اللزمة) تتضاءل ، وحلت محلها الادعاءات الفردية أو ادعاءات لجماعات صغيرة في ملكية الأرض ، وما كانت العشائر وأفرادها تعترف بالملكية لهؤلاء المالكين الجدد إلا بقدر ما كانت السلطة الحاكمة تستطيع بنفوذها أن تلزمهم به [١] . ان تكوين العلاقات الإقطاعية كان غريبا من نوعه حيث كان يوجد اختلاف بين شمال البلاد وجنوبها، وفي الشمال كانت الأراضي محصورة في أيدي (البكوات)الأكراد الذين يترأسون القبائل ، وكانوا في المواقع من كبار ملاكي الأراضي ، ومثلا حيا للإقطاعيين تحت الستار العشائري ، وكانت ممتلكاتهم تبلغ أحيانا عشرات الآلاف من الهكترات ، وكانوا يجندون العساكر ويدفعون الضرائب لولاة السلطان العثماني أما جنوب العراق ، فكانت تسوده (العلاقات البطريركية) وكانت الأراضي تعود للعشائر العربية وتعد ملكا جماعيا بينهم ، وكان قد سار عدد من القبائل عن طريق الحضارة جامعة بين حراثة الأرض ورعي المواشي على نحو مستقل ، وقد حاولت السلطات العثمانية القضاء على ملكية القبائل الجماعية للأرض ، فجعلت الأرض المشاعية ملكا للدولة ، كما حاولت جعل واجبات شيوخ العشائر بمثابة مناصب وراثية تعهد إليهم بموافقة السلطة الحاكمة . وهكذا نشأت عوائل إقطاعية عربية كبيرة ، وكانت تملك أصقاعا واسعة من الأرض ، وقد لاقت إجراءات السلطات العثمانية هذه مقاومة من الجماهير القبلية ، فرفضت القبائل الرحالة وشبه الرحالة دفع الريع ، ونشب من تلقاء ذلك نزاع بين الإقطاعيين الحديثي العهد والشعب المسلح ، تبعته كثرة من الانتفاضات العربية ، وغالبا ما كان الإقطاعيون الجدد يملكون بالاسم فقط الأراضي التي منحت لهم [٢] . ان عملية خراب الريف وهجرة الفلاحين ونزوحهم عن القرى التي اندثرت

كانت ظاهرة متفشية في أنحاء الإمبراطورية العثمانية كافة، وقد حاول السلاطين وضع حد لها يربط الفلاح بالأرض ، ومنذ القرن السادس عشر صدرت قوانين في عهد سليمان القانوني للحيلولة دون هرب الفلاحين ، وقد أجبرت تلك القوانين الكاشفين والملتزمين والمشايخ على عدم إبقاء قطعة واحدة من الارض

(١) محمد عبد الهادي دكلة – مصدر سابق – ص ١٦ .

(٢): لو تسكي . مصدر سابق . ص١٦ .

المروية ، ويجوز بيع الأرض المزروعة مع من يرتبط بها من الفلاحين ليس إلا ، وقد كان نصيب الفلاح العربي يتمثل بالمجاعة والعمل الشاق ونظام السخرة وكثرة الضرائب والفرائض وانعدام الحقوق وتهكم الإقطاعي وحاشيته ، وغالبا ما يثور الفلاحون عندما يبلغ الظلم درجة لا تطاق ، وعندئذ تهاجمهم زمر الانكشارية وعملاؤها العرب ، وكان التنكيل قاسيا وبأمر السلطان (القانوني) تسحق الانتفاضات الفلاحية دون رحمة [1]

(١): المصدر السابق . ص١٨ .

المبحث الثالث / الوصف الايكولوجي للمجتمع الريفي في العراق

أولا / الأقاليم الزراعية :ان وحدة المساحة لأي بلد يمكن تقسيمها على أقاليم مميزة في ضوء صفات التضاريس والمناخ والنبات ومواصفات التربة لكل منها . وكثير ما تعتمد متغيرات مثل الجيولوجيا والتضرس والانحدار لتحديد الرقعة التي يشغلها كل إقليم طبيعي ، ويفضل هنا أن يعتمد أكثر من معيار للتوصل إلى تحديد أكثر عملية للإقليم الطبيعي ، إذ سيظهر ان لكل إقليم بنيته الجيولوجية والطوبوغرافية والمناخية والنباتية ، وهناك حالات يتدخل فيها الجانب الطبيعي فيعزل مناطق قريبة (مجاورة) للأقاليم لصعوبة الوصول إليها ، في حين يمتد تأثير المدينة لمسافات بعيدة في اتجاهات أخرى مفتوحة ، وفي حالة العراق وبالاعتماد على مسح شامل وتصنيف التربة يمكن الوصول إلى أقاليم مميزة ، حيث تجود محاصيل معينة بأراضي (تربة) معينة .وانه لأمر طبيعي أن يكون للتربة أنواع متعددة في القطر الواحد ، ومما يجود به نوع معين من التربة من محاصيل قد لا يجود به نوع آخر . وعند وجود أقاليم طبيعية بالاستناد على عامل التربة ، فينبغي ان تقاس خواص التربة في كل أقاليم وان تصنف إلى وحدات تشترك في خواص متشابهة ومن ثم وضع المعلومات المجتمعة عن خواص التربة وتصنيفها على خرائط . ويفيد ذلك في تقسيم القطر إلى مناطق إنتاجية مختلفة حسب القدرة على انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة مما يسهل آمر تقسيم الأراضي الزراعية إلى أقاليم (مناطق) إنتاجية متدرجة . أن ذلك يساعد على وضع البرامج الملائمة لكل منطقة ،التي ترفع الكفاءة الاقتصادية لمواردها الزراعية وتوجيه الدراسات والبحوث الضرورية لتطويرها واستصلاح أراضي معينة بها . أن ذلك يعكس علاقة الأقاليم الطبيعية بأقاليم من أنواع أخرى كالنوع الاقتصادي مثلا .. وهنا بالإمكان أيجاد رتب للأقاليم الطبيعية من الكبير إلى الصغير Macro to Micro وبحسب المقياس المعتمد . ففي حالة العراق الذي يقسم على وفق

طبيعته الايكولوجية على أربع أقاليم طبيعية تمثل أقاليم كبرى كلا" منها يتكون من أقاليم أصغر تتكامل وتتفاعل جميعا لتكون ارض القطر الواحد . التي يمكن ان تمثل أعلى الرتب [١] .واستنادا لما سبق فان العراق يقسم الى اربعة اقاليم هي :

---

(١) : خالص الاشعب . إقليم المدينة . بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة . بغداد . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . جامعة بغداد . بيت الحكمة . ١٩٨٩ . ص ٢٥ ، ٢٦ .

١. الإقليم الجبلي : .

يكون هذا الإقليم الجزء الشمالي الشرقي من العراق ، ونسبته حوالي (٦%) من مساحة العراق (حوالي ٢٦ آلف كيلو متر مربع) وتمتد السلاسل الجبلية فيها بصورة عامة من الشمال إلى الجنوب الشرقي ، وتحصر هذه السلاسل الجبلية بين الأودية العميقة التي تنحدر أليها المياه من تلك الجبال فضلا عن بعض السهول التي تعد من أكثر أقسام هذا الإقليم ملائمة للاستيطان البشري ، حيث قامت فيها القصبات والقرى وبعض المدن ومن أهم هذه السهول (شهر زور) في محافظة السليمانية ، الذي تقع عنده مدينة (السليمانية) وسهل زاخو (السندي) في محافظة دهوك ، كما توجد بعض الهضبات الصغيرة التي تفصل بين السلاسل الجبلية مثل هضبة بنجوين وبشد وجوارته والتي تعد من أحسن مناطق الرعي في الأقاليم الجبلية [١] . وتبرز أهمية الإقليم الجبلي من الناحية الزراعية فيما يأتي : .

أن ارتفاع أراضيها وغزارة المطر فيها (يبلغ معدل سقوط المطر سنويا ٦٠ سم مكعب) وتجمع الثلوج على قمم جبالها جعلها مصدرا" مهما" لمياه نهر دجلة وروافده [٢] . كما ان هذا الإقليم أحتوى على مناطق كثيرة أنشئت عليها السدود وخزانات مياه لها أهمية كبيرة في خزن مياه الفيضانات وتوفيرها للزراعة وقت الحاجة ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، ومن أهم هذه المشاريع ، دوكان و دربندخان ، وسد الفارس ويشتهر هذا الإقليم بأنواع معينة من الإنتاج الزراعي يناسب ظروفها المناخية مثل زراعة التبغ والفواكه الصيفية ، فضلا" عن أشجار الجوز واللوز كما تشتهر بكثرة مراعيها واشجار الغابات [٣] .

(١) : بسام عبد الرحمن عبيد وآخرون . جغرافية العراق وبعض الدول المجاورة ،المطبعة الوطنية ،وزارة التربية . بغداد .١٩٧٠،ص١٤

(٢) : مجموعة باحثين . العراق في التاريخ . ص٢٢٥ .

(٣) : بسام عبد الرحمن عبيد وآخرون . المصدر السابق . ص١٥ .

٢ . الإقليم شبه الجبلي (المنطقة المتموجة) : .

ويقع هذا الإقليم إلى الجنوب من الإقليم الجبلي ، والى الشمال الشرقي من السهل الرسوبي والهضبة الغربية ، ويشغل مساحة تصل إلى حوالي (٦٥٠٠٠) كيلو متر مربع ، وحتى تمثل حوالي (١٥%) من المساحة الكلية للقطر . وهي تضم مجموعة من الهضاب والتلال والأودية والسهول ، ونظرا لقلة التباين في الارتفاع بين هذه الاشكال الارضية فقد سادت ظاهرة التموج في معظم اجزاء المنطقة فالجبال قليلة الارتفاع ومتباعدة وتمتد باتجاه شمال غربي . جنوب شرقي ، وهي قليلة الانحدار والوعورة ، ومن أشهرها تلال حمرين ومكحول وسنجار ومقلوب وكاتي دوملان وغزة . أما الهضاب فقليلة العدد ، وتقطع سفوح الأدوية ، ومن أشهرها هضبتي كركوك والموصل ، وفي المنطقة سهول أيضا مثل سهل سنجار وسهل أربيل وقد تكونت هذه السهول بفعل الترسبات التي نقلتها المياه الجارية والرياح من المرتفعات المجاورة ، وتبدو أهمية هذا الإقليم من الناحية الزراعية في ان سهول المنطقة تعد أهم مراكز زراعة وانتاج القمح وسيما في الأقسام التي يزيد معدل المطر السنوي فيها على (٣٠) مما يسمح بالزراعة الديمية وانتاج تلك الحبوب بشكل كبير [١] .

٣ . إقليم السهل الرسوبي :.

ويقع إلى الجنوب من المنطقة ، ويمتد جنوبا حتى الخليج العربي ، وتحده هضبة من جهة الغرب وجبال زاكروس من جهة الشرق ، ويشغل مساحة تقدر بحوالي (١٠٤٠٠٠) كم٢ ، وهو بهذا يحتل حوالي (٢٤%) من مساحة القطر ، ويمتد السهل الرسوبي باتجاه شمالي غربي . جنوبي شرقي مع امتداد نهري دجلة والفرات وشط العرب . وتغلب صفة الانبساط على أراضيه بشكل عام باستثناء بعض الارتفاعات البسيطة كضفاف الأنهار القديمة والحديثة وبعض التلال الواطئة جدا ، والتي هي عبارة عن مواقع أثرية قديمة ، ولا ترتفع الأجزاء الجنوبية من السهل إلا بضع سنتمترات عن مستوى سطح البحر ، ويزداد هذا الارتفاع باتجاه الشمال تدريجيا إلى أن يصل إلى أكثر من

(٣٢) مترا عن موقع مدينة بغداد ، والتي تقع على بعد (٦٠٠) كم من الخليج العربي ، ونظرا لأن السهل الرسوبي يتكون من تربة رسوبية رخوة فقد
تمكنت الأنهار من أن تشق مجاريها فيه بسهولة ، وان تغير تلك المجاري مسالكها بين مدة

---

(١): المصدر السابق . ص١٧

وأخرى يجعلها كثيرة التعاريج . كما ان قلة انحدار أرضه أثر في بطئ مسير مياه الأنهار ، وبالتالي زيادة كمية الترسبات في قطاع مجاري تلك الأنهار مما جعل مياهها أعلى من مستوى أرض السهل ، فأصبح الري يتم سيحا في بعض أجزاءه ، وبالرغم من هذه الميزة فان لذلك جانبا سلبيا إذ تنساب مياه الأنهار في مواسم الفيضانات لتطغى على الأرض المجاورة مسببة خسائر كبيرة للمزروعات الشتوية في سني الفيضانات العالية . ومن أهم مظاهر هذا السهل وجود الأهوار والمستنقعات ، ولاسيما في قسمه الجنوبي ، مثل هور الحويزة إلى الشرق من نهر دجلة كما يوجد هور الشويجة إلى الشرق من نهر دجلة أيضا ، أما أهم الأهوار الواقعة بين نهري دجلة والفرات فهي هور السنية والسعدية وأم البقر ود لمج ، أما هور الحمار الذي يخترقه نهر الفرات جنوب مدينة سوق الشيوخ في محافظة ذي قار فهو أكبر أهوار العراق ، ويأتي بعده هور الحويزة في مساحته . وتعد مشكلة ارتفاع الملوحة في تربة هذا السهل من أهم المشاكل التي تواجه الزراعة فيه ، فهناك مساحات كبيرة من الأراضي قد تحولت بفعل عوامل مختلفة إلى أرض ملحية غير منتجةوهذيتطلب التوسع في شق المبازل لتخليص التربة من الملوحة [١] .

٤. إقليم الهضبة الغربية :.

وتقع في القسم الغربي والجنوبي الغربي من القطر ، وهي امتداد طبيعي لبادية الشام وهضبة الجزيرة العربية ، وقد حفر نهر الفرات مجراه عبر جزئها الشرقي وسمي الجزء المحصور بينه وبين نهر دجلة باسم (هضبة الجزيرة)ويشغل هذا الإقليم مساحة تقدر بحوالي (٢٣٩٠٠٠) كم٢ ، وهي مساحة القطر ، ويميل سطح الهضبة إلى الانبساط عموما . على الرغم من ان بعض التلال الواطئة قد تظهر عليه ويقطع سطحها عدد من الوديان التي تنتهي بنهر الفرات مثل وادي حوران الأبيض وغيرها ، ويكون انحدارها من الغرب إلى الشرق باتجاه مجرى نهر الفرات ، كما تكثر في أطرافها القريبة من النهر المنخفضات الكبيرة مثل منخفض الحبانية والرزازة وبحر النجف ، وقد استخدم بعض هذه المنخفضات في خزن المياه والوقاية من أخطار الفيضانات مثل منخفض الحبانية والرزازة

. وتغطي سطح الهضبة تربة صحراوية تكونت بفعل تفتت الصخور الكلسية والرملية ، وتتعرض التربة في الهضبة على الرغم من قلة سمكها لعمليات التعرية الشديدة
بفعل مياه الأمطار أو بفعل الرياح بسبب قلة غطائها النباتي ، أما بادية الجزيرة فهي لا تختلف

(١) : مجموعة مؤلفين . العراق في التاريخ . مصدر سابق . ص٢٨ .

كثيرا في تكوينها الطبيعي عن بقية أجزاء الهضبة الأخرى ، وهي تنحدر بشكل عام من الشمال إلىالجنوب ، ويعد وادي الثرثار من أكبر وأهم الظواهر الطبيعية فيها ، ويفصل بادية الجزيرة عن المنطقة المتموجة سلاسل جبال سنجار وتلال عدي والعطشان وابراهم ومكحول .

وترجع أهمية الهضبة الغربية إلى كون مواردها المائية الباطنية كبيرة ، وتظهر هذه الموارد على شكل عيون في حافاتها الشرقية مكونة واحات تكثر فيها زراعة النخيل ويتركز فيها الاستيطان ، كواحة كبيسة والرمالية وعين التمر (شثاثة)كما ان فيها مخزونا كبيرا من هذه المياه والتي يمكن استخراجها بشكل آبار لها أثرها المهم في توطين البدو الرحل [١] .

ثانيا / الأنهار : لقد ارتبط نشوء الحضارة في العراق منذ عصور ما قبل التاريخ بنهري دجلة والفرات . فعلى ضفافيهما وضفاف روافدهما المتعددة نشأت القرى الزراعية الأولى ، والزراعة كانت ولا تزال من أهم الحرف الاقتصادية لسكان العراق . والري والمشاكل الناجمة عنه كان من العوامل التي أثرت في ازدهار الحياة الزراعية وقيام أولى الحضارات البشرية في هذا الجزء من العالم . ولمعرفة خصائص هذين النهرين العظيمين ، ولبيان ذلك بالنسبة للحياة الريفية في العراق ، لابد من تتبع جريانهما في المناطق التي يمران بها .

١. نهر الفرات .

ينبع رافد نهر الفرات (فرات صو) و (مراد صو) من المرتفعات الوعرة في شرق تركيا ليكونا نهر الفرات عند كيسان ، ويستمر النهر في جريانه في أراضي متموجة وهضابا داخل الحدود التركية ، وقرب مدينة طرابلس يدخل نهر الفرات الوطن العربي عبر القطر السوري ويجري مسافة (٦٠٢) كم فيه ، وخلال هذه المسافة يصب فيه رافدان من جانبه الأيسر هما البليخ والخابور ، وعند مدينة القائم (بالحصيبة) يدخل النهر العراق حيث يجري فيه نحو الجنوب الشرقي لمسافة (١١٦٠) كم قاطعا الهضبة الغربية بواد ضيق إلى ان يدخل السهل الرسوبي قبل مدينة الرمادي . وبعد مدينة الرمادي يتسع سهل الفرات الذي هو جزء من السهل الرسوبي ويتفرع منه في جزئه

الواقع بين شمال مدينة الفلوجة وسدة الهندية مجموعة من جداول الري من الجانب الأيسر باتجاه نهر دجلة (من أشهرها الصقلاوية وأبو غريب واللطيفية والإسكندرية) لارتفاع مستوى نهر الفرات بالنسبة لنهر دجلة في هذه المنطقة وبالقرب من مدينة الفلوجة يقترب نهر الفرات من نهر دجلة إذ تصبح المسافة بينهما حوالي (٤٠) كم فقط . وعند سدة الهندية يتفرع نهر الفرات إلى فرعين رئيسين هما : شط الحلة وشط الهندية .وقد أنشأت سدة الهندية عام ١٩١٢ لتنظيم توزيع المياه على هذين الفرعين ، ويجري شط الحلة جنوبا حيث يمر في مدينتي الحلة والديوانية ، ويكاد أن يتلاشى من الأراضي الزراعية في جنوب الرميثة . ان هذا النهر بمسيرته الطويلة بين الرمادي وسوق الشيوخ يكون قد فقد نسبة من مياهه لأغراض الري أو بسبب التبخر خلال فصل الصيف ، ويفقد القسم الآخر في الأهوار والمستنقعات ، وبعد خروجه من هور الحمار يلتقي نهر دجلة في (كرمة علي) حيث يكونان شط العرب [1] .

---

(١) : المصدر السابق. ص٣٨ . ٤١ .

أما شط الهندية فيتفرع إلى فرعين أيضا هما شط الكوفة وشط الشامية الذين يلتقيان عند مدينة الشنافية ثم ينفصلان إلى نهري الوبر والعطشان ويلتقيان شمال السماوة ، وبعدها يتجه النهر نحو الجنوب الشرقي فيمر في مدينة الناصرية ومدينة سوق الشيوخ ، وقبل دخوله هور الحمار يتفرع الى خمسة فروع تدخل جميعها هور الحمار .

٢. نهر دجلة .

ينبع نهر دجلة من المرتفعات الواقعة في جنوب شرق تركيا إلى الجنوب الشرقي من منابع نهر الفرات . ويتكون النهر من منابع عديدة ، منبع غربي ينحدر من المرتفعات المحيطة بجزيرة (كولجك) ويطلق عليه دجلة الغربي ، ومنبع شرقي يتكون من روافد عديدة تنحدر من المرتفعات الجنوبية المحيطة بجزيرة (وان) اسمه (بوتان صو) ومنبع آخر يسمى (بطحان صو) ومن التقاء هذين النهرين الصغيرين يتكون نهر دجلة الذي ينحدر نحو الجنوب الشرقي في أراضي وعرة في تركيا لمسافة (١٨%) من طوله الكلي . ويدخل النهر في الأراضي العراقية عند قرية (فيشخابور) ، ويستمر النهر في جريانه باتجاه الجنوب الشرقي في منطقة متموجة مابين فيشخابور ومطبق الفتحة وبلد ، مع بقاء الحافات الصخرية على مجراه أحيانا ولاسيما في الشمال من مدينة سامراء ، وبعد سامراء وبلد يجري النهر في السهل الرسوبي ويمتاز بكثرة تعرجاته ولاسيما

في جزئه الواقع بين مدينتي بغداد والكوت وذلك بسبب قلة انحدار الأرض وبطئ جريان مياه النهر ، وعند مدينة الكوت حيث موقع سدة الكوت يتفرع من ضفة النهر اليمنى جدول الغراف وجدول الدجيلة . وبعد مدينة الكوت يتفرع النهر في مجراه السهلي المنبسط حتى مدينة العمارة حيث يتفرع في منطقتها من ضفته اليسرى جدولا الكحلاء والمشرح ، ومن ضفته اليمنى جداول النبيرة والمجر الكبير ، وبسبب هذه التفرعات الكثيرة التي تأخذ مياهها من النهر وتصب في أهوار المنطقة يصبح النهر صيفا قليل المياه ، وجنوب مدينة العزيزية يعود النهر للأتساع بسبب جريان مياه الأهوار إلى النهر ، إلى ان يصل إلى كرمة علي حيث يلتقي بنهر الفرات كما أشرنا .

ويختلف نهر دجلة عن نهر الفرات في انه يتسلم كميات من المياه الإضافية داخل العراق عن طريق مجموعة من روافده المهمة بينما يفتقر الفرات إلى مثل هذه الروافد ، ومن أشهر الروافد التي تصب في نهر دجلة بعد أن ينبع من المرتفعات الشرقية والشمالية الشرقية هي : الخابور ، الزاب الكبير ، الزاب الصغير ، العظيم ، ديالى [١] .

بقي أن نشير إلى أن نهر الفرات يختلف عن نهر دجلة في مياهه وقلة تقلباته وقت الفيضان وزيادة مساحة حوضه على مساحة حوض دجلة ، إذ تبلغ مساحة حوض الفرات وروافده (٤٤٤٠٠٠)كم٢ بينما تقدر مساحة حوض دجلة (٣٤٠٠٠٠)كم٢ ، ويعني هذا انه يغمر مساحات واسعة من الأراضي ويفيد عدد أكبر من الناس [٢] .

(١) : المصدر السابق . ص٣٦ . ٣٧ .

(٢) : المصدر السابق . ص٣٨ .

٣. شط العرب . يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات مضافا" أليها نهر الكارون ويبلغ طوله من كرمة علي في الكرمة زهاء (٢٠٤) كيلو متر ، أما عرضه فيتراوح بين ٤٠٠ متر عند مدينة العشار ، و(١٥٠٠) متر عند مصبه في الخليج ، وتستطيع البواخر الكبيرة ان تسير فيه ، كما ان ظاهرة المد من الخليج العربي تفيد في تسهيل الملاحة وأرواء بساتين النخيل الكثيفة على جانبيه [١].

الري : – لما كانت مناسيب نهري دجلة والفرات متباينة ، فهي مدمرة في موسم الفيضان ، وعلى العكس في موسم الصيهود، حيث تصبح منخفضة. فضلا عن ان معظم أجزاء العراق صحراوية ، وتقع تحت تأثير مناخ صحراوي (كما سيأتي تفصيله لاحقا") حار جاف صيفا" وقليل المطر شتاءا" ، لا يمكن الاعتماد عليه في الزراعة حتى في فصل سقوط الأمطار، فكان ان قام سكان القطر منذ القدم وحتى الوقت الحاضر ببناء السدود الواقية من الفيضان ، وكذلك السدود والخزانات لرفع المياه إلى الأراضي أو لتوفيرها لوقت الحاجة ، وقد شهدت أرض العراق ملحمة رائعة لتفاعل الإنسان مع ظروف بيئته على مر العصور ، أما في المناطق الجبلية والمتموجة فقد استفاد الإنسان من مياه الآبار والعيون في عمليات ري مزروعاته الصيفية في حين اعتمد على مياه الأمطار في ارواء مزروعاته الشتوية . وبالرجوع الى تاريخنا العربي ولاسيما في العصر العباسي نرى ان العراق قد غطي بشبكة رائعة من جداول الري ، وتناثرت على أنهاره السدود التي يسرت توفير المياه لمعظم أراضيه ، وبحكم ما أصاب العراق من غزوات أجنبية وفيضانات عالية كانت مشاريع الري عرضة للإهمال فاندثرت غالبيتها .أما مشاريع الري الحديث فتتمثل بما يأتي :

١. مشاريع السيطرة والخزن : وتتضمن المشاريع المقامة على الأنهار لحجز المياه في المنخفضات والوديان القريبة لتقليل أخطار الفيضان أولا ، ثم لتوفير مخزون مائي يساهم في المحافظة على رقعة المساحة المزروعة في موسم الصيف ثانيا ،ولتوفير الطاقة الكهربائية ثالثا ، فضلا عن ما لهذه البحيرات من أهمية جمالية وسياحية كبيرة ، ومن مشاريع السيطرة والخزن المنجزة مايلي :

أ . مشروع الحبانية . ب . مشروع دربندخان . ج . سد القادسية .

د . مشروع الثرثار . هـ . سد صدام . و . مشروع دوكان . ز . سد حمرين .

---

(١): بسام عبد الرحمن عبيد وآخرون . جغرافية العراق . مصدر سابق . ص٤١ .

٢ . النواظم والجداول : وتتمثل في :

أ . السدود والنواظم على المجاري المائية لغرض رفع مناسيب المياه في مقدمتها بهدف ارواء الأراضي الزراعية .

ب . شبكات الترع والجداول التي تأخذ الماء من مقدمة تلك السدود والنواظم الزراعية ، ومن أهم هذه المشاريع :

١. سدة الهندية . ٢. سدة الكوت . ٣ سدة ديالى . ٤. جداول ري ميسان .

٥. مجموعة جداول ذنائب الفرات . ٦. جداول شط العرب .

٣ـ الري بالواسطة :كانت وسائط الري القديمة كالكرود والنواعير والشاذ وف هي الوسائل البدائية التي تروي الضفاف العالية عن مستوى الأنهار في العراق وحتى العشرينات من القرن الماضي وعندما دخلت المضخة الميكانيكية في عمليات الري هذه ، وانتشرت في جميع أقسام العراق وخاصة أقسامه السهلية ، وارتفعت مساحة الأرض المروية بالمضخات أكثر من (٥،٥) مليون دونم . ويتركز الري بواسطة المضخات في محافظات صلاح الدين وبغداد وديالى وواسط وميسان على نهر دجلة ، وفي محافظات الأنبار وبابل والقادسية على نهر الفرات [١] .

ثالثا /المناخ : ان الصفات العامة للمناخ تتحدد بعوامل عديدة أهمها التضاريس والموقع بالنسبة لدوائر العرض وأخيرا هنالك الموقع بالنسبة للبحار ، وكما نعلم فان مناخ العراق يغلب

عليه التطرف الكبير في درجات الحرارة ، وقلة الأمطار وانخفاض الرطوبة النسبية مع رطوبة عالية من الإشعاع الشمسي [٢] . سنرى كيف يتحدد المناخ بهذه العوامل من خلال الآتي :

١. التضاريس :- ان التباين في ظواهر السطح الجغرافي فيما بين المنطقة الشمالية والجنوبية له تأثير كبير على درجات الحرارة وكمية الامطار واتجاه الرياح، ففي المنطقة الشمالية تنخفض درجات الحرارة وتزداد كمية الأمطار بينما تأخذ الحرارة بالارتفاع وكمية الأمطار بالانخفاض كلما تقدمت جنوباً ، كما تعمل التضاريس على صد الرياح الغربية وتغير اتجاهها مع امتداد السلاسل الجبلية فتصبح شمالية غربية [٣] .

---

(١) : المصدر السابق . ص ٤٣، ٥٢ .

(٢) : حسام عبد الرحمن عبيد وآخرون . جغرافية العراق . مصدر سابق . ص ٢٤ .

(٣) : مجموعة مؤلفين . العراق في التاريخ . ص ٣٥ .

٢. الموقع بالنسبة لدوائر العرض : .

يقع العراق بين دائرتي عرض (٢٩. ٣٧) شمالاً تقريباً و بهذا يقع في ضمن القسم الجنوبي للمنطقة المعتدلة الشمالية ، ولهذا الموقع أثر في تحديد زاوية سقوط أشعة الشمس على الأرض ، وكمية إشعاعها وعدد ساعات النهار ، فأصبح نهار الصيف حار طويلاً حوالي (١٤ ساعة) ونهار الشتاء قصيراً بارداً حوالي (١٠ ساعات) [١] .

٣. الموقع بالنسبة للبحار : .

يعد العراق في معظم أراضيه من الأقاليم الداخلية ، مع انه يطل في جزءوه الجنوبي على الخليج العربي ، أما أجزاءه الأخرى فيحيط بها اليابس الصحراوي الأسيوي سواء من الغرب أم الشرق أو الشمال . ويعد البحر المتوسط من أكثر البحار تأثيراً في مناخ القطر لتصل أعاصيره في النصف الشتوي من السنة مسببة تساقط الأمطار وتغيرات في درجات الحرارة . أما الخليج العربي فينحصر تأثيره على مرور الأعاصير التي تدفعها الرياح الغربية في فصل الشتاء فتؤدي إلى هبوب رياح دافئة ورطبة فتسقط أمطاراً يصل تأثيرها إلى المنطقة الوسطى من العراق ، ويكاد ينعدم تأثير البحار الغربية الأخرى كالبحر الأسود والبحر الأحمر وبحر قزوين والبحر المتوسط بسبب وجود الحواجز الطبيعية [٢] .

خصائص المناخ ...

تختلف خصائص المناخ في العراق بحسب الفصول الأربعة ، وان هذه الفصول ليست متساوية من حيث الطول ، فهناك فصلان رئسيان ، هما فصل الصيف والشتاء ، بينما يكون

الفصلان الآخران (الربيع والخريف) أنتقاليين قصيرين ، وتتركز خصائص مناخ فصل الصيف في أشهر حزيران وتموز وآب ، حيث تكون أشعة الشمس عمودية أو شبه عمودية على النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، وتتلخص هذه الخصائص بارتفاع معدلات درجات الحرارة في جميع جهات القطر(في فصل الصيف) ويكون المدى الحراري اليومي كبيراً بسبب جفاف المنطقة ، كما تختلف درجات الحرارة بين الشمال والجنوب بسبب تفاوت الارتفاع .ولان العراق يقع في ضمن منطقة الضغط الواطئ التي تتركز على الخليج العربي في فصل الصيف لذلك تهب عليه الريح

---

(١) :حسام عبد الرحمن عبيد وآخرون . مصدر سابق . ص٢٢ .

(٢): المصدر السابق . ص٢٢ .

من مناطق الضغط العالي في هضبة الاناضول وتسمى (الشمالية) وهي تساعد على تلطيف درجات الحرارة لكونها قادمة من مناطق باردة ، ومن شبه جزيرة العرب (الرياح الجنوبية الغربية) وهي حارة وتحمل معها الغبار . ومن الخليج العربي والتي تسمى (الجنوبية الشرقية) والتي تتميز بحرارتها ورطوبتها العالية .

وينعدم سقوط الأمطار في أنحاء العراق في فصل الصيف بسبب توقف أعاصير البحر المتوسط عن الوصول بسبب الارتفاع الكبير في درجات الحرارة الذي يعيق التكاثف ، كما يمتاز هذا الفصل بقلة معدلات الرطوبة النسبية ، وأخيراً يمكن ان نلخص خصائص فصل الصيف بأنه حار وجاف ، أما فصل الشتاء فتتركز خصائصه في أشهر كانون الأول وكانون الثاني وشباط ، حيث تنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء في جميع أنحاء القطر وتتناقص معدلاتها الشهرية كلما تقدمنا باتجاه الشمال ، كما يوجد مد حراري كبير بين درجات الحرارة في الليل والنهار أيضاً ، أما عن الضغط والرياح فان أعاصير البحر المتوسط والرياح الغربية والشمالية الغربية تهب من مناطق الضغط العالي من الشمال متجهة نحو مناطق الضغط المنخفض في وسط وجنوب القطر . وقد تهب رياح شرقية أو شمالية شرقية في بعض أيام الشتاء ، وقد يقع القطر أحيانا تحت تأثير مناطق الضغط المتعارضة سواء كانت منخفضة أم مرتفعة فتسبب انخفاضاً شديداً أو ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة ، وتمتد مدة سقوط الأمطار من أواخر فصل الخريف حتى نهاية فصل الربيع ، ومن صفات الأمطار في القطر ، تذبذب كمياتها بين سنة وأخرى وكونها أمطار شتوية أو ربيعية ، إلاّ إنها وباستثناء المنطقة الجبلية تمتاز بقلتها ، كما تزداد معدلات الرطوبة النسبية في هذا الفصل ، وعموماً فان فصل الشتاء في القطر بارد ممطر ، أما فصلي الربيع والخريف فيعدان من الفصول الانتقالية السريعة في العراق ، ففصل الربيع لا يزيد طوله على شهر في جنوب العراق ، وشهرين في الشمال ، أما فصل الخريف فلا يزيد طوله على شهرين في مختلف مناطق العراق ، ويعد هذان الفصلان من أكثر فصول السنة اعتدالاً في درجة حرارتهما كما يعدان فصلين ممطرين [١] .

(١) : المصدر السابق . ص٢٣ . ٢٧

السكان :.

ان من أهم الظواهر الاجتماعية في القرن الماضي هي انخفاض نسبة السكان الريفيين ، ولاسيما في المجتمعات المتطورة ، ويعزى ذلك إلى عاملين أساسيين هما :

١. التطور الصناعي الكبير في كثير من بلدان العالم والذي تمركز في المدن لتوفر ضروريات الإنتاج فيها كالكهرباء والماء واحتياجه إلى الأيدي العاملة لإنتاج السلع والخدمات بكميات أكبر وأنواع مختلفة ، الأمر الذي أدى إلى هجرة الكثير من أبناء الريف إلى المدينة والانخراط في العمل الصناعي .

٢ـارتفاع إنتاجية الرقعة الزراعية بسبب كفاءة التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة . ان ارتفاع الإنتاجية هذه تعزى إلى عاملين : أولهما دخول الماكنة الزراعية في مجالات الإنتاج الزراعي المختلفة والثاني هو استخدام الأساليب الحديثة ذات الطابع غيرالميكانيكي في عمليات الإنتاج الزراعي كاستخدام البذور المحسنة واستعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات واستخدام الأصناف الحيوانية ذات الإنتاج الوفير [١] . وبالنسبة للعراق فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ ان سكان الريف (ممن يسكنون خارج حدود أمانة بغداد وبلديات المحافظات) يشكلون (٣٩،٢%) من مجموع سكان القطر [٢] . ان انخفاض نسبة السكان الريفيين من (٤٦،٦%) عام ١٩٧٠ إلى (٣٩،٢%) عام ١٩٩٧ يرجع بالدرجة الرئيسية إلى هجرة سكان الريف إلى مراكز المدن ، فقد كانت لمشاريع التنمية الكبرى التي نفذها القطر بعد تموز ١٩٦٨ ولاسيما بعد تأميم النفط عام (١٩٧٢) وازدياد إيرادات القطر من عائداته الأثر الكبير في هجرة سكان الريف إلي المدن وانخراطهم في العمل في مشاريع التنمية ، لاسيما تلك التي لا تحتاج الى أيدي عاملة ماهرة كمشاريع البناء .

(١) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص١١٩.

(٢) : مديرية إحصاء محافظة ديالى .

مؤشرات حيوية السكان : .

هنالك مؤشرات عديدة يستخدمها علماء الديمغرافيا والاجتماع للدلالة على مقدار حيوية السكان نذكر منها :ـ معدل الولادات (ويقصد به عدد الولادات التي تحصل لكل ألف من السكان بفترة زمنية معينة) ومعدل الوفيات (ويقصد به عدد الوفيات التي تحصل لكل ألف من السكان) ومعدل الزيادة الطبيعية (وهي معدل الولادات ناقصاً معدل الوفيات) ومعدل الخصوبة الخام (ويقصد به عدد الولادات التي حدثت لكل ألفٍ من النساء في سن الحمل (١٥ . ٤٩) في السنة [١] . ويمكن استخلاص سمتين رئيستين لسكان المجتمع الريفي بالمقارنة مع سكان المجتمع الحضري على وفق هذه المؤشرات وهي :

أولا . ارتفاع معدلات الخصوبة : وبالتالي معدل الولادات في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري أي ان المرأة الريفية تنجب أطفالاً أكثر خلال سني حملها مقارنة بنظيرتها المرأة في المدينة ، ويمكن ان تعزى هذه الظاهرة إلى عوامل عديدة منها :

أ . الزواج المبكر في الريف ، حيث تحكم هذه العادات تقاليد الزواج بين الأقارب واعتبار الزواج مظهراً من مظاهر الرجولة بالنسبة للفتى ، كما ان أهل الفتاة يُعيرون بكبر سن الفتاة إذا تعدت العشرين عاما قبل الزواج.

ب . اعتبار الأطفال (خاصة الذكور) مكسبا ماديا ومعنويا ، فقد كانت الزراعة ولاتزال مردودا اقتصاديا ولاسيما وإن متطلبات تربية الأطفال في الريف (ولاسيما من الناحية الاقتصادية) هي أقل بكثير من متطلبات تربيتهم في المدينة .

ج . ازدياد احتمالات الحمل لعدم وجود وسائل التسلية أو الترويح المتنوعة يقضي فيها الأزواج الريفيون أوقات فراغهم على العكس من سكان الحضر .

د . محاولة تعويض ارتفاع وفيات الأطفال . ان ارتفاع وفيات الأطفال في الريف هي أعلى بكثير منها في المدينة ، الأمر الذي يدعو الأسرة الريفية إلى تعويض الفقد في الوفيات فيزداد الإنجاب أو حتى الرغبة فيه .

ثانيا . ارتفاع معدل وفيات الأطفال (الرضع بشكل خاص) هو أعلى لسكان الريف مقارنة بسكان الحضر ، وهذا يعود إلى عوامل عديدة أهمها : انخفاض مستوى المعيشة وتفشي الأمراض ،

---

(١) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص١٢٧ .

وانخفاض مستوى العناية الصحية في الريف مقارنة بالمدينة ، وسيطرة الخرافات في العلاج[١] . وهذه العوامل برمتها ساعدت على هجرة أبناء الريف إلى المدينة .

(١): محمد طلعت عيسى . المصدر السابق . ص٢٧ .

الهجرة :.

تعني ظاهرة الهجرة انتقال السكان من مكان لآخر ، والاستقرار الدائم في مكان الوصول الاعتيادي إلى مكان جديد ومختلف ، أي إنها تغير مستديم في محل الإقامة . وهي على أشكال متعددة في المجتمع ، منها الهجرة من الريف إلى المدينة ، ومن المدينة إلى الريف (الهجرة المعاكسة) ومن الريف إلى الريف ، ومن المدينة إلى المدينة ، لكن أبرز تيارات الهجرة هي تلك التي تتجه من الريف إلى المدينة (وعموما نحو المحافظات ذات المراكز الحضرية الكبرى) وهي تعد ذات دلالة واضحة في نواحٍ عديدة منها : ان الهجرة هي إحدى صور التكيف لأنماط جديدة من العمل والحياة ، فالهجرة تعبير عن مقدرة الفرد للسعي وراء حياة أفضل [١] . وكما ان للهجرة أنواعها فان عوامل عديدة تدفع بالفرد للهجرة من قراهم إلى المدن ، ولأن البحث يعنى بالمجتمع الريفي وقلة كثافته السكانية ، وجب الإشارة إلى عوامل الطرد التي تدفع بالمهاجرين للرحيل من الريف إلى المدينة . وتقسم عوامل الهجرة في العراق على مجموعة العوامل الطاردة والجاذبة ، وقد نصنفها بحسب أهميتها إلى ما يأتي :

أولا . العوامل الاقتصادية :

لأن العراق يصنف من الدول النامية اقتصاديا ، فيمكن ان تستمد معالم التخلف من انخفاض الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي وانتشار الأمية ونقص الخدمات الصحية والاجتماعية بصورة عامة ، لكن مظاهر التخلف هذه تتباين في شدتها ودرجة تأثيرها بين مناطق العراق المختلفة ، وتبرز بشكل واضح عند المقارنة بين الريف والمدينة ، ومن العوامل الاقتصادية الرئيسة التي أثرت على حركة الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق هي[٢] :

*لتباين في فرص العمل والدخل .
*نظام الملكية .
*التصرف في الأرض .
*شكل وطبيعة الأرض .
*مشاكل الري .

(١) : المصدر السابق . ص٨٢ .

(٢) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص١٣٥ .

ثانيا . العوامل الاجتماعية :-

وتبدو أهمها سيطرة نظام الإقطاع وتدهور العلاقات الاجتماعية ، فضلا عن ظروف السكن ، وعوامل أخرى .

ثالثا . الخدمات : -

ويقصد بها الخدمات الصحية (التي كان سوءها عاملا مهما من عوامل الهجرة) وخدمات التعليم ، والخدمات العامة كالكهرباء والماء النقي والطرق وغيرها من الخدمات العامة . حيث نجد ان نقص هذه الخدمات يؤدي إلى لجوء أفراد المجتمع الريفي إلى أماكن تكون فيها هذه الخدمات متوفرة بشكل أفضل ، وخير مكان لتوفر هذه الخدمات هي المدينة ، إلى جانب توفر فرص العمل ووسائط النقل وغيرها من وسائل الجذب في المدينة .

الهجرة من الريف إلى المدينة وأثرها في المجتمع الريفي .

يتفق كثير من المختصين على ان تاريخ الهجرة في العراق الحديث يعود إلى عهد الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى ،فقد شكلت سلطات الاحتلال جيشاً محلياً من أبناء العشائر الجنوبية (الشبانة) ، كما عهدت هذه السلطات الى مد سكك الحديد وتيسير البواخر النهرية ، وفتح الطرق لخدمة أهدافها العسكرية ، كما سهل الاتصال بين المناطق المعزولة من الريف وبين المراكز التي تتوفر فيها مجالات العمل ، كعمال أو رجال شرطة أو عمال خدمات وبناء ، لكن هذه الحركة بقيت محدودة إلى بداية الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تطور في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ، التي ساعدت على حركة السكان من الريف إلى المدن ، وكان لإنشاء سدة الكوت وناظم الفرات عام ١٩٣٨ وقلة مياه بعض الأنهار الفرعية إلى الجنوب ولاسيما في محافظة ميسان ، ان اضعف الزراعة السيحية في مناطق كثيرة ، مما أدى إلى تبوير الأرض وهجرة مزارعيها . وتعد الكوارث الطبيعية عاملاً مهماً في دفع الناس إلى الهجرة ، وقد تجلى ذلك في العراق بشكل واضح في فيضان عام ١٩٥٤ أو ما ينجم عنه من أضرار بالغة في الحقول والمزارع ، ولهذا فان هنالك الكثير من المختصين ممن يجعل هذه السنة قمة التحرك الداخلي والهجرة من الريف إلى المدن .

الزراعة والثروة الحيوانية

بما ان مناخ العراق متباين من جهة إلى أخرى ، ومن فصل لآخر، لذا فان التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية تقسم إلى شتوية وصيفية وان لكل منها أنواعها وخصائصها التي تختلف عن محاصيل الفرع الأخر ، ويمكننا ان نقسم المحاصيل الزراعية على ثلاث مجموعات هي : .

أولاً . المحاصيل الغذائية :.

وتشكل الغذاء الرئيس للسكان ، وتصنف على ثلاث أنواع.

١. الحبوب : وأهمها .

أ . الحنطة والشعير : . يأتي القمح والشعير في مقدمة المحاصيل الشتوية ، ويشكل القمح الغذاء الرئيس للسكان،بينما يستفاد من الشعير كغذاء للإنسان وعلف للحيوان أيضاً وتبدأ زراعتها في فصل الخريف ويستمران في النمو خلال الشتاء البارد ، بينما ينضجان في نهاية الربيع حيث يتم حصادهما في بداية الصيف في معظم أجزاء القطر،وتختلف مناطق تركز هذين المحصولين،بينما تساعد ظروف المناخ والتربة على نجاح القمح في شمالي العراق . فان زراعة الشعير تنجح في المناطق الوسطى والجنوبية ، فتوفر الإمطار بكميات كافية للإنتاج الزراعي في شمالي العراق وجودة التربة فضلاً عن ملاءمة درجات الحرارة قد تساعد على انتشار زراعة القمح في المناطق السهلية وفي أرض الجزيرة، بحيث أصبحت أهم مناطق إنتاج القمح في العراق.لكن انتشار هذا المحصول معرض للتذبذب في شمال القطر اكثر من جنوبه بسب اعتماده على الأمطار(زراعة ديمية) التي تتميز بأنها متذبذبة من سنة لأخرى من حيث مواعيدها وكميتها،أما في الوسط و الجنوب فيميل الإنتاج إلى الاستقرار بسبب اعتماده على الزراعة ألا روائية،أما الشعير فيتركز إنتاجه بالدرجة الأولى في وسط وجنوب القطر حيث يتحمل ملوحة التربة ودرجة الحرارة المرتفعة وشحة المياه .

ب . الرز : . تتطلب زراعة الرز مياهاً وفيرة ودرجات حرارة مرتفعة ، ولهذا تنتشر زراعته في المحافظات الوسطى والجنوبية مثل (ميسان ، ذي قار ، القادسية ، المثنى ، بابل ، والنجف ، وأجزاء من محافظة البصرة) حيث تزرع مساحات واسعة منه عند حافات الاهوار والمستنقعات وكذلك في المناطق الغربية من شواطئ الأنهار ، كما يزرع الرز بكميات محدودة في شمال القطر ، وينتج القطر واحد من أفضل أنواع الرز في العالم وهو (العنبر) الذي يمتاز بنسبة البروتين العالية فيه وبرائحته وطعمه ولونه وحبته الكبيرة ، فضلا عن العنبر فالعراق ينتج أنواعاً أخرى كالنجمة والحويزاوي وغيرها .

ج . الذرة : . وهي من المحاصيل الصيفية وتزرع على نوعين ، بيضاء وصفراء وتنشتر زراعتها في معظم محافظات العراق ، والذرة تستعمل كغذاء من قبل السكان ، كما تستعمل علفا للحيوانات في كثير من الاحيان ، ازدادت زراعة الذرة مؤخراً ، إذ تدخل في صناعة الزيوت النباتية حيث يعد زيت الذرة من أفضل أنواع الزيوت الذي ينصح المصابون ببعض الأمراض باستعمالها ،كما يزرع الفلاحون في العراق أنواعاً أخرى من الحبوب مثل الدخن والماش والسمسم.

٢ . الخضرا وات :. ويزرع في العراق نوعان من الخضراوات أحدهما شتوية والاخرى صيفية وتشكل الخضراوات أهمية غذائية كبيرة ، ومن أهم الخضراوات الشتوية هي السبانغ والباقلاء والشلغم واللهانة والقرنبيط والسلق والخس والجزر وغيرها. إما فصل الصيف في العراق فانه أكثر ثراءاً في خضراواته وهي جميعاً من الأنواع التي تتحمل درجات حرارة عالية ، ومن أهم الحضر الصيفية ، الطماطم ، الباميا ، الباذنجان ، الخيار ، الرقي ، البطيخ ، الفلفل وغيرها . وقد عمدت الجهات المسؤولة في العقدين الماضيين على تشجيع الزراعة المغطاة لتوفير المحاصيل الصيفية في الشتاء

٣ . أشجار الفاكهة : . وتتضمن الأنواع التالية .

أ . النخيل : . يحتل النخيل موقع الصدارة بين أشجار الفاكهة ، ويكون ثروة أساسية في اقتصاديات العراق الزراعية ، ويأتي العراق في مقدمة دول العالم في عدد نخيله وفي كميات إنتاجه من التمور ففيه حوالي (٢٢) مليون نخلة تتوزع على معظم محافظات العراق آلا ان اعظم نسبة في هذا العدد تتوزع في محافظات البصرة وبابل وبغداد وكر بلاء .

ب . الأشجار المثمرة : . أهمها الحمضيات وتشمل البرتقال والسندي واللالنكي وغيرها . وجميعها تزرع في ضلال أشجار النخيل ، وهي تحتاج إلى تربة خصبة جيدة التصريف وتكثر زراعتها في محافظات المنطقة الوسطى من القطر وفي مقدمتها محافظة ديالى ، ويزرع التفاح والكروم والتين والمشمش وغيرها ، ومعظم هذه الفواكه تنضج في فصل الصيف ، وتنتشر زراعتها في كثير من محافظات القطر .

ثانياً . المحاصيل الداخلة في الصناعة : .

يشهد العراق تحولاً كبيراً في مجال الصناعة ولذلك أصبح الاهتمام بالمحاصيل الزراعية أمراً ضرورياً لتزويد الصناعة بالموارد الأولية اللازمة ، ومن أهم هذه المحاصيل : .

أ . القطن : . وهو من المحاصيل الصيفية ويدخل في الصناعة كصناعة النسيج القطني . وتستعمل بذوره في صناعة الزيوت النباتية ، وفضلاته كعلف للحيوانات وزراعته تحتاج الى عناية خاصة وايدي عاملة ماهرة ،وتنتشر زراعته في المحافظات الشمالية والوسطى ، وخصوصاً في محافظات نينوى والتأميم وديالى وواسط .

ب . زهرة الشمس :– ويعد من المحاصيل التي تدخل في صناعة الزيوت النباتية .

ج . محاصيل صناعية أخرى :– أهمها الكتان الذي يزرع في محافظات بغداد وديالى وواسط والسليمانية ، وفستق الحقل الذي يزرع في بغداد وبابل والأنبار ، كما يزرع السمسم في جميع أنحاء القطر ، وتحتل محافظة واسط مركز الصدارة في زراعته ، وجميع هذه الأنواع هي محاصيل ذات أهمية بالغة في صناعة الزيوت النباتية ولأعلاف الحيوانات [١] .

ثالثا . الثروة الحيوانية : .

تربى الحيوانات في جميع محافظات القطر ، كالجمال والأبقار والأغنام والجاموس والدواجن وأنواع متعددة من الأسماك ، وذلك لغرض توفير اللحوم والحليب والبيض والصوف ،كما ربى النحل لغرض إنتاج العسل ، والإنتاج الزراعي لايعد جزءاً أساسياً في الاقتصاد الزراعي لسكان الريف في العراق فحسب ، بل هو جزء ثانوي الى جانب الزراعة ، حيث لا يمتلك الفلاحون آلا أعداداً قليلة من الحيوانات لسد حاجاتهم الشخصية ، ما عدا البدو والرعاة الذين يعتمدون في اقتصادهم على الثروة الحيوانية التي تكون غالباً من الجمال والأغنام [٢] .

---

(١) : حسام عبد الحمن عبيد وأخرون . جغرافية العراق . مصدر سابق . ص ٦٦ .

(٢): المصدر السابق . ص ٦٧ .

المبحث الرابع / خصائص الاقتصاد الزراعي في المجتمع الريفي في العراق الحديث .

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الخصائص الاقتصادية (التي نعني بها تحديدا ، الملكية والإنتاج والمستوى المعاشي واخيرا أشكال السكن) والتي ميزت المجتمع الريفي وما أصاب هذه الخصائص من تحولات خلال مراحل تاريخية أربعة هي :

أولا / منذ نشوء الدولة الحديثة في العراق عام ١٩٢١ حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ثانيا / منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ .

ثالثا / منذ ثورة ١٩٦٨ حتى فرض الحصار الاقتصادي ١٩٩٠ .

رابعا / منذ فرض الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠ حتى الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

أولا / منذ نشوء الدولة الحديثة في العراق عام ١٩٢١ وحتى ثورة تموز ١٩٥٨.

أ. ملكية الأرض : .

خلال الاحتلال البريطاني الذي بدأ عام ١٩١٤ وما بعدها عملت سلطات الاحتلال والسلطات الحاكمة بعد ذلك على تثبيت نظام الإقطاع لصالح رؤساء العشائر ، مما كان له أسوء الأثر على حياة جماهير الفلاحين وعلى تطور الزراعة ، ففي عراق عام ١٩٥٨ الذي كان يقطنه ستة ملاين ونصف المليون نسمة ، كان هنالك بينهم (٢٥٣٢٥٤) من أصحاب الأراضي بدرجات مختلفة من الحقوق القانونية على (٣٢،١) مليون دونم زراعي ، منها (٢٣،١) مليون دونم مثمرة فعلاً ، وكان هؤلاء الملاك يحوزون أو يملكون الأراضي بموجب أنواع مختلفة من الملكية كالطابو ، واللزمة ، والملك والوقف والأرض الأميرية المستأجرة والحيازات التي لم تتحدد ملكيتها بعد ، وكما هو مبين في الجدول آلاتي :.

جدول رقم (١) يبين أنواع ملكية الأرض .

ت	نوع الملكية	المساحة (مليون /دونم)	النسبة المئوية
١	الطابو	١٢,٤٨	٣٨,٨
٢	اللزمة	١٠,٥٩	٣٢,٩
٣	الملك	٠,٢٦	٠,٨
٤	الوقف	٠,٤٤	١,٤
٥	ميري صرف مستأجرة	٤,٦٨	١٤,٦
٦	حيازات لم تحدد ملكيتها	٣,٧٠	١١,٥
	المجموع	٣٢,٣٥	% ١٠٠

وعلى الرغم من ان وصف الملاك لا ينطبق على مستأجري الأراضي (الميرية الصرفة) أي أراضي الدولة إلا ان هذه الإيجارات كانت عمليا . في كثير من الأحيان . دائمة وقابلة للتوريث ، وبشكل دقيق فإن حائزي الأراضي (الملك) وهم الملاكون ، أما عمليا فان الوصف كان يشير أيضا إلى حائزي الأراضي بواسطة (الطابو) و (اللزمة) وعلى الرغم من ان الملكية عن طريقهما أصبحت أحدث عهدا بكثير من (الملك) الذي يعد ملكية مطلقة ، وهو أقدم أشكال الحيازات إذ يعود إلى خمسة أو ستة قرون خلت ، فيما تعود ملكية (الطابو) إلى قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨م والذي سبقت

الإشارة إليه . أما (اللزمة) فهي نتاج قانون تسوية حقوق الأراضي أو ما يدعى بقانون (اللزمة) الذي صدر عام ١٩٣٢(١) .وكان لا يزيد عن (١،٨ %) من ملاك الأراضي يستحوذون على (٦٤ %) من الأراضي الزراعية بينما كان (٦٩ %) من الفلاحين لا يملكون أكثر من (٤،٥ %) من أراضي الريف المزروعة (٢) . وأستناداً لما سبق فقد كانت الأراضي الزراعية في العراق متركزة على شكل ملكيات واسعة بآمر عدد محدد من الأفراد الذين هم من كبار ملاكي الأراضي أو من رؤساء القبائل الذين استحوذوا

(١) : حنا بطاطو . العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية . ط١ بيروت . مؤسسة الأيمان العربية . ١٩٩٠ . ص٧٧ .

(٢) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص٢٥٨ .

على هذه الأراضي بشكل ما في مراحل متلاحقة ، ساعدتهم في ذلك سلسلة من القوانين و التشريعات التي صدرت منذ أيام العثمانيين مروراً بأيام الاحتلال البريطاني .

لقد كان لنظام الإقطاع هذا نتائج سلبية كثيرة على الأراضي والفلاحين الذين يزرعونها فدخل الإقطاعيين من الأجزاء المزروعة من الأراضي يزيد عن حاجتهم المادية . كما ان سعتها تجعلهم لا يستطيعون أدارتها أدارة مباشرة ،فضلا عن عدم تمكنهم من أيجاد الأيدي العاملة الكافية لزراعتها بكاملها ، هذا فضلا عن جهلهم وعدم إحساسهم بأهمية الأرض . مما جعلهم لا يأبهون بالتوسع الزراعي ، وقد كان الإقطاع يقوم على نظام تتحدد فيه العلاقات الزراعية بين المالك والفلاح ، مثلما تتحدد فيه طريقة الإنتاج ، وفي كليهما كان المالك يستغل الفلاح بأبشع صورة ، حيث يقوم المالك بإيجار الأرض لمجموعة من الفلاحين يوزعونها فيما بينهم ، كما يقوم بتزويد الفلاحين برأس المال لتشغيلها بشكل قروض موسمية (عينية في الغالب) بفوائد فاحشة فضلا عن عملية الأدارة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة السرأكيل * أو الوكلاء (١). أما الفلاح فيقوم بالجهد والعمل كله ، مثلاً يقوم بتقديم البذور والأدوات اليدوية ، وفي النهاية يقسم الحاصل إلى ثلاث أقسام ، قسم للفلاح ، والقسم الأخر للمالك ، والثالث للحكومة ، وقد تصل حصته إلى الخمسين . وكثيراً ما كان نصيبه لا يكفي الحد الأدنى من الكفاف (٢) .

يقابل هذا مجموع الفلاحين الذين يعملون بما يسمى بنظام المشاركة أو اللزمة ، والذين لم يكن لهم الدافع المشجع في العمل الجدي ، طالما أنهم يشعرون ان ثمرة جهودهم تذهب إلى الإقطاعي (مالك الأرض) كما ان نظام اللزمة كان يجعل الفلاحين في كثير من الاحيان غير قادرين على دفع بدل الأرض وخاصة في حالة مثل الزراعة ، فيضطر للإستدانة والحصول على قوته من أصحاب رؤوس الأموال والمرابين المنتشرين في القرى ليسددوا هذا الدين من محصولهم في السنة اللاحقة أضعاف ما حصل عليه منهم وكل ذلك أثر في عمليات استغلال الأرض ، وأدى إلى تردي العلاقة بين الفلاح ومالك الأرض مما نشبت خلاله الكثير من النزاعات ، فالفلاح على الرغم من جهده المتواصل ، لم يكن يخلو من الفاقة والعوز والجوع طول حياته . والجدول الآتي يوضح ما سبقت الإشارة إليه :

(١) * : جمع سركال ، وهو الوسيط بين الفلاح والمالك . المصدر السابق . ص١٤٠ .

(٢) : أحمد نجم الدين . جغرافية سكان العراق . مطبعة جامعة بغداد . كلية الآداب .١٩٨٢ . ص١٢٨

جدول رقم (٢) يبين ملكيات الوحدات الزراعية موزعة بحسب حيازتها في العراق قبل ١٩٥٨(١) :.

مساحة الملكية الزراعية بالدونم *	الحائزون		المساحة	
	العدد	النسبة المئوية	بالدونم	النسبة المئوية
أقل من ٤	٧٣١١٠	٢٨،٨٧	١٠٢٣٢١	٠،٣٢
أقل من ١٠	٤٠٤٧٥	١٥،٩٨	٢٤٣٠٠٤	٠،٧٦
أقل من ١٠٠	١٠٠٩٣٣	٣٩،٨٥	٣٧٢٧٣٤٠	١١،٦٠
أقل من ١٠٠٠	٣٤٤٢٤	١٣،٥٩	٧٧٩١٤٤٣	٢٤،٢٣
أقل من ١٠٠٠٠	٣٩٦٠	١،٥٦	١١١١٠٥١٢	٢٤،٥٥
أقل من ٥٠٠٠٠	٣١٩	٠،١٣	٦٠٢٩٣٨٠	١٨،٧٤
أقل من ١٠٠٠٠٠	٢٥	٠،٠١	١٧٢٥٩٨٨	٥،٣٧
أكثر من ١٠٠٠٠٠٠	٨	٠،٠٠٣	١٤٢٤٨٢٥	٤،٤٣
المجموع	٢٥٣٢٥٤	%١٠٠	٣٢١٥٤٨١٣	% ١٠٠

ب . مستوى المعيشة : .

يمكن التعرف على مستوى المعيشة باستخدام مقاييس متعددة منها ، اقتصادية مباشرة كالدخل، واجمالي الناتج القومي ، والطاقة المستهلكة ، وما إلى ذلك . ومنها ديمغرافية واجتماعية وصحية [٢] .وسيتطرق الباحث إلى الجوانب الاجتماعية ومستوى المعيشة إذ ان من أبرز مميزات النشاط الزراعي المتخلف والذي تسوده العلاقات الإقطاعية ،هو انخفاض معدل دخل الفرد ، والمستوى المعاشي المتدني عموما للعاملين فيه ، كما ان من المعروف ان المركزية الإدارية تعد من أهم أسباب انخفاض مستوى المعيشة في المناطق الريفية ، إذ نجد ان المناطق الريفية تكاد تكون

---

(١) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص ١٤٠ .

(٢) : د يونس حمادي علي . مبادئ علم الديموغرفيا . بغداد . جامعة بغداد . ١٩٨٥ . ص٣٣٤ .

* :الدونم = ٢٥٠٠ م ٢

محرومة من المرافق العامة ، وانخفاض مستوى الخدمات العامة والاجتماعية فيها بشكل واضح عن مستواها في المناطق الحضرية ، وعلى الرغم من انخفاض معدل دخل الفرد العراقي بصورة عامة في هذه الفترة ألا ان وضع الفلاح العراقي كان اكثر ترديا من العامل في المدينة . إذ ان نظام الإقطاع قد عمل على الإخلال بالوضع الاقتصادي للفلاح العراقي فانحط مستواه المعاشي كثيراً ، واجبر ذلك الوضع الكثير من أبناء الريف إلى ترك الزراعة والالتجاء إلى المدينة طلباً للرزق . إذ بلغت نسبة البطالة في الريف عام (١٩٥٧) ما يعادل حوالي (٥٣%) من مجموع القادرين على العمل في الريف ، في حين بلغت نسبة البطالة في المدن لنفس العام ما يعادل (٣٠%) من مجموع القادرين على العمل [١] . ان هذا التباين في حجم البطالة يعني ان هناك فرصاً ومجالات للعمل في المدن ، ولا سيما تلك التي تمركزت فيها المؤسسات الصناعية والخدمية .

ج . أنماط السكن في الريف العراقي :.

يقصد بأنماط السكن ، طبيعة الوحدات السكنية التي يعيش فيها سكان الريف من حيث علاقة بعضها بالبعض الآخر وبالمجتمعات السكنية الأخرى ، كمراكز المدن ذات الأحجام المختلفة . وأنماط السكن هذه ذات مدلول اقتصادي واجتماعي كبيرين على حياة أهل الريف . ان المساكن المنعزلة والمبعثرة فوق أرض شاسعة تجعل توفير الخدمات المختلفة لها أمراً في غاية الصعوبة ، فكهربة الريف وتوفير الماء الصالح للشرب ، وربط المنطقة بشبكة من طرق المواصلات وتوفير الخدمات الثقافية والصحية ، وما إلى ذلك ، هو من الأمور المكلفة في هذه الحالة ، على العكس مما لو كانت البيوت متقاربة في شكل قرى. وبصورة عامة يمكن تصنيف أنماط السكن في الريف العراقي على ثلاثة أنواع رئيسة هي : .

١. المزرعة المنفردة : .

وهي المزرعة التي يبني فيها مالك الأرض بيته على أرض المزرعة ، وعلى الرغم من فوائد هذا النوع الذي يجعل من صاحب الأرض قريباً مما يزيد من كفاءة الإدارة وعددساعات العمل ، لكنه لا يخلو من السلبيات الكثيرة التي تتمثل أهمها في صعوبة توفير الخدمات التي مر ذكرها سابقاً ، مثلما انه يؤدي بالضرورة إلى عزلة اجتماعية ،تضعف فيها العلاقات الاجتماعية ومستوى التعاون.

---

(١) : محمد عبد الهادي دكلة . المصدر السابق . ص ١٣٧ .

٢ . القرية الريفية :.

وهي أقدم شكل من أشكال الاستيطان لجأت إليه العائلة البشرية بعد انتقالها من مرحلة الصيد إلى مرحلة الزراعة والاستقرار ، فتجمعت مجموعة من العوائل في مكان واحد واستثمرت الأرض بشكل مشاعي ، وكان واقع الحماية ومواجهة الأعداء بشكل جماعي عاملا رئيسا في ظهور هذا النوع من الاستيطان .ويسكن أهل الريف في العالم في قرى تتباين أحجامها ومستويات تطورها من بلد لآخر ومن نظام اجتماعي لآخر ، فقد تتكون القرية من بضعة منازل مبعثرة بشكل عشوائي ولا تتوفر فيها أية خدمات تستحق الذكر ، وقد تكون من فئات الدور المصممة بشكل نظامي تتوفر فيها مستلزمات الحياة العصرية كافة من ماء وكهرباء وخدمات صحية وثقافية وترفيهية وغيرها ، وهذا النوع هو ما يدعى بالقرية العصرية [١] .

٣ . القرية الخطية :.

وفيها يبني الفلاحون مزارعهم على طول طريق عام ومهم للمواصلات أو نهر ، وبذلك تأخذ القرية شكلا خطيا على طول الطريق أو النهر ، وعادة ما تكون الحقول خلف البيوت على شكل قطع مستطيلة وضيقة العرض ، وينتشر هذا النمط في العراق بمحاذاة نهري دجلة والفرات وبعض الأنهر الفرعية والصغيرة ، ويجمع هذا النوع من الاستيطان بين محاسن المزرعة المنفردة والقرية الريفية ، فضلا عن قرب الفلاح من مزرعته وسهولة تنقله بين البيت والحقل ، فانه لا يشعر بالعزلة كما هو الحال في المزرعة المنفردة بل يستطيع التفاعل مع جيرانه ، كما ان توفير الخدمات لهذا النوع من أنماط السكن يكون أقل كلفة وأكثر عملية بالمقارنة بتوفيرها لنمط المزارع المنفردة .

القرية الريفية في العراق :-

تعد القرية ظاهرة حضارية واجتماعية وصورة من صور استقرار الإنسان وتعميره للأرض وتنظيمه للمكان [٢] . وعليه فان الباحث يستخدم مصطلح القرية لتعبير عن مفهوم المجتمع المحلي الذي يحوي سكان المجتمع الريفي في العراق آخذين بنظر الاعتبار ان القرية الريفية تختلف معالمها (من حيث الشكل وعدد الدور التي تحويها وبالتالي عدد السكان ومدى توفر الخدمات فيه) من

(١): المصدر السابق . ص١٤٧ .

(٢): علي عبد عباس . مورفولوجية القرية في محافظة نينوى . مجلة الجمعية الجغرافية العراقية . بغداد . مطبعة العاني عدد تموز . ١٩٨٩ . ص ٢٠٤ .

منطقة لأخرى (شمال القطر ووسطه وجنوبه) ، حتى ضمن المنطقة الواحدة ، فالقرية في الشمال تكون في أكثر الاحيان واضحة المعالم وتتكون من مجموعة من الدور (التي يتراوح عددها ما بين ١٥ ـ ٢٠ داراً) كما هو الحال في قرية (باكيرات) بالقرب من العمادية في محافظة دهوك ، وقد تصل إلى (٤٠ داراً) أو أكثر كما هو الحال في قرية (باطنابة) في محافظة نينوى ، وفي معظم الاحيان تبنى الدور من الطين والحجر وقد تكون ذات طابقين ، أما في الوسط والجنوب فان معالم القرية أقل وضوحاً إلى ان يصبح الطابع السائد في ريف الجنوب وجود عدد قليل من الأكواخ ، فقد كان نظام السكن السائد ان تبنى البيوت من الطين واللبن ، لكن الشائع في نظام المساكن في تلك المرحلة التاريخية ولا زلنا نحن نتناول فترة (١٩٢١ ـ ١٩٥٨) كانت الصرائف مصنوعة من الحصائر المنسوجة من القصب ، وحتى منتصف الستينات حينما كان يسمح للمهاجرين من الأرياف بإقامة مساكنهم (الصرائف) في ضواحي المدن التي يهاجرون إليها ، وكان عدد الصرائف في بغداد لوحدها (بالتحديد خلف السدة الشرقية) ٤٨,٨٠٠ألف صريفة ، وبغداد كانت تمثل أرقى المدن في العراق ، علماً ان حينها عدد من يسكنون في مثل هذا النمط السكني في الريف ولاسيما الذين يسكنون في الريف حتى الخمسينات كان يعادل (٦٠ %) من سكان العراق[١]. وسواء كانت المساكن الريفية في الشمال أو الوسط أو في الجنوب فأنها لم تكن صالحة للسكن بالمعنى الإنساني إذ تفتقد للشروط الصحية كما ان زرائب وحضائر الحيوانات تضع بجوارها أو ملاصقة لها (في حالة المبنية من الحجر في الشمال ومن الطين في الوسط والجنوب) . وهي تحتوي على باب صغيرة وتنعدم في معظمها المرافق الصحية ووسائل التهوية حيث تكاد تخلو من الشبابيك وذلك لمتطلبات الأمن والظروف الاجتماعية أما في الصرائف فانه لافرق بين محلات المواشي وتلك التي يسكنها البشر ، وفي الصيف تحيط بالصرائف مستنقعات عرضها بضع مترات وورائها مزارع الرز ، وفي موسم الفيضانات تحاط بالمياه من كل جانب بحيث يصعب العبور من منزل لأخر ألا بنوع من الزوارق وتسمى (جلابية أو مشحوف) معمولة من القصب و البردي[٢] .

(١) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص ١٤٨ .

(٢) : احمد نجم الدين– مصدر سابق –ص١٢٨ .

ثانياً / منذ ثورة ١٩٥٨ وحتى ثورة ١٩٦٨ .

أ . الملكية : .

لقد كان من المنطقي ان تضع ثورة ١٩٥٨ في مهامها الأولى القضاء على الإقطاع كقوة سياسية واقتصادية في العراق ، وأعادة توزيع الأراضي وتنظيم عملية الإنتاج الزراعي ، ومن هنا كان تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الذي صدر لإعادة تنظيم الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي على مستغليها الفعليين من الأسر الفلاحية ، وكما ارتكز الإصلاح الزراعي على تأسيس الجمعيات التعاونية لتكون الجهاز المحرك في تطوير الزراعة وادارة الملكيات . إذ أعطى للمالك الأصلي الحق في اختيار إجور الأراضي وبقاء بعض الفلاحين بدون أرض [١] .

وعليه فان هذا القانون عند تشريعه لم يكن قانونا متكاملا يوفر البديل لنظام الإقطاع ، فقد اقتصر على توزيع الأراضي على الفلاحين ، حتى نظام التوزيع هذا ذا ثغرات ، لعل من أبرزها هو إعطاء حق اختيار الأرض للإقطاعيين ، أما المستلزمات الأخرى والضرورية لإحداث إصلاح زراعي جذري فلم يوفرها القانون المذكور ، فمصادر التسليف بقيت كما كانت عليه في السابق ، وهم المرابون والتجار والإقطاعيون ، ولم يصاحب الإصلاح الزراعي برامج لإفعال الزراعة الحديثة لأجل تحقيق زيادة حقيقية في الدخل ، وظلت الجمعيات التعاونية محدودة ، ولم تتخذ إجراءات فعالة لنشر الحركة التعاونية في الريف ، كما ان نظام التوزيع خلق مشكلة ري جديدة ، فقد كان من الضروري في ظل النظام الجديد توصيل المياه لكل قطعة إستثمارية صغيرة ، هذا فضلا عن عدم إحلال سلطة الدولة محل سلطة الإقطاعي مما أدى إلى نوع من التحلل والإهمال من قبل الفلاح في تنفيذ الواجبات الزراعية ، كل هذه المشاكل والصعوبات أدت إلى خلق وضع غير مستقر في القطاع الزراعي وكانت نتيجته نزوح آلاف الفلاحين وبلوغ حركة الهجرة في العراق أوج مراحلها في السنين اللاحقة لصدور القانون [1] .

---

(١) : احمد نجم الدين . جغرافية سكان العراق . المصدر السابق . ص١٢٨ .

ب . مستوى المعيشة :.

بقي مستوى المعيشة في الريف ما بين ١٩٥٨ . ١٩٦٨ على حاله ان لم يكن قد تدنى بسبب ما أشرنا إليه من عوامل في تناولنا لقضية الملكية وما أصابها من تحولات ، فكان الفلاحون يهاجرون من أجل الحصول على وضع معاشي أفضل ومستوى حياة أكثر كرامة وإنسانية .

جـ : أنماط السكن :.

لم تتغير أنماط السكن كثيرا في ريف المنطقة الشمالية وريف المنطقة الوسطى ، على الرغم من الزيادة الطفيفة في نسبة البيوت المبنية من الطين في ريف المنطقة الجنوبية ، فمحافظة ميسان على سبيل المثال بلغت فيها نسبة الذين يقيمون الصرائف حوالي (٧٠%) من مجموع سكان الريف واستمر الحال على ما هو عليه حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي .

ثالثاً منذ عام ١٩٦٨ حتى فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام ١٩٩٠ .

أ– نظام الملكية : .

بعد قيام ثورة ١٩٦٨ في العراق صدرت تعديلات في عام ١٩٦٩ ألغت بموجبها امتيازات تعويض الإقطاعيين ، وما سمي في القانون القديم (حق) الإقطاعي في اختيار الأرض ،كما فتحت الأراضي للفلاحين دون مقابل ، ثم أصدرت الدولة القانون الجديد للإصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ الذي تم بموجبه تخفيض الحد الأعلى للملكية ووضعت

فيه قواعد جديدة لتوزيع الأرض ، أكثر انطباقا على ظروف الإنتاج الزراعي ومتطلباته ، وأكثر ضمانا لحقوق الفلاحين والفقراء . فقد بلغ مجموع الأراضي المستولى عليها حتى نهاية عام ١٩٧٧ بموجب قوانين الإصلاح الزراعي في عموم العراق (١٢) مليون دونم ،والأراضي الموزعة والمتعاقد عليها مع الفلاحين أكثر من (١٣) مليون دونم وكان مجموع العوائل المستفيدة (٣٩٤) ألف عائلة [١] . كما ان القانون الجديد أكد دور التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية في عملية التحول الاشتراكي في الريف ، كما اهتمت الدولة بتوطيد دور القطاع

---

(١) : المصدر السابق . ص ١٤٢ .

الاشتراكي في الإنتاج وذلك عن طريق إنشاء مزارع الدولة وشركات الإنتاج الزراعي المختلطة والمختلفة [١] . فقد أصبح عدد الجمعيات التعاونية حتى نهاية عام ١٩٧٧ حوالي (١٩٠٠) جمعية وعدد أعضائها ما يقارب (٣٦٥) ألف فلاح ومساحة العمل المغطى بالتعاونيات (٢٢) مليون دونم ، الا ان التعاونيات الزراعية كانت على أشكال هي : .

١ . الشكل الأول : . اعتمدت صيغة المزارع الجماعية كإحدى الوسائل الأساسية للتحول الاشتراكي في الريف وللقضاء على الآثار السيئة الناجمة عن تفتيت الملكيات الزراعية والتي ظهرت في القطر مباشرة أثر صدور قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ هذا فضلا عن ان طبيعية الزراعة في العراق تحتم توحيد الجداول والمبازل ، وهو النظام الذي كان متبعاً منذ القدم فضلاً عما سبق ذكره في ان مفهوم الملكية الخاصة لم يكن اصلاً موجوداً في النظام الاقتصادي الريفي، بل كانت الزراعة الجماعية تمارس من قبل أفراد العشائر ، وكانت مفاهيم العمل الجماعي التعاوني مثل (العونة) و(الفزعة) هي السائدة وما زالت حتى الوقت الحاضر . ولو بشكل بسيط . ولهذه الأسباب فقد جرى تحويل بعض الجمعيات التعاونية المتطورة إلى مزارع جماعية تقوم بنشاطها الإنتاجي على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل الجماعي للأعضاء . وقد بلغ عدد هذه المزارع حتى نهاية عام ١٩٧٧ (٧٩) مزرعة تعاونية وعدد أعضائها (٨٧١٨) عضواً وبلغت مساحة العمل الإجمالي (٨٣٧،٦٣) دونم [٢] .

٢ . إما الشكل الثاني من أشكال الاستثمار الزراعي فان الهدف الأساسي من تأسيسها هو ان تصبح نموذجاً متقدماً يحتذى به في تطوير الزراعة ، وحقولاً لانتاج البذور المحسنة وتطبيق الأساليب الزراعية العلمية الحديثة ، وقد بلغ عدد مزارع الدولة حتى نهاية عام ١٩٧٧ (٣١) مزرعة وبلغت المساحة الكلية (٨٣٩) ألف دونم ، ويعود سبب ذلك إلى ان مشكلة الأرض واستصلاحها ما زالت أهم المشكلات التي تواجه تطوير هذه المزارع ، ويقوم الإنتاج في هذا الشكل من أشكال الاستثمار على أساس تقسيم الحقول إلى أقطاعات موزعة على عدد من

---

(١): عبد الوهاب خز عل . التغير القيمي في المجتمع الريفي العراقي . رسالة ماجستير غير منشورة . قسم الاجتماع كلية الآداب . جامعة بغداد . ١٩٩٤ . ص ٦١ .

(٢) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص٢٦٤ .

الموظفين الزراعيين والعمال حيث يرأس كل مهندس زراعي مجموعة من الموظفين الزراعين والعمال ، وتعد الخطط في ضوء التوجيهات والمؤشرات المركزية ، إما ملكية الأرض ووسائل الإنتاج فهي ملكية عامة ويشرف المجتمع على أدارتها ، ويكون الفلاحين عمالاً زراعيين يتقاضون أجورهم بحسب ما يبذلونه من جهد . غير ان أسلوب المزارع الجماعية التعاونية وكذلك

مزارع الدولة لم يلق نجاحاً كبيراً في جميع مناطق العراق لتعرضه عراقيل عديدة أثارته لكثير من المشاكل أمام الفلاحين تبدأ بمراجعتهم للدوائر ، حيث يمثل ذلك جهداً باعثاً على اليأس نتيجة الإجراءات المتبعة ، فضلا عن صعوبة تحديد المسؤوليات ، والتداخل في الاختصاصات ، والفساد الإداري ، وبذلك ساهم التشتت في ضعف الاستفادة من قبل تلك الدوائر والهدر والتبذير في الوقت والجهود من أجراء عمليات الروتين .

الحيازة الزراعية بعد ثورة ١٩٦٨ .

يمكن تعريف الحيازة الزراعية بأنها مساحة من الأرض التي تستخدم كلياً أو جزئياً لأغراض الإنتاج الزراعي وتدار شؤونها الفنية والإدارية كوحدة زراعية مستقلة بواسطةً شخص واحد بمفرده أو مع آخرين بغض النظر عن الملكية أو الكيان القانوني أو السعة أو الموقع [١] .

وتعد المؤسسات الحكومية والشركات والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة حافزاً زراعياً إذا قامت بإدارة وتشغيل أرض زراعية أو حازت على حيوانات أو مجموعة من الأشجار وتشير نتائج التعداد الزراعي العام لسنة ١٩٧١ إلى ان مجموع مساحات الحيازات الزراعية بلغت (٢٢٠،٩) مليون دونم أي ما يعادل (١٣،١٩%) من مجموع مساحة العراق البالغة (١٧٣،٦) مليون دونم ، وبلغت نسبة الأراضي المملوكة (٥٢،٤٨%) من مجموع مساحة الحيازات ، وعليه فان معظم سكان الريف هم من ذوي الملكيات الصغيرة . ويمكن القول ان نسبة هذه الملكيات ازدادت عما كانت عليه سنة ١٩٧١ . وقد بلغ عدد سكان الحيازات أقل

قليلاً من (٤) ملايين شخص موزعين على (٦٢٦) ألف أسرة وذلك بمعدل يتراوح ما بين (٧.٦) أشخاص للآسرة الواحدة ، ويستند هذا العدد على أساس تقسيم العراق إلى ريف

وحضر حيث اعتبرت المناطق الواقعة ضمن حدود البلديات أو أمانة العاصمة مناطق حضرية

---

(١): محمد عبد الهادي دكلة . المصدر السابق . ص٢٦٠ .

وما كان خارج تلك الحدود هو مناطق ريفية وكان يشتغل في الحيازات (٢،١) مليون شخص منهم (٨٧ %)من الحائزين وأفراد أسرهم ، و(١٣ %) من العاملين بأجر [١] .

ب- المستوى المعاشي :.

بالرغم من انخفاض معدل دخل الفرد العراقي عموماً في الخمسينات والستينات من القرن الماضي آلا ان التباين ظل ملحوظاً بين معدل دخل الفلاح ، ونظرة العامل في المدينة ، مما أدى إلى الهجرة سعياً وراء دخل معاشي أفضل ، ولقد أظهرت نتائج بعض الدراسات ان هناك فرقا واضحا بين دخل المهاجر قبل هجرته (أي في الريف) وبعد هجرته (أي في مراكز المدن التي هاجر إليها) وقد بقيت الحالة كذلك إلى ان جاء قانون الإصلاح الزراعي رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠ والذي أنهى علاقات الاستغلال . فأصبح الفلاح مالكاً للأرض ، ولما كان ارتفاع مستوى المعيشة يتناسب تناسباً طردياً مع دخل الفرد ونظراً لتغير الملكية الزراعية وما بات عليه العمل في الزراعة من حيث الزيادة في المدخولات ، فقد أمسى الفلاح العراقي ذا مستوى معاشي لابأس به ويلبي معظم أحتياجاته المادية . بل أصبح بإمكان الفلاح ان يحقق دخلاً موازياً لدخل العامل في المدينة وذلك ما ساعده على شراء حاجات ضرورية كإدخاله بعض التكنولوجيا المنزلية الحديثة كالأجهزة الكهربائية . ان امتلاك التكنولوجيا المنزلية الحديثة يعني توفر وقت فراغ كبير ، مثلما يعني سعة أفق وتواصل مع

ما يحدث في العالم خارج إطار المجتمع المحلي الضيق ، لذلك تغيرت الكثير من العادات والممارسات الاجتماعية والصحية نحو الأحسن ومن خلال تطرقنا لقانون الإصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ أتضح إلينا ان هذا القانون رغم إيجابياته آلا أنه قد سبب الكثير من المشاكل بين مالكي الأرض والفلاحين ، حيث يعتقد مالكي الأرض ان أراضيهم قد اغتصبت منهم دون تعويض . والفرد في المجتمع الريفي

يعتبر الأرض جزءاً من شرفه ، مما أحدث نسبة كبيرة من جرائم القتل والإتلاف والسرقة ففي محافظة ديالى مثلاً حدثت (١٦٢) جريمة قتل و(٨٣) جريمة أتلاف محاصيل و(٥١) جريمة

سرقة [٢] . ولازالت بعض المشاكل لم تحل لحد الآن . وباعتقادنا لو قامت الدولة

---

(١) : المصدر السابق . ص٢٦٢ .

(٢): مديرية الزراعة في محافظة ديالى . دائرة التخطيط والمتابعة .

بتعويض مالكي الأراضي المأخوذة منهم ولو تعويضاً رمزياً لما حدثت معظم هذه الجرائم لأن المالك في هذه الحالة يشعر بان أرضه لم تؤخذ غصباً بل مقابل تعويض .

وعلى الرغم من ذلك فقد أستمر مستوى المعيشة في التحسن فقد كان مستوى الإنتاج الزراعي في هذه المدة متدنياً وذلك لوجود عدة عوامل من أهمها : . ان مستوى أسعار المنتوجات الزراعية متدني لقيام الدولة بدعم أسعار المواد الغذائية المستوردة وتوفرها في الأسواق بأسعار مناسبة جداً وأستغناء الفلاح عن زراعة أرضه ألا بعض مما يسد أحتياجاته الضرورية ، حيث ان سعر كيس الطحين مثلاً كان بثلاث دنانير ونصف تقريباً بينما يكون سعر كيس الحنطة المزروعة من قبل الفلاح بحوالي دينارين فقط وهذا لا يغطي كلفة زراعته ، فأخذ الفلاح يزرع أرضه لتحقيق لاكتفاء الذاتي من الغذاء وسد نفقات أعلاف حيواناته فقط . والعامل الآخر هو عدم توفر الأيدي العاملة نتيجة لانشغال أبناء المجتمع الريفي . كما هو عند سائر أبناء المجتمع العراقي . بالخدمة العسكرية خلال الحرب العراقية . الإيرانية ، التي احتلت معظم عقد الثمانينات من القرن الماضي .

جـ . أنماط السكن : .

من المعروف انه كلما نمت القرية وتطورت وكثرت المؤسسات فيها كلما زاد عدد سكانها الذين يمتهنون الزراعة ، وكلما تغير طابعها الريفي الصرف الى مزيج من الريف والحضر ، ولقد كان لارتفاع مستوى المعيشة أثره الكبير في تغير أنماط السكن ، كما ان توجهات الدولة والتخطيط المبرمج للقرى العصرية النموذجية ، أسهم بشكل كبير في تحسن أنماط السكن في المجتمع الريفي العراقي ، فقد أصبح الطابوق وسيلة البناء الأولى في هذه المرحلة ولم تعد تشاهد الصرائف آلا ما ندر ، وتم إيصال التيار الكهربائي والماء الصالح للشرب إلى داخل الدور ، مثلما تم توفير مجموعة من المؤسسات التي تخدم حاجات سكان القرى والأرياف عموماً (كالمدارس الابتدائية وفي بعض الاحيان مدارس متوسطة ملحقة بها ومستوصف صحي وجامع ومركز شرطة وعدد من الدكاكين والمقاهي ... الخ)وقد قامت الدولة بهذا الجهد عن طريق تكليف كل وزارة بإيصال خدماتها إلى قرى الريف العراقي فوزارة الصحة تقوم بفتح مستوصفات صحية (واحد في كل قرية) ووزارة التربية بفتح المدارس (بحسب حاجة القرية) ووزارة الزراعة تقوم بأعمالها عن طريق الدوائر الزراعية والسيطرة في مراكز الاقضية وفي كل النواحي [١] . وسواء في الشمال أم الوسط أم الجنوب فقد بدأت تنتشر ظاهرة القرى العصرية في الريف

العراقي ببيوتها الحديثة المتجمعة في وحدات تصلها الخدمات العامة كالكهرباء والماء وتصلها الطرق المعبدة بالنواحي ومراكز الاقضية .

(١)" : عيسى عبد الوهاب أمين . التغير الثقافي المخطط كوسيلة لتطوير الريف العراقي . دراسة تطبيقية في القرية النموذجية في اللطيفية . رسالة ماجستير غير منشورة . قسم الاجتماع . كلية الآداب . جامعة القاهرة . ١٩٧١ . ص ٥٢ .

رابعاً . منذ فرض الحصار الاقتصادي في آب ١٩٩٠ وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ م : .

لقد تعرض العراق في الثلاث عقود الماضية إلى عقبات كثيرة قامت بها قوى داخلية وقوى خارجية ولاسيما بعد قرار التأميم الذي صدر في حزيران عام ١٩٧٢ وهكذا تواصلت المؤامرات ضد العراق وكان أهمها زج العراق في حرب ضروس استمرت ثمان سنوات وهي الحرب العراقية . الإيرانية ١٩٨٠ . ١٩٨٨ أربكت خلالها معظم جوانب الحركة الاقتصادية مما استنزفت الكثير من القوى التنموية . وما ان انتهت هذه الحرب حتى كانت أحداث الثاني من آب ١٩٩٠ وما سبقتها من ظروف أفضت إليها ، فتم فرض الحصار الاقتصادي على أبناء المجتمع العراقي ، ولاكثر من اثنتي عشرة سنة ، وقد

كان لهذا الحصار أضراره البالغة التي شملت نواحي الحياة كافة ، وتتجلى أهم أثاره في حرمان أفراد المجتمع من الغذاء والدواء ، ولكن على الرغم من هذه السلبيات فان له في المقابل مجموعة من الجوانب الإيجابية التي تمثلت في توحد المجتمع بريفه ومدنه ومختلف فئاته ، وليس أخرها دلالة هو بذل أفراد المجتمع غاية طاقتهم لكسر طوق الحصار الاقتصادي . ان هذه الأسطر لا تحاول دراسة ظاهرة الحصار الاقتصادي وآثارها على مختلف الأصعدة في الحياة الاجتماعية في العراق ، ولكنها تحاول الكشف عن التحولات التي أحدثتها الظروف التي أنتجها الحصار بوصف دلالته الاقتصادية وأثرها الكبير على مجموعة الخصائص الاقتصادية التي ميزت المجتمع الريفي في العراق : .

أ. الملكية : .

لم تتغير صيغ الملكية وقوانينها كثيراً بعد فرض الحصار عنها قبله ، إلا فيما يخص تلك الأراضي التي لم تكن تستثمر بشكل كامل ، أو تركت لتصبح بورا ، فقد صدرت قرارات بهذا الشأن تلزم . في مجملها . أصحاب الأراضي بزراعة أرضهم وتقديم مقدار معين من الإنتاج مقابل كل دونم من الأرض المزروعة ، وألا فان الأرض ستصادر مقدار معين من أو تنتزع ملكيتها ، ولاسيما الأرض التي وزعتها الدولة على بعض المزارعين ، أو العقود الزراعية التي وزعتها الدولة إلى الفلاحين التي تعود ملكيتها إلى وزارة المالية ، مع التأكيد على توفير البذور والأسمدة الكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية ، فضلا عن إلى السلف الزراعية ، وكل هذا بأسعار مغرية وقد تكون بالتقسيط احياناً . وكان يجري بالمقابل أستلام المنتوج من قبل الدولة وبأسعار مدعومة جداً كل ذلك من أجل النهوض بالقطاع الزراعي الذي كانت حرب الثمان سنوات قد شلت قدرته تقريباً ، إذ يؤكد الخبراء في هذا الشأن بان الإنتاج الزراعي قد أنخفض كثيراً في سنوات الثمانينات الذي أرتفع فيها مستوى أستيراد المنتجات الزراعية . ولاسيما الحبوب . إذ وصلت في عام ١٩٨٥ النحو (٢١٦٤) مليون دولار وعادت إلى الانخفاض إلى ما يقارب (١٧٤٠) مليون دولار عام ١٩٩٠ (١) . إذ تغير الحال مع فرض الحصار .كما سبقت الإشارة إليه . وكان للإجراءات والتدابير التي أتخذتها الدولة في هذا الشأن ، أثرها في زيادة حدة التنافس على حيازة الأرض الزراعية وزيادة التنافس على حصص المياه وخاصة بين المنطقتين الوسطى والجنوبية .

ب . مستوى المعيشة : .

لقد كانت مرحلة الحصار الاقتصادي مرحلة أنفجارية من ناحية تحسن معيشة الأفراد في المجتمع الريفي العراقي ، فقد أدى دعم الدولة غير المحدد للقطاع الزراعي يهدف إلى مجابهة الحصار الاقتصادي وتوفير الغذاء لأفراد المجتمع بكل الوسائل الممكنة ومحاولة رفع مستوى الإنتاج الزراعي ، وذلك من خلال الحث على زراعة الأراضي القابلة للزراعة كافة وتوفير المستلزمات لها بما في ذلك المياه والحاجات الأخرى وكل ذلك أدى إلى النهوض بالمستوى المعاشي للفلاح العراقي عموماً ، فقد أصبح للعمل الزراعي . العمل في المزارع . في هذه المرحلة يدر دخلاً يفوق بكثير ما يحصل عليه العامل أو الموظف في المدينة ، فكان أن عادت ظاهرة الهجرة المعاكسة . من المدينة إلى الريف . وبسبب ضغوط أقتصادية هذه المرة ، إذ توجه الكثير من العمال في المدينة إلى العمل في الريف في المزارع والأراضي الزراعية الخاصة (التي أصبحت أكثرها أملاكا صرفة لبعض الأفراد الآن) ، كما ان التوسع في مستوى الخدمات العامة المتوفرة في الريف دليلا مضافا على تحسن المستوى المعيشي للمجتمع الريفي ، والذي أصبح شاخصا للعيان بما يقتنيه الفرد العراقي عموما من وسائل التكنولوجيا الحديثة والسيارات

(١) : احمد عمر الراوي . الزراعة والأمن الغذائي في العراق . الأفاق والمستقبل . مجلة الموقف الثقافي . العدد ١٤ . سنة ١٩٩٨ .

الفارهة التي لم يعد باستطاعة أبناء المدن الحصول عليها ، بل ان نمط حياة الفلاح أصبح نمطا قائما بذاته في خصائصه وسماته الاجتماعية المميزة ، كما ان فقراء المدن . وهم عامة أهلها . أصبحوا ينظرون إلى حياة الفلاح الرغيدة بحسد * فاصبح الفلاحون بزيهم التقليدي يمثلون فئة شاءت الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع العراقي ، ان تكون مرفهة وتنعم برغد العيش في حين تعاني معظم فئات المجتمع الأخرى وطأة الحصار الذي وضع الأغلبية الساحقة منها للحقد على الفئات المرفهة ، وفي ضمنها الفلاحون .

- ان تغير مستوى المعيشة بهذا الشكل حمل معه قيم ومعايير اجتماعية جديدة تتناقض مع ما ألفه الفلاح واعتاد عليه لمراحل طويلة خلت ، فعادت العشائرية بصورة مشوهة ، وأصبحت الآن مجموعة قواعد اجتماعية مختلفة عن قيم المجتمع المتحضر وترافقها قيم وقواعد اقتصادية مرفهة ، تهدف أولا إلى التباهي والتفاخر فتولم الولائم ، وتهدر الأموال على أعراف غير ذات نفع كان مقدرا لها قبل سنوات قليلة ان تختفي ، وعلى الرغم من ان الدولة ساعدت على عودة التنظيمات العشائرية حرصا على الجانب الأمني ، إلا ان ذلك لم يخلو من ظواهر سلبية اكتشفت العودة إلى هذه التنظيمات التي كانت تنسجم مع نظام الإقطاع ، فأصبحت تستغل هذه القيم (العشائرية) أسوأ استغلال وعلى الأقل خلاف ما كانت تُستخدم في السابق ، فنحن نعلم ان هناك نظام قيمي تتمسك به العشائر كافة وتتفق عليه ، ومثال ذلك الجرائم التي يقترفها الأفراد ، فالسارق مثلا أو الزاني تقوم العشيرة بطرده منها والبراءة منه ، أو على الأقل عدم مساعدته أو الوقوف معه في دفع الدية (الفصل العشائري) أو الدفاع عنه ، ولكن نلحظ الآن ان معظم العشائر تقوم بمعاونة الشاذين والمنحرفين على أعمالهم من خلال مشاركتهم في دفع الدية ، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع هؤلاء المنحرفين على إرتكاب الجريمة والانحراف والابتزاز غير المعمول به سابقا من قِبل أي عشيرة من العشائر ، ولا تنحصر هذه الإنحرافات على هذا المثل بل تتعداه إلى الكثير من الممارسات التي تشوّه صورة العشيرة في الحفاظ على الضبط الاجتماعي،وباعتبارها أداة أساسية في حفظ الأمن الاجتماعي إلى جانب الضوابط الاجتماعية الرسمية .

---

* **ظ**هرت مجموعة من الطرائف التي تؤكد ما ذهب إليه الباحث ، كان أكثر ظهورها فيما يطلق عليه المسرح التجاري الذي كان يرصد هذه الظواهر الاجتماعية .

وعلى الرغم من سوء هذه القيم الدخيلة على القيم العشائرية إلا إنها لاقت دعما من الدولة من خلال غض النظر عن الكثير من الممارسات التي كانت تمارس من هذا القبيل من خلال العلاقة بين رؤساء العشائر وبعض المسؤولين في الدولة ، وكذلك من خلال الفساد الإداري الذي كان متفشيا في الأجهزة الإدارية والأمنية المختلفة .

جـ- أنماط السكن :-

لقد كان لتحسن مستوى معيشة الفلاحين والمزارعين عموما أثره البالغ في تحسن أنماط السكن في الريف العراقي ، فقد بدأت تنتشر المساكن الكبيرة الفارهة المبنية على وفق تصميمات معاصرة . إذا لم تكن مبنية وفق أحدث طرز البناء . في المزارع الخاصة بعيدا عن تجمعات القرى العصرية ، ولم يعد هناك وجود لبيوت الطين ، بل أصبحت البيوت تبنى من الطابوق الحديث على وفق تصاميم هندسية حديثة ، ويرتبط بالطريق العام بطرق معبدة وهي مصممة لكي توفر لساكنيها

الراحة ، كما ان الخدمات العامة كالكهرباء والماء الصالح للشرب تتوفر فيها ، وتتراوح طرز البناء تبعا للمستوى الاقتصادي ومساحة الأرض المزروعة للفلاح .

المبحث الخامس : الخصائص الاجتماعية للمجتمع الريفي في العراق .

ان التحضّر والتريّف مفهومان يطلقان على أسلوب الحياة الذي يتبعه الناس ، مثل أنواع السلوك والمعتقدات والتنظيم والعلاقات ، فقد توصلت الدراسات التي جرت في التنظيم المكاني إلى انه من الصعوبة ان تحدد خصائص قاطعة تميز سكان الريف أو الحضر ، بل ان خصائص الأفراد في المجتمع الريفي تختلط مع خصائص الأفراد في المجتمع الحضري ، فالاختلاط يكون في الدرجة وليس في النوع [1] . وأذا ما أضفنا إلى ذلك ان بعض أساليب الحياة في ضواحي المدينة تبدو أساليب ريفية ، كما ان تطور وسائط النقل وطرق المواصلات ساعد على اتصال سكان الريف بالمدينة بفاعلية أكثر ، يضاف إلى ذلك كله ما أحدثته وسائل الأعلام كالراديو والتلفزيون من آثار ، أمكن القول بان ثمة صعوبات تعترض الوصول إلى طريقة ناجحة لفهم أنماط الحياة الريفية والحضرية وما بينها من تداخل ، لكن وبصورة عامة يمكن ان نشخص مجموعة من السمات التي تميز نمط الحياة الريفية ، ويحاول الباحث ان يفصّل في أهمها : .

أولاً . مقومات النظام الاجتماعي .

١ . الجماعات الاجتماعية :-

تعد الجماعة الوحدة الأساسية لبناء المجتمع ، فضلا عن كونها أصغر وحدة اجتماعية تقوم بمختلف الوظائف ، والعمليات الاجتماعية ، التي تسهم في حفظ البناء الكلي للمجتمع ، وانطلاقاً من هذا ، فقد لاحت أهمية دراسة الجماعة في التحليل السوسيولوجي في نسقٍ اجتماعي ، بمعنى ان بناءها لا تفقده وحدته ، وان العمليات الاجتماعية التي تحدث فيها تحدد موقعها في المجتمع ككل ، ومدى الوضع الاجتماعي الذي تشغله في بناء المجتمع وهيكله ، فضلا عن

دراسة المجتمع المحلي كونه جماعة اجتماعية ذات بناء كلي هو مجموع بناءات الجماعات الفرعية المكونة له ، ويقوم بوظائف متنوعة ، هي مجموع الوظائف التي تؤديها الجماعات الفرعية داخله[٢] .

---

(١):غريب سيد احمد . مصدر سابق . ص١٢٢ .

(٢) غريب سيد احمد . المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية١٩٨٩ ص٣

ولكن ما هي أهم الجماعات الاجتماعية في المجتمع الريفي باعتباره مجتمعاً محلياً ؟ وما هي سمات هذه الجماعات ؟ .

تمثل العائلة وجماعة الجيرة والعشيرة والجمعية التعاونية أكثر الجماعات أهمية في المجتمع الريفي في العراق ، وإذا ما كانت الجماعة الأخيرة تقترب في تكوينها . شكلاً ومضموناً . من الجماعات الرسمية ، فان الجماعات الثلاثة الأخرى تتميز بأنها جماعات تطغى صفة (غير الرسمية) على علاقاتها الاجتماعية ، كما أنها تتميز بصغر الحجم عادة ، والتفاعل يكون فيها مباشراً ويشعر الأفراد . الأعضاء فيها . بالإنتماء الذي نجد تعبيره الواضح في كلمة (نحن) ، وإذا ما أخذنا العائلة مثلا على الجماعة الاجتماعية في الريف ، فهي تعرف بأنها وحدة اجتماعية تتكون من أفراد يتفاعلون تفاعلاً متبادلاً ، ويؤدي كل منهم دوراً معيناً يحدده المجتمع وظروف الأسرة من ناحية ، ونظم المجتمع من ناحية أخرى[١] .ولكلمة العائلة التي تعني الكثير من الناس ، تلك المجموعة المتكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما والأقارب الذين يسكنون معهم في دار واحدة هي أكثر المؤسسات الاجتماعية انتشاراً ، فضلاً عما تؤديه هذه الجماعة من إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها ، وعلى الرغم من إنها أصغر وحدة اجتماعية دائمية يتكون منها مجتمع القرية ، لكنها بصورة عامة أكثر تعقيدا في تركيبها من العائلة الحضرية ، فهي عادة ما تتكون من سكن بعض الأقارب مع العائلة الريفية مما يجعل الطابع السائد للعائلة هو النوع المركب والممتد ، فالأب يسكن مع زوجته وأولاده الذين يتزوجون ويسكنون معه في البيت نفسه ، فيكون هناك أكثر من جيل واحد وعدد من الأقارب ، وبذا تكون العائلة في الريف مبنية على علاقات الزواج والقربى .وتتميز العائلة في الريف العراقي بمجموعة من الأوصاف تختلف نسبياً عن مثيلتها في المدينة ، وأهم هذه الصفات هي مايلي :

١. ان النمط السائد للعائلة هو (العائلة المركبة) وعادة ما يكون الزواج فيها من الأقارب .

٢. ان السلطة داخل العائلة الريفية هي أبوية .

٣. ان العائلة الريفية تكون أكثر تماسكاً بالمقارنة بالعائلة الحضرية .

أما أهم الوظائف التي تؤديها العائلة فهي :

---

(١): زيدان عبد الباقي . مصدر سابق . ص١٥٣ .

أ . الإنجاب (تجديد المجتمع) . ب . التنشئة الاجتماعية .

جـ العون الاقتصادي . ء . الراحة والأمن النفسي [١] .

إذن فالعائلة الريفية هي وحدة اقتصادية واجتماعية فضلا عن كونها وحدة قرابية وزواجية .

٢. نظام القرابة :-

يكون نظام القرابة في مجتمع الريف متشابكاً على الرغم من إنه يعتمد على نظام القرابة في العائلة ، وذلك لأن العائلة تتصل بالعشيرة من خلال سلسلة من الاتصالات[٢] ، ففي مجتمع الراشدية مثلا لاحظ (الأستاذ علاء البياتي) ان النسق والترتيب القرابي يقوم على نظام العشيرة ، فتنقسم العشيرة إلى أفخاذ وهذه الأفخاذ تتألف من الأفراد المنحدرين عن طريق النسب الأبوي من سلف مشترك عاش قبل تسعة أو عشرة أجيال ، وهذه الأفخاذ تتألف أو تقسم بدورها إلى وحدات قرابية أصغر تدعى (البيوت) التي تتألف من الأشخاص الذين ينحدرون من جد واحد عاش قبل خمسة أجيال ، وان هذه البيوت عادة ما تكون مكونة من عدد من المساكن التي يوجد فيها عائلة مركبة أو نواة [٣]

٣. الزواج :-

ان الزواج في الريف . كما سبقت الإشارة . عادة ما يكون داخلياً يهدف أولا إلى تكوين وحدة اجتماعية إنتاجية ، إذ ان العائلة في الريف تعمل كلها في الزراعة ، ويلاحظ ان أساليب الإنتاج والمعاملات بين أفراد الأسرة وطرائق الحياة الاجتماعية والمعيشية في الريف تحمل سمات أشباهها في الأزمنة الغابرة ، أي إنها لم تتطور بالصورة التي هي عليها في المدن ، فالمرأة الريفية منذ القدم وهي تشارك الأب والزوج والأخ في العمل الزراعي (مثلما هم الأبناء) وتقوم بتصنيع منتجات الألبان ورعاية الحيوانات وتتولى تربية أبناءها بنفسها والقيام بشؤون المنزل من طهي وخلافه .

---

(١) : محمد عبد الهادي دكلة . مصدر سابق . ص١٨٧

(٢) : ماهر فرحان مرعب . واقع الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الآداب جامعة بغداد . ١٩٩٨ . ص١٣٢ .

(٣) : علاء البياتي . الراشدية ، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية . ط٢ . دار التربية . بغداد . ١٩٧٥ . ص٩٢ .

٤ . أنساق التفاعل وتجانس المجتمع .

ان المجتمع الريفي يتسم بعلاقاته الشخصية الوثيقة والعميقة التي يطلق عليها علماء الاجتماع مصطلح (العلاقات الأولية) وهذه العلاقات لا تتسم بالرسمية ، بل ان ما يحكمها هو العرف والتقاليد الاجتماعية عادة ، ولان العلاقات تكون في الريف شخصية ، فان التفاعل فيه يكون مباشراً ويتسم بالدوام [١] . كما ان صغر حجم المجتمع الريفي ونظم القرابة فيه ، وعلاقات أفراده الشخصية العميقة فضلا عن الجوار في الأصل والبلدة الواحدة والثقافة الواحدة ، ومستوى الدخل للأفراد فيه ، كل ذلك يجعل من المجتمع الريفي مجتمعاً متجانساً .

ثانيا : الضبط الاجتماعي .

ينطوي كل مجتمع مهما كانت درجة تطوره الاجتماعي على مجموعة من القيم والمعايير الاجتماعية ، فهي بمثابة القواعد العامة التي يفرق الفرد بمقتضاها بين السلوك السليم والسلوك غير السليم وهذه القواعد يحكمها رد فعل السلوك ، وذلك ان الأفراد ينالهم (الجزء الإيجابي) أو (الجزء السلبي) من خلال سلوكهم في ظل هذه القواعد والمعايير السلوكية[٢] .

ومجموعة القيم والمعايير في المجتمع تشكل نسقاً يحكم السلوك ويعمل على ضبطه ، هذا وتتكون الثقافة الفرعية لأي جماعة من مجموعة تلك القيم الخاصة بها ، وتحدد أيضاً الطرق المناسبة لتحقيق هذه الأهداف ، بمعنى ان القيم والمعايير السائدة في أي جماعة توجد بين أعضائها ، وتنظم سلوكهم وتميّز طريقهم الخاص في الحياة [٣] . وعادة ما تشكل هذه القيم والمعايير القوانين السلوكية غير المكتوبة أو كما يصطلح عليها (وسائل الضبط غير الرسمية) وهذا النوع من الضبط هو السائد في المجتمعات التقليدية غير المتحضرة أو الريفية ، فالمجتمع الريفي يتميز بصورة من الضبط الاجتماعي متمثل بما يأتي

١. العادات . ٢. التقاليد . ٣. الأعراف .

وهي قوانين غير مكتوبة أو سنن اجتماعية . كما يسميها علماء الاجتماع . وهذه السنن الاجتماعية هي التي تحكم وتضبط سلوك الأفراد في المجتمع الريفي ، كما ان معايير السلوك في هذا

---

(١) : دكلة . مصدر سابق . ص٨٣ .

(٢) : زيدان عبد الباقي . مصدر سابق . ص١٥٥ .

(٣) : المصدر نفسه . ص١٢٦ .

المجتمع تنتقل من جيل لآخر ، أما المجتمع الآخذ بالنمو كالمجتمع الريفي في العراق فإنه يلتزم بالسنن الاجتماعية (القوانين غير المكتوبة) فضلا عن التزام الأفراد بالقوانين المكتوبة .

ثالثا . الطبقات الاجتماعية .

تنبع أهمية مراعاة البعد الطبقي عند الحديث عن الخصائص الاجتماعية للمجتمع الريفي من ان هذا المجتمع شأنه شأن أي مجتمع إنتاجي آخر ، لا يمثل وحدة متجانسة ولا طبقة واحدة ، بل هو ينقسم إلى طبقات على وفق مواقع أفراده من وسائل الإنتاج الأساسية . ومن المسلم به ان هناك سمات مشتركة قد تظهر نتيجة لإسلوب مشترك في الحياة ، يشترك فيه أفراد المجتمع ويمارسونه ، إلا ان هذه السمات المشتركة تتميز بدرجة عالية من التجريد الذي يتجاوز الخصائص النوعية للفئات والطبقات التي ينتمي إليها هذا المجتمع ، ومن هنا يصح التعميم الذي لا يراعي هذه الخصائص النوعية لعناصر المجتمع المختلفة ، تعميما يفتقر إلى الكثير من الصدق ، وقد تؤدي مثل هذه التعميمات اللاطبقية إلى الوقوع في الأخطاء [١] .

ان هذا المنظور الطبقي يوضح لنا ان الاختلافات الاجتماعية بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ليست اختلافات مطلقة ، فهناك مثلا طبقات ريفية مشتركة مع طبقات حضرية في كثير من الخصائص ، ما عدا المناخ الاقتصادي ، فهو زراعي أساساً في الريف ، بينما هو تجاري أو صناعي في المدينة [٢] .

ومن الجدير بالذكر ان البعد الطبقي يفيد كذلك في فهم المجتمع الريفي وخصائصه في الدول النامية كذلك فمن الملاحظ في العراق مثلا ان الطبقات الدنيا الريفية هي مصدر لشكل الطبقات الحضرية فهي التي تصدر الطبقات العاملة إلى المدينة . كما ان البحوث الاجتماعية كشفت لنا عن دور الطبقية (بالتحديد) في تشكيل وبناء القوة ، فشيوخ العشائر هم من الملاك الأكثر غنى ، والتي تتجاوز قوتهم ونفوذهم نطاق مجتمعهم المحلي إلى المجتمع الكبير في العراق ، وذلك ان كبار الملاك الذين كانوا يستغلون الفلاح اقتصادياً ويستعبدونه سياسياً ، فما نظام الحكم البرلماني إلا انعكاساً لسلطاتهم ونفوذهم .

(١) : محمود عودة . مصدر سابق . ص٨٨ .

(٢): المصدر نفسه . ص٨٩ .

(١) : المصدر السابق . ص٢٧

الفصل الثالث

ظاهرة الجريمة

مدخل نظري .

لقد كانت الجريمة وما زالت من أهم المشكلات ومن أخطر الظواهر الاجتماعية التي تواجه المجتمع الإنساني منذ نشأته وحتى وقتنا الحاضر ، فهي لا تهدد سلامة الفرد أو مجموعة من الأفراد ، بل إنها تهدد سلامة النظام الاجتماعي بأكمله ، لذا فقد أصبح لزاماً على مؤسسات المجتمع وتنظيماته السعي والعمل الجاد للحد من هذه الظاهرة .

والملاحظ انه على الرغم من أهمية هذه الظاهرة الخطيرة فقد اختلفت وجهات النظر إليها بحسب اختلاف المجتمعات وتغير العصور ، فما كان يعد جريمة في زمن ما قد لا يعد كذلك في زمن آخر ، وما يعد جريمة في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر ، وذلك لان التغيرات التي أصابت المجتمعات بأنظمتها ومؤسساتها المتعددة أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الجريمة لم تكن معروفة في المراحل السابقة من تاريخ تلك المجتمعات .

وبناءً على ذلك فان معرفة ظاهرة الجريمة تحتاج إلى دراسات موضوعية للوصول إلى إيجاد حلول مناسبة وطرق علاجية للحد منها .

فالجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة تحدث من تفاعل عوامل متعددة ، فهي السلوك الإنساني الإجرامي الذي يعد من أعقد أنواع السلوك البشري ، فالمؤثرات الخارجية على الفرد . مهما تكن قوتها وتأثيرها . لا يمكن ان تدفعه إلى ارتكاب سلوك إجرامي ما لم تتفاعل هذه الظروف مع ظروف أخرى وعوامل ذاتية (نفسية وبيولوجية) ، وقد حاول الباحث في هذا الفصل دراسة ظاهرة الجريمة دراسة دقيقة ، فعمل على كشف أهم أركانها وعناصرها التي تجعلها مميزة عن بقية الظواهر والمشكلات الأخرى ، ثم إنه عمد إلى بيان أهم أنماطها ، وتناول الباحث أيضا تحليل أهم اتجاهات تفسيرها والعوامل التي تدفع إلى ارتكابها ، وأهم هذه المباحث هي :

المبحث الأول ــ خصائص الجريمة وأنماطها .

أولا / خصائص الجريمة .

تبدو الجريمة كما هي عليه الآن شديدة الاختلاف والتنوع عما كانت عليه فيما مضى ، فقد تطورت وسائل ارتكابها ودرجة شدتها ، لكن هذا لم يمنع من ان ارتكاب الجريمة وأهم دعائمها ظلت باقية كما هي ، فالسلوك البشري يستلزم عددا من الخصائص أو السمات التي يدعوها المختصون في علم الإجرام (أركان الجريمة وأنماطها) ذلك لكي يمكن ان يأخذ الفعل صفته أو سمته الإجرامية ، ويصنف كفعل أو سلوك إجرامي . وأهم هذه الخصائص هي :

١ . الفعل أو السلوك المسبب للضرر .

ان السلوك المرتكب يجب ان يحدث ضرراً بصورة فعلية ، لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده ، لأنه يشكل جريمة ، فالنية بارتكاب الجريمة والتفكير بها . من دون ارتكاب الفعل الحقيقي . لا يؤخذ به قانوناً (١) .

٢ . القصد .

وهو ان يرتكب الشخص فعلاً ضاراً حرمه القانون وهو يمتلك حرية الإرادة(٢) .

٣ . النص القانوني .

يجب ان يكون هناك نص قانوني واضح وصريح يبين ان الفعل المسبب للضرر . الشخصي أو العام . هو فعل يعاقب مرتكبه بعقوبة محددة ، ويجب ان يبين هذا القانون نوع العقوبة التي تلحق بمرتكب الجريمة وشدتها أيضا (٣) . وهناك من الأفعال والسلوكيات التي يحرمها القانون لا تعد جرائم من وجهة نظر الأعراف أو القيم الاجتماعية أو الدين ، ومثال ذلك جريمتي الثأر وغسل العار .

---

(١) : د. فتحية الجميلي . الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة . دار وائل للنشر . عمّان . ٢٠٠١ . ص٣٩ .

(٢) : المصدر نفسه . ص٣٩ .

(٣): السيد علي الشتا . علم الاجتماع الجنائي . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . ١٩٨٧ . ص١٨

ثانيا / أنماط الجريمة :

على الرغم من تطور وسائل ارتكاب الجريمة وسعة انتشارها ، كما تشير الدراسات والبحوث العلمية ، فان الأنماط الأساسية للجريمة لازالت متشابهة في أغلب الأفعال الإجرامية ، فمثلا نجد تقييم أستاذ القانون بجامع أمستردام (وليم بونجيه ١٨٧٦ . ١٩٤٠) لأنماط الجريمة لا يزال متشابها منذ نشره في كتابه (الجريمة والظروف الاقتصادية)(١) فقد قسّم بونجيه أنماط الجرائم إلى أربعة أنماط هي :

١. الجرائم الاقتصادية : وتشمل السرقة والسطو والاختلاس والتزوير ، هذا فضلا عن جرائم القتل والحرق المتعمد التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية .

٢ـ جرائم الجنس : وتشمل الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاعتداء على الأطفال جنسيا ،هذا فضلا عن إنه اعتبر تعدد الزوجات نمطاً من أنماط الجريمة ، وذلك بناءاً على إسلوب مجتمعه ودينه .

٣ـ جرائم العنف : وتشمل جرائم الاعتداء بالسب والشتم والاعتداء بالضرب، مثلما تشمل جرائم القتل والثأر .

٤. الجرائم السياسية : وهذه تتحدد بطبيعة النظام السياسي القائم في المجتمع ، فما يعد جريمة سياسية في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر .

---

(١) : فتحية الجميلي . مصدر سابق . ص٥٧ .

المبحث الثاني ــ اتجاهات تفسير الجريمة .

لقد تعددت الاتجاهات النظرية التي حاولت ان تفسر ظاهرة الجريمة ، ويرجع السبب في ذلك إلى الظاهرة الإجرامية ذاتية متشعبة الجوانب ، فهي كظاهرة فردية . تشير بعض الدراسات بأنه يغلب عليها الطابع البيولوجي والنفسي . وهي كظاهرة اجتماعية . وتشير بعض الدراسات

التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي .كما إنها قد تشير بصفتها القانونية والسياسية والاقتصادية . وقد أشارت بعض الدراسات هذه الصورة .

وبناءً على ذلك فقد حاول الباحث الإشارة إلى أهم التوجهات النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة الجريمة .

أولا : الاتجاه الفردي .

وينقسم هذا الاتجاه إلى التوجهين النظريين الآتيين :.

١. التفسير البيولوجي : يرى أصحاب هذا الاتجاه ان ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي وبين التكوين البيولوجي للإنسان من حيث الملامح العامة أو الصفات التشريحية فضلاً عن الخصائص الوظيفية لأعضاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي أو الغدد ، ويعد الطبيب الإيطالي (لومبروزو Lombroso) أحد أبرز رواد هذا الاتجاه ، وقد عدت أعماله كأهم بداية علمية لدراسة الجريمة ، كما عدها البعض تمييزا بيولوجيا (كمتغير أساسي) ونفسي (كمتغير تابع) واعتبره أساساً لتمييز المجرم من غير المجرم (١).

وقد قسم لومبروزو في نظريته المجرمين إلى خمسة أصناف هم [المجرم بالولادة ، والمجرم المجنون ، والمجرم بالعاطفة ، والمجرم بالعادة ، وأخيرا المجرم بالصدفة] مركزاً على أول أصناف المجرمين وهو (المجرم بالولادة أو بالفطرة) جاعلاً منه محوراً لنظريته(٢) .

فقد أكد لومبروزو على ان هذا المجرم يشبه الإنسان الأول من حيث صفاته الجسمية ، فهو يتسم بعدم تناسق حجم الجمجمة وضخامة الفكين وبروز عظام الخد ، ورقة الشفة العليا

---

(١) : أكرم المشهداني . واقع واتجاهات الجريمة في المجتمع العربي . أطروحة دكتوراه غير منشورة . قسم الاجتماع . كلية الآداب . جامعة بغداد .٢٠٠١ . ص٩٦ .

(٢) : محمد شلال حبيب . اصول علم الإجرام . مطبعة دار الحكمة . بغداد . ١٩٩٠ . ص٧٥ .

عن السفلى وكبر الأذنين وكثافة الشعر ، ثم ألحق بهذه الصفات الجسمية بعض الخصائص النفسية التي تتميز بها شخصيته منها : ضعف الإحساس بالإثم ، والميل إلى العدوان وانعدام الشعور الخلقي ، وقصر النظر ، والغرور ، .

وقد استنتج (لومبروزو) من خلال بحوثه التي أجراها أثناء عمله في الجيش الإيطالي ، ان المجرمين الحقيقيين هم المتخلفون في تطورهم أو العائدون إلى صفات أسلافهم الذين يمكن

تشخيصهم بالملامح البدنية من أشكال أبدانهم ووجوههم وأيديهم ، مؤكداً على ان هؤلاء الأشخاص المتخلفين غير قادرين وراثياً على اتباع السلوك القانوني . بعبارة أخرى ان الصفات الجسمية والعقلية للفرد المجرم تحول دون إنصياعه للقوانين ومن ثم تؤدي إلى انحرافه عن السلوك السوي(١) .وعلى الرغم من تأثير عدد كبير من العلماء بالتفسير أو الاتجاه البيولوجي فان هذه النظرية تعرضت إلى انتقادات عدة فيما بعد ، إذ يؤخذ عليها مبالغتها في إظهار العيوب الجسدية وما يتبعها من عيوب نفسية ، كما إنها أنكرت تماماً البيئة والظروف الاجتماعية كأبعاد أساسية في الجريمة ، وهو ما دفع لومبروزو إلى تعديل نظريته في أعمال لاحقة عندما قرر بأن الإجرام لا يورّث بحد ذاته بل يورّث استعداداً كامناً له تحركه البيئة الفاسدة(٢) .

وقد مهّدت هذه المحاولات إلى ظهور المدرسة الإيطالية الجديدة بزعامة عالم الاجتماع الجنائي الإيطالي (افر يكو فيري E.Ferri ١٨٥٦ . ١٩٢٩) حيث أكد في كتابه الموسوم (علم الاجتماع الجنائي) الصادر عام ١٩٠٨ ان الجريمة هي خلاصة تفاعل ثلاث أنواع من العوامل هي :.

أ. العوامل البيولوجية ، ويدخل فيها السن والنوع (الجنس) والخصائص العضوية والفسيولوجية وما.... إلى ذلك .

ب . العوامل الاجتماعية ، وتشمل كثافة السكان ، والظروف الاقتصادية ، والقيم والتقاليد ،وما ... إلى ذلك .

---

(١) : أكرم المشهداني . مصدر سابق . ص٧٥ .

(٢) : علي عبد القادر القهوجي . علم الإجرام وعلم العقاب . مؤسسة الدار الجامعية . بيروت . ١٩٨٨ . ص٩٢ .

جـ العوامل الطبيعية ، وتشمل المناخ ، وتأثير الفصول الأربعة ، والليل والنهار ، والموقع الجغرافي ، وما...إلى ذلك .

ويخلص الأستاذ (فيري) إلى ان تضافر هذه العوامل الثلاثة هو الذي ينشئ ما دعاه بـ (قانون الكثافة الجنائي) الذي يؤكد على تفاعل ظروف اجتماعية معينة مع عوامل بيولوجية محددة وعوامل طبيعية معروفة ، ينتج عدداً محدداً وأنماطاً معينة من الجرائم(١) .

٢ . التفسير النفسي :.

يرى أصحاب هذا الاتجاه ان ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي وبين الحالة النفسية للإنسان ، وان للعوامل النفسية دوراً أساسياً في تشكيل السلوك الإجرامي . وقد ساعد تقدم الطب النفسي وعلم النفس على تبلور مفاهيم جديدة فسرت الجريمة بالاعتماد على الخصائص النفسية للجاني .

وقد كان للأبحاث التي قام بها عالم النفس الشهير (سيغموند فرويد S. Freud) . والتي حاول فيها تحليل مكونات النفس البشرية . الفضل الكبير في تطور التحليل النفسي ، وفيما يخص تفسير السلوك الإجرامي بصورة خاصة . كان فرويد قد تبنى افتراضاته على تحليل النفس البشرية إلى ثلاثة أقسام هي : (الأنا Id) أو الذات الدنيا التي تمثل الغرائز والرغبات البشرية التي لا تحدها حدود اجتماعية أو دينية ، وتحاول دائماً الوصول إلى الإشباع والتحقق عن طريق أية وسيلة حتى لو كانت مرفوضة أو غير مستساغة اجتماعياً ، أما القسم الثاني من أقسام النفس البشرية فهو (الذات Ego) التي تمثل الجانب الواعي الذي ينسجم مع الواقع ، ولذلك تناط به مسؤولية الموازنة بين متطلبات الـ (أنا) الغريزية ، وبين القيود التي تفرضها (الذات العليا Soper Ego) وهي القسم الثالث من مكونات النفس الإنسانية ، حسب نظرية فرويد في التحليل النفسي(٢). وهي تمثل الآداب والقواعد العامة والتعاليم الدينية والعناصر الموروثة من الحضارات والثقافات السابقة ، كالقيم وغيرها من الضوابط الاجتماعية والمثل الروحية التي

---

(٢) : محمد شلال حبيب . مصدر سابق . ص١٧ .

(٢) : ب .ف سكنر . تكنولوجيا السلوك الإنساني . ترجمة عبد القادر يوسف . سلسلة عالم المعرفة . الكويت . ١٩٨٠ . ص١٠ .

يكسبها الإنسان من الوالدين والمعلمين الاجتماعيين وغيرهم وذلك في المراحل المختلفة من حياة الفرد .

ويرى أصحاب هذه النظرية . ورائدهم فرويد . ان الجريمة هي محصلة للكبت الذي ينتج عن الصراع النفسي ، مؤكداً في كل ذلك على العمليات اللاشعورية ، وبذلك تكون الجريمة تعبيراً عن الطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً مقبولاً ، مما حدا بها إلى البحث عن مخرج آخر غالباً ما يكون غير مقبول اجتماعياً(١) . أما عن تفسير العوامل النفسية المؤدية إلى السلوك المنحرف أو

الإجرامي فقد اختلف علماء مدرسة التحليل النفسي في كيفية تفسيره ، فبينما فسّر فرويد الطاقة المكبوتة بطاقة الغريزة الجنسية للفرد والتي يؤدي عدم إشباعها إلى السلوك المنحرف ، فان (الفريد أدلر A.Adler) كان يرى بان الجريمة تأتي كحصيلة للعقد النفسية الناتجة عن الصراع بين غريزة الذات . النزعة للتفوق . وبين الشعور الاجتماعي ، وكذلك الشعور بعدم الطمأنينة والعجز عن تحقيق التوافق بين المركبات النفسية والحاجات الضرورية التي يرغب الإنسان بتحقيقها(٢) . فيما ذهب (كارل يونغ K. Yong) إلى ان الجنس لا يتفق ورغبة الإنسان في العيش الهانئ السعيد ، إذ ان الإنسان بعد وصوله إلى نهاية الثلاثين أو بدية الأربعين من عمره ، لا يكون الجنس الهاجس الوحيد الذي يوجه حياته ونشاطه وسلوكه ، بل أكد ان الإنسان في هذه المرحلة يكون متجها ومهتماً بالمسائل الروحية مبتعداً قدر الإمكان عن الحوافز البيولوجية .

وتعليقاً على ذلك نقول ان (يونغ) قد بالغ في ابتعاد الإنسان بعد وصوله إلى سن الأربعين عن الجنس أو الجوانب البيولوجية ، فمن الملاحظ ان فئة من الناس في هذه المرحلة من العمر ممن تتواجد لديهم الرغبة إلى الجنس بشكل كبير وهذا ما لاحظه الباحث خلال دراسته لمجتمع البحث . وقد قسم مكدوكل الغرائز إلى قسمين : غرائز فردية ، وغرائز اجتماعية ، ولما كان قد وضع الحاجة إلى الجنس ضمن الغرائز الاجتماعية فانه لم يعطها الأهمية أو الفاعلية في توجيه النشاط الإنساني (٣) .

---

(٢) : رؤوف عبيد . اصول علم الإجرام والعقاب . ط٤ . دار الفكر . القاهرة . ١٩٧٧ . ص١١٢ .

(٢) : رمسيس بهنام . علم الإجرام . دار المعارف . الإسكندرية . ١٩٨٩ . ص٩٢ .

(٣) : سيغموند فرويد . خمسة دروس في التحليل النفسي . ترجمة جورج طرابيشي . دار الطليعة . بيروت . ١٩٧٩ . ص٢١١ .

٣. نظرية الاستعداد الإجرامي :.

ان هذه النظرية التي نادى بها الأستاذ (دي توليو De.Tollio) تختلف عن غيرها من النظريات الفردية السابقة في تفسير السلوك الإجرامي ، فعلى الرغم من تأكيده على العوامل البايولوجية ، مركزاً على مفهوم الاستعداد الإجرامي (الفطري) ألا ان الأستاذ دي توليو الإيطالي الأصل ، يؤكد على ان هذا التكوين الفطري لا يمكنه ان يتبلور فعلاً أو سلوكاً إجرامياً ما لم تتوفر له الظروف الملائمة التي تعمل على تفصيل هذا التكوين وإنضاجه لدرجة الفعل أو السلوك الإجرامي ، وتشمل هذه الظروف على العوامل النفسية والاجتماعية

والاقتصادية ، وقد أستدل العالم توليو على ذلك بالإشارة الى ان الظروف أو العوامل المحفزة على السلوك الإجرامي لو توافرت لرجلين قد يرتكب أحدهما السلوك الإجرامي فيما يمتنع الأخر عن ارتكابه ، فان علة ذلك تكمن في الاستعداد أو التكوين الإجرامي الفطري أو البايولوجي (١) . وقد قسم هذا العالم الاستعداد الإجرامي إلى نوعين أحدهما أصيل والأخر عارض . وأكد على ان الأفراد الذين يتسمون بالاستعداد الإجرامي الأصيل هم أشد خطراً لأنهم يحترفون الجريمة ويعودون دائماً إلى أرتكابها بالرغم من إيقاع العقوبة وإنزالها بهم ، فلاعقاب يحول بينهم وبين العودة إلى اقتراف الجريمة (٢) .

يخلص الباحث مما سبق إلى ان للعوامل النفسية دوراً مهماً في حياة الإنسان ونمط سلوكه ، فالغرائز لا يمكن نكران أهميتها مثلما ان الحرمان العاطفي وعدم إشباع أو تحقيق الحاجات الفردية والاجتماعية قد يقود إلى السلوك المنحرف أو السلوك الإجرامي .

---

(١) : رمسيس بهنام . علم الأجرام – مصدر سابق . ص ٩٢ .

(٢) : فوزية عبد الستار . المصدر السابق . ص ٦٥ .

ثانياً / الاتجاه الاجتماعي : .

حينما دعا اوغست كومت A-gomte (١٧٩٩- ١٨٧٥) في أوائل القرن التاسع عشر إلى ضرورة اتباع المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية ، مؤسساً بذلك فروعاً أساسية من فروع المعرفة الإنسانية ، فقد ذكر ان ظاهرة الجريمة بدت ولا زالت من أهم هذه الظواهر ، لذا فقد كان البحث في أسبابها هو من أول الاهتمامات التي استرعت أنظار علماء الاجتماع إليها ، فظهرت أثر ذلك مدارس عديدة منها مدرسة البيئة الاجتماعية أو الوسط الاجتماعي (الفرنسية . البلجيكية) (١) .

لقد أكد أصحاب هذا الاتجاه الاجتماعي على أهمية العوامل الاجتماعية ودورها الفاعل في بلورة السلوك الإجرامي ، إذ اعتقدوا بأن المجرم هو نتاج وحصيلة ظروف المجتمع ، وان الجريمة ما هي إلا ظاهرة اجتماعية وحصيلة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ان هذه الظروف تؤكد صلتها ببعض العوامل ذات الأساس المجتمعي ، وتضم هذه العوامل انحرافات البيئة الخاصة التي تشير إلى : (العائلة والمدرسة وجماعات الرفقة وبيئة العمل وقضاء وقت الفراغ) وكذلك تضم القاعدة الاقتصادية للمجتمع ، التي تتضمن وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع(٢).

وبناءً عليه فقد قسّم الباحث هذا الاتجاه إلى ثلاث مداخل نظرية هي :

١. التفكك الاجتماعي :.

لقد آمن الكثير من العلماء بالظروف الاجتماعية بوصفها أهم المؤثرات في بلورة السلوك المنحرف أو السلوك الإجرامي ، وقد نلخص ذلك التوجه في بعض نظريات علماء الاجتماع مثل أميل دوركهايم ورو برت ميرتون وسذرلاند وغيرهم من العلماء والباحثين... ويعد (أميل دوركهايم E. Durkheim ١٨٥٨- ١٩١٧) من رواد هذا الاتجاه ، فهو مؤسس المدرسة الحديثة لعلم الاجتماع القانوني ، ومن أنصار مدرسة الوسط الاجتماعي الذي جاء بها العالم البلجيكي (كيتلية) ، والتي تؤكد على ان للبيئة الطبيعية أثر كبير على المجتمع ، فسلوكيات الأفراد تتأثر بتغير الفصول وتغيرات المناخ المختلفة وموقع واستراتيجية البلد ، وكان

---

(١) : محمد شلال حبيب . مصدر سابق . ص١٠ .

(٢) : فوزية عبد الستار . مصدر سابق . ص٢٢ .

من المؤيدين لهذه المدرسة فيلسوف القانون (مونتسكيو) من خلال تأكيده على العلاقة المباشرة بين العوامل الجغرافية والجريمة(١) . فقد اعتقد دوركهايم ان الظواهر الاجتماعية هي عبارة عن حقائق اجتماعية والأخيرة هي وسائل التفكير التي يمثلها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع ، عن طريق المشاعر ثم يحاول سلوكها أو فعلها ، وهذه الحقائق تترجم بواسطة التقاليد والعادات والقوانين والأعراف والقيم والعواطف ثم الأدوار ... وغيرها . وبذلك نجد ان المجتمع يأمر أفراده باتباع هذه الحقائق والسير بموجبها ، ولكن قد تفقد هذه الحقائق (العادات والأعراف والتقاليد والقوانين) سيطرتها على ضبط سلوك أعضاء المجتمع في بعض المواقف ، بناءً حصول بعض المتغيرات المختلفة التي تحدث لأي مجتمع (بسبب زيادة عدد السكان أو التصنيع أو التحضر بشكل خاص) ، وقد

أشار دوركهايم إلى أهمية العوامل الاجتماعية واعتقد ان الجريمة هي ظاهرة اجتماعية أساسها الإنسان وردود فعله ، فمثلاً ان الزيادة في الكثافة السكانية تؤدي إلى اختلاف المعايير الجمعية التي بدورها تؤدي إلى (الأنومي Anomie) أو الضياع أو الحالة غير النظامية المشوشة ، التي تساعد على خلق الجريمة(٢) . وقال ان الجريمة تتصل بتكوين المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية فيه ينتجها المجتمع ذاته من خلال تحديده لبعض الأنماط السلوكية بوصفها أفعال مخلة بالمعايير والقواعد المألوفة ويعتبرها جرائم(٣) .كما شدد دوركهايم على ان مظهر المجرم وخطورته لا تظهر إلا في الوسط الاجتماعي ، لان وجود المجتمع كأصل يمكن ان توجد الأفعال الفردية دائماً ضمنه ، والفعل الفردي للمجرم يتمثل في عصيانه للمجتمع الذي يمثل هو أحد أعضائه ، كما يؤكد دوركهايم على ان المجتمع هو المسؤول عن ارتكاب أحد أفراده الجريمة ، وذلك لان المجرم يقع تحت تأثير النظام الاجتماعي القائم والظروف التي ألمّت به(٤) .

أما العالم (روبرت ميرتون) فكان أحد الذين اسهموا في إلقاء الضوء على السلوك المنحرف في ظل حالة (الاتومي) التي جاء بها دوركهايم ، لكنه وضع نظريته الضغط الاجتماعي الذي أكد فيها على البناء الاجتماعي ، إذ أكد بان البناء الاجتماعي هو ليس مجرد قواعد تحكم

---

(١) : د. فتحية الجميلي . مصدر سابق . ص١٠١ .

(٢) : المصدر السابق . ص٨٩ .

(٣) : نفسه . ص١٨١ .

(٤) : عبد الجبار عريم . نظريات علم الإجرام . ط٦ . دار المعارف . بغداد . ١٩٨٦ . ص١١٢ .

السلوك بل اعتبره المصدر الأساس للمشكلات الاجتماعية(١) . فذهب إلى ان الصور المختلفة من السلوك المنحرف إنما تنجم عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة(٢) . أي ان الانحرافات السلوكية تنشأ نتيجة للصدام بين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية وبين الأهداف الثقافية والحضارية ، ويحدث ذلك عند محاولة بعض الجماعات تحقيق أهداف النجاح في المجتمع بالطرق غير المشروعة .

لقد افترض ميرتون ان المجتمعات البشرية المعاصرة عادة ما تضم تركيبين ، الأول هو التركيب الثقافي ، وهو الذي يضم القيم الاجتماعية والأهداف والغايات بصورة عامة ، أي يقيمه أفراد المجتمع ويسعون إلى تحقيقه ، أما الثاني فهو التركيب الاجتماعي ، الذي يمثل الوسائل التي بواسطتها تتحقق الأهداف والغايات ، ففي المجتمعات المستقرة والمنظمة يتوازن هذين التركيبين ، ولكن من الصعب حصول هذا التوازن ، لذا يحدث الخلل وتدخل فيه بعض المشاكل كالجريمة والظواهر

الانحرافية الأخرى(٣) . ويظهر الانحراف على وفق رؤية ميرتون عندما لا يكون هناك توزان اجتماعي بين الأهداف المقبولة والوسائل التي تؤدي إلى تلك الأهداف مما يولد لدى الفرد أحساساً بالتوتر داخل المجتمع ناتج عن عدم قدرته على الحصول على ما يريد بالوسائل المشروعة ، وهو ما دفع به إلى الانحراف .

فالمجتمع الأمريكي الذي أخذه ميرتون كعينة لنظريته (غلق الفرص) أرجع ميرتون ان ازدياد نسب الجريمة في الولايات المتحدة قد يرجع إلى ان المجتمع الأمريكي يؤكد أهمية الهدف المادي من دون النظر الى الوسيلة ، لذا تجد الناس يسعون إلى تحقيق هذا الهدف ، وبما ان المجتمع الأمريكي له خصوصيته الاجتماعية والاقتصادية (التميز العنصري والرأسمالي) فغلق الفرص لبعض الفئات من الناس متوافر في هذا المجتمع ، لذا فالوسائل الشرعية مغلقة أيضاً لهذا يلجأ من يريد تحقيق هذا الهدف إلى استخدام الوسائل غير الشرعية (٤) .وقد وضع ميرتون تصنيفاً

---

(١) : عدنان ياسين مصطفى . السلوك المنحرف في ظروف الأزمات . سلسلة المائدة الحرة . بيت الحكمة . بغداد ١٩٩٩ . ص ١٠٧ .

(٢) : سالم ساري . علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية . مركز دراسات الوحدة العربية . ط٢ بيروت . ١٩٨٩ . ص٥٠ .

(٣) : أكرم المشهداني . مصدر سابق . ص١٠٣ .

(٤) : فتحية الجميلي . مصدر سابق . ص ٨٩. ٩٠ .

يتكون من خمسة أنماط لاستجابة الفرد للضغوط الاجتماعية وتكيفهم مع هذا الانفصام بين الأهداف والوسائل المتاحة ، يمثل كل منها نموذجاً مختلفاً لاستجابات الأفراد ، يهدف الى تحقيق خفض حالة الضغط الاجتماعي في موقف اجتماعي معين . وهذه النماذج هي (١) .

١. التوافق أو الانسجام : .

ويمثل هذا النموذج السلوك السوي المتطابق مع كل من القيم المجتمعية الهدفية والوسائلية في آن واحد ، ويعد هذا السلوك سلوكا مرجعياً لقياس مدى أنحراف النماذج الأخرى ودرجة أنحرافها ، وغالباً ما يشيع هذا النموذج في المجتمعات المستقرة وخاصة عند الأفراد الذين يشبعون بروح القوانين .

٢. التجديد والإبداع : .

ويستوعب أفراد هذا النموذج أو النمط السلوكي الأهداف المجتمعية ، ويصرون على الوصول إليها بأقصر الطرق والوسائل ، وربما أسهلها ، وذلك عندما يكشفون قصور وسائلهم وممارساتهم النظامية المقبولة اجتماعياً ، لذا فهم وفي نيتهم تصحيح الوضع المغلوط الى ابتكار وسائل جديدة لبلوغ الأهداف ، حتى ان كانت تلك الوسائل منحرفة أو غير شرعية ، كالرشوة والاختلاس والتزوير ... وما إلى ذلك ، وأفراد هذا النمط هم المنحرفون الحقيقيون في رأي ميرتون .

٣. الطقوسية أو الشعائرية : .

ويعزف أصحاب هذا النموذج عن الأهداف المادية ويتمنون لو لم تكن موجودة اصلاً . وهم يتمسكون بالشكليات ويحترمون القواعد ، ويلتزمون بالمعايير الاجتماعية التزاماً دقيقا إلى درجة تفهم الهدف الأساس الذي تسعى تلك الوسائل إلى بلوغه فتتحول تلك الممارسات والوسائل النظامية إلى أهداف في ذاتها ، ومن هؤلاء تكيف رجل الدين الأمين ، وموظف الحكومة البيروقراطي .

٤. الإنسحابية :.

وأصحاب هذا النمط أو النموذج السلوكي لا يكتفون بنبذ الأهداف المجتمعية .كما أوضح ذلك ميرتون . وإنما يهجرون الوسائل المجتمعية المشروعة أيضاً ، وهم يعيشون في

---

(١) : المصدر السابق . ص١٨٦ .

المجتمع حقاً ، ولكن دون أنتماء إليه ، ويتجلى هروب هذا النموذج في الواقع لاسباب ذاتية ، وليس عن إيمان بعجز الوسائل النظامية عن بلوغ الأهداف الثقافية ، أي أنهم عاجزون عن بلوغ تلك الأهداف بالوسائل المشروعة ، كما أنهم غير قادرين على بلوغها بوسائل غير مشروعة ، ولذلك فانهم يؤثرون الانسحاب من الساحة الاجتماعية يأساً وأنزواء بعد أنعدام مغزى الحياة بالنسبة إليهم ، وذلك عبر أنحراف أنفسهم في الخيال والإدمان على المسكرات أو المخدرات وحجب المشاركة والاهتمام .

٥ . التمرد أو الثورة : .

وأصحاب هذا النموذج خلق فيهم الفشل في تحقيق الأهداف الثقافية عزماً وتصميماً بدل اليأس والأنسحاب ، وسبب ذلك أنهم عللوا الفشل بأسباب موضوعية وليست ذاتية ، على خلاف أصحاب النموذج الانسحابي ، فهم يرون ان الفشل هو نتيجة حتمية للتناقض الهيكلي في

البناء الأساسي للمجتمع الذي لم يوفر الوسائل بصورة متساوية أمام كل أعضائه لبلوغ الهدف . فهم يرفضون الأهداف الحضارية في المجتمع والوسائل الشرعية لأنها لا تتطابق مع متطلبات أغلبية أفراد المجتمع ولا تستجيب لغالبية حاجاتهم (١) .

هذه هي النماذج التي تصور ميرتون أنها يمكن ان تفسر الأنماط السلوكية الانحرافية والسلوكيات الإجرامية في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية والمتخلفة على حد سواء، ما دان تكوينها الاجتماعي يتضمن تناقضاً بنائياً (هيكلياً) بين الأهداف المجتمعية والفرص البنائية (٢) . وقد عد ميرتون ثلاثاً منها لها القابلية على الانحراف هي (الإبداعية ـالانسحابية . التمردية) فيما عدّ (الواقعية والطقوسية) أنواعاً من التكيف المقبول ، وقد طرح بعض الباحثين منظوراً اجتماعيا مختلفاً في تفسير ظاهرة الجريمة يؤكد على مفهوم الثقافة الفرعية ودورها في تشكيل السلوك الإجرامي ، ويشير المفهوم إلى مجموعة من الأفراد الذين لهم قيم وتعاليم ولغة ومعتقدات وأساليب حياتية موحدة ، وحسب هذا المفهوم تنطوي المجتمعات المعاصرة على العديد من الثقافات الفرعية المتباينة ، والتي لكل منها نسقها الخاص من المعايير والقيم التي توجه سلوك أعضائها نحو هدفها الاساسي . وفي حدود هذا الاطار قدم سذرلاند نظريته عن (العلاقات

---

(١) : المصدر نفسه . ص ١٨٧ .

(٢) : نبيل أسكندر . الأمن الاجتماعي وقضية الحرية . دار الحكمة الجامعية . الإسكندرية .١٩٨٨ . ص٢٠٠١ .

التفاضلية)* حيث تعد نظريته من النظريات المميزة في دراسة أثر البيئة في السلوك الفردي الإجرامي ، إذ اعتمد سذرلاند في تفسيره للانحراف على فكرة الثقافة الفرعية والناتجة عن الحراك الاجتماعي وأدوار المهاجرين وغيرها(١).

وصراع القيم هو جزء من التنظيم التفاضلي الذي يتعلم الفرد من خلاله الإجرام ، وعلى ذلك يرى سذرلاند ان غالبية السلوك الإجرامي يتعلمه الفرد من خلال أحتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة ومكانته في إطار بيئة اجتماعية معينة ويكتسب الشخص سلوكه المنتهك للقانون بتحقيق أمرين : .

الأمر الأول . هو بتعلم فن ارتكاب الجريمة بواسطة التقليد أو التدريب والمران .

الأمر الثاني . هو توجيه الشخص لدوافعه وميوله وتفسيره للأمور وموقفه من جهة السلوك الإجرامي .

وطبقاً لذلك فان سذرلاند يرجع الخلاف في استجابات الأفراد المنحرفة ، إلى تفاوت الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها الفرد في كل من هاتين الفئتين ، ويصبح الفرد منحرفاً إذا غلب عليه تأثير

دعاة الخروج عن القانون على دعاة الإذعان إليه واحترامه ، وهذا هو أثر (المحافظة الاجتماعية المتفاوتة أو التفاضلية) على الفرد(٢) .

ويخلص الباحث إلى ان أفكار دوركهايم وميرتون وسذرلاند تجد ما يدعمها على أرض الواقع الاجتماعي ، إذ ان التفكك الاجتماعي مثلما هي المخالطة الاجتماعية عوامل مهمة قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

٢. تفسير العوامل الاقتصادية :.

إتجه بعض العلماء إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية وبين السلوك الإجرامي ، إذ ان النظام الاقتصادي سواءً كان رأسمالياً أو اشتراكياً يرتبط أشد الارتباط بالسلوك الإجرامي ويوجهه وجهة الخير أم الشر ، لذا فان كل ما يصيب هذه الأنظمة من خلل ، فان التأثير السلبي لهذا الخلل يظهر في السلوك الإنساني ، ويرى هؤلاء العلماء ان

---

* **لم** يتفق الباحثون في علم الاجتماع الجنائي على تسمية واحدة لنظرية سذرلاند (ينظر أكرم المشهداني . المصدر السابق . ص ١٠٥ ، وعبود السراج . المصدر السابق . ص٣١٨)

(١): جلال ثروة . الظاهرة الإجرامية . مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية . ١٩٧٢ . ص٩٢ .

(٢) : أكرم المشهداني . مصدر سابق . ص١٢٢ .

النشاط الاقتصادي للمجتمع يؤثر تأثيراً كبيراً في توجيه العلاقات الاجتماعية وتحديد أنماطها ، لان العوامل الاقتصادية تهيمن على نشاطات الأفراد ومن ضمنها النشاط الإجرامي ، وهذا يعني ان السلوك الإنساني يخضع لتأثير تلك العوامل ، ويتحقق الجانب الأخير من النشاطات الاقتصادية ، كالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك .

لقد حاولت المدرسة الاشتراكية الربط بين العوامل الاقتصادية والسلوك الإنساني وبضمنها السلوك الإجرامي ، مؤكداً ان الجريمة هي حصيلة الظروف والأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع ، وفي مقدمتها البطالة والفقر و...ما إلى ذلك من الظواهر التي تؤكد عجز المجتمع عن تأمين الحاجات الأساسية للفرد(١) . فقد أكد (كارل ماركس ١٨١٨ . ١٨٨٣) وأتباع مذهبه على ان الجريمة في جوهرها هي نتيجة حتمية لاستغلال الطبقات العاملة ، وان العدالة الجنائية المطبقة في النظام الرأسمالي هي في صالح الطبقات الرأسمالية المرفهة ، فالفرد الذي يعيش في مستوىً اقتصادياً متدنياً يعجز عن تحقيق حاجاته فضلاً عن حاجات أسرته ، لعدم تحقق العدالة الاجتماعية في مجتمعه ، لذا فهو يندفع لإرتكاب الجريمة ، وباعتقاده انه يأخذ حقه من المجتمع الذي لم يحقق له إنسانيته ، وبذلك فهو يرى في عمله هذا عملاً مشروعاً ، وليس سلوكاً إجرامياً . هذا من جانب .

ومن جانب آخر ، فان هناك هاجساً يراود معظم أفراد الطبقة الفقيرة ، وهو ان القانون الجنائي غالبا ما يحابي الطبقة الثرية ، فان ارتكب الثري جريمة فانه يجد السبيل للتخلص منها ، أما الفقير فيطبق بحقه القانون ، فالقانون لم يوضع إلا لإدانة الطبقة المعدمة ، وليس الطبقة الفقيرة(٢) .

ووفقا لمفهوم هذه المدرسة فان الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع ، وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي ، بل إنها ثمرة من ثمراته ، فتركيبة هذا النظام وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي ، لأنه نظام يتوخى العدالة والمساواة فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم ، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فان مظاهر الجريمة تكاد ان تختفي ، وان وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا تغير من هذا الاتجاه ، وإنما يدل على تفشي أمراض

---

(١) : د. فتحية الجميلي . مصدر سابق . ص٩٦ .

(٢) : سذرلاند وكريسي . مبادئ علم الإجرام . ترجمة محمود السباعي . مكتبة الإنكلو المصرية . القاهرة . ١٩٦٨ . ص١٣٢ .

معينة في أفراده ، إذ كان (كارل ماركس) يرى ان نظام الإنتاج الاقتصادي لمداد الحياة يتحكم في كافة نواحي الحياة ومنها النشاط الإنساني المكون للسلوك الإجرامي ، مؤكداً بهذا الصدد :

ان الظاهرة الإجرامية تتحقق نتيجة الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، لذا لابد من إصلاح هذا النظام ، فيما إذا أريد إصلاح المجتمع بأكمله ، وينتهي ماركس إلى القول ان كافة الظواهر السلبية التي تظهر في المجتمع ومنها ظاهرة الجريمة ترجع أساساً إلى النظام الاقتصادي السائد(١) .

ويتضمن هذا الإتجاه العديد من النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي من خلال الربط بين ظاهرة الإجرام والعوامل الاقتصادية ، إلا ان أهمها كان نظرية العالم الهولندي (بونجيه) ، وذلك لما اشتملت عليه هذه النظرية من تحليل الكثير من الظروف والعوامل الاقتصادية ، فقد آثر الباحث اختيارها كأنموذج لهذا الإتجاه مع دراستها وتحليلها ، ومن استعراض أهم الأفكار والآراء التي استند عليها (بونجيه) في نظريته ، يبدو لنا جلياً انه تأثر بأفكار (ماركس) والمدرسة الاشتراكية عموما .

إذ يؤكد (بونجيه) : ان أهم عامل يساهم في تحقيق الظاهرة الإجرامية هو الضغط الاقتصادي للنظام الرأسمالي وما يسببه من آثار سيئة على سلوك الإنسان ومشاعره ، وعلى الأخص الشعور بالأنانية والحقد ، مما يدفع بعض الأشخاص إلى اقتراف الجريمة ، كما ان بونجيه اعتقد أيضا بان

الجريمة هي فعل اجتماعي قبل ان تكون باعثاً بيولوجياً(٢) . فيما يعلل بونجيه قيام علاقة وثيقة بين السلوك الإجرامي والنظام الرأسمالي في ان الفرد يكتسب منذ نشأته قيم اجتماعية ،فأذا لاقت تلك القيم على مدى مراحل حياته ظروفاً اجتماعية صالحة ترسخت لديه هذه القيم الاجتماعية الجيدة ، ورسوخها يعني أبتعاد واستئصال القيم الفردية الذاتية المتسمة بالأنانية ، وعلى العكس من ذلك إذا واجهت ظروف اجتماعية سيئة ترستخت لديه مشاعر الحقد و
الأنانية (٣). ويوضح بونجيه الأسس الذي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، والتي يعتبر كلاً منها واقعاً وموجهاً إلى نمط معين من أنماط السلوك الإجرامي ، ومن هذه المبادئ والأسس،

---

(١) : عبد الجبار عريم . مصدر سابق . ص ١٢٢ .

(٢) : عوض محمد ، مبادىءعلم الأجرام ،مؤسسة الثقافة الجامعية . الإسكندرية . ١٩٨٠ ص٩٩ .

(٣) : فوزية عبد الستار . مصدر سابق . ص ٨٥ .

الرغبة في تحقيق الربح الفردي ، وما تسببه من ترسيخ للنزعات الأنانية ، إذ يحرص التاجر على ان بيع سلعته بأغلى الثمن حتى وان حصل عليها بأبخس الأسعار ، وذلك من أجل تحقيق مصلحته الشخصية ، وذلك من أجل تحقيق مصلحته الشخصية وذلك بأتباع وسائل غير مشروعة كالغش والاحتيال والتزوير ، والتي يكون كلاً منها جريمة بحد ذاتها وتناول بونجيه في بحوثه الفروق الطبقية الكبيرة التي تبرز في ظل النظام الرأسمالي ، بين طبقة أرباب العمل وطبقة العمال سواء من حيث المسكن والملبس والغذاء والتعليم ... وغير ذلك من المتطلبات الأساسية التي تقتضيها طبيعة الحياة المعاصرة ، فساعات العمل الطويلة والظروف السيئة للعمال وأنعدام الضمان الاجتماعي والصحي وقلة الأجور والامية ونقص التعليم ورداءة المسكن ، كل تلك الأوضاع والظروف الاقتصادية السيئة قد تدفع بالأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتدنية والواطئة إلى أرتكاب السلوك الإجرامي من وجهة نظر بونجيه (١) .

٣. التفسير الايكولوجي (البيئي) : .

لقد ارتأى أصحاب هذا التفسير بان البيئة المحيطة بالفرد هي من أهم العوامل التي تدفعه إلى السلوك الإجرامي ، وان الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها ، وكان أول من نادى بالفكرة الايكولوجية في أمريكا ،علماء الاجتماع من جامعة شيكاغو ، وعلى رأسهم كلاً من (روبرت بارك R .park) و(أبرست بيرجس E.Burgess)

في سنة ١٩٢١. وقد كانت فكرة هذين العالمين تتركز في :ان المدينة هي التي تحدد سلوك الأفراد ، فالأحياء الفقيرة مثلاً تسكنها الطبقات ذات الدخول الواطئة ، لذا فالظروف المعيشية فيها تكون إلى حدً ما رديئة أو سيئة لذا فالانحراف أو الجنوح والجريمة تكثر في مثل هذه المناطق. إما المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها ذوو الدخول العالية أو المتوسطة فتقل فيها الجريمة (١) . فيما تمحورت نظرية عالم الاجتماع الجنائي ثورستن سيلين T.sellin حول التفكك الاجتماعي الذي تتسم به الحياة الاجتماعية في المدينة مقارنة بالحياة الاجتماعية في الريف ، وقد استوحى سيلين نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره ، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها ، قياساً إلى

---

(١) : سذرلاند وكريسي . المصدر السابق . ص٢٥٤ .

حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة ، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كانت نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة ، وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية ، لهذا السبب أرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي الذي يعتبر السمة المميزة للمجتمع المعاصر ، ونادى بتحقيق الترابط الاجتماعي بصفته الوسيلة الأفضل في الحد من هذه الظاهرة . ومن الأدلة التي اعتمد عليها فيما يأتي :.

- ان الإنسان في المجتمع الريفي يعيش حياة بسيطة تخلو من العقد السلبية المسببة للظاهرة الإجرامية ، حيث يضمر الإنسان الحنان والعطف الذي يلقاه من أسرته وذويه وعشيرته ، إذ الأخوة والأعمام والأخوال يشعرون الإنسان بالراحة والاستقرار ، في حين ان الإنسان في المجتمعات المتحضرة يفتقر إلى وجود مثل هذه المعاني الإنسانية ، وتتسم المدن الحديثة بتعدد الوحدات الاجتماعية وكبر حجمها ، فيؤدي ذلك إلى التفرق بين الأسر شاءوا أو لم يشاءون ، وبمرور الزمن يكون هذا البعد سببا في إضعاف الروابط الاجتماعية بين هذه الأسر ، وبهذا يصاب الفرد بالعزلة والوحدة ويشعر بعدم وجود من يقف بجنبه في السرّاء والضرّاء .
- لا توجد لدى الإنسان الريفي الظروف المادية الصعبة التي ربما تكون سبباً في ارتكاب الجريمة ، لأن بقية أفراد العشيرة تعينه في الحالات التي يواجهها ، وكأنه لم يشعر بصعوبة

التكاليف التي تتطلبها الحياة في أحوال الأفراح والأحزان ، وما يواجهه من مرض وشيخوخة وغير ذلك من الكوارث التي تواجه الإنسان في المجتمع المتحضر والتي تشعره بالوحدة لحاجته لمساعدة الآخرين ، مما يكون باعثاً للحقد والكراهية بحق أبناء مجتمعه ، فيشعر هذا الفرد وكأنه وحده في كل الأحوال الصعبة التي يحتاج فيها لغيره ، ولذلك يكون هذا الشعور مدعاة لإصابته بالقلق والخوف من مجتمع لم يقف معه خيراً وشراً ، وهذا يسهل عليه اقتراف الجريمة.

- غالبا ما يتسم الإنسان الريفي بالقناعة والطموح المشروع بالنظر لما تتميز به المجتمعات الريفية بالبساطة والإنسجام بين أفرادها ، ويسهل على الإنسان ان يشبع جميع رغباته ، فهو لا يحتاج مثلا إلى وسائل النقل لقرب عمله عن مسكنه ، ولا يحتاج إلى دور اللهو ومحلات المشروبات ولعب القمار ، وهذه الظواهر التي تكون سببا في ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمعات المتحضرة وانخفاضها في المجتمعات الريفية ، ولكثرة حاجات الإنسان في المجتمع المتحضر وتنوعها ، فان مطامعه ومطامحه لا تكاد تقف عند حد يذكر ، ومن شأن ذلك ان تشغل كاهله بالإلتزامات التي يصعب عليه تحقيقها وتزيده قلقاً وعدم استقرار ، لهذا ترتفع نسبة ارتكاب الجرائم إشباعاً للرغبات والشهوات المتجددة(١) .

وفيما تمحورت فكرة (كليفورد شو C. Show) الذي كان تلميذا للعالمين (بارك وبرجس) في انه كلما توسعت المدينة زادت المنافسة بين الأفراد وهذا يدعو إلى تقسيم المدينة إلى خمسة أقسام هي :.

- المنطقة الأولى : وتتحدد بمركز المدينة وهي المنطقة التي تكثر فيها الحالات التجارية
- المنطقة الثانية : والتي تقع حول المنطقة الأولى وتكثر فيها الأحياء الشعبية .
- المنطقة الثالثة : وهي المنطقة التي تكثر فيها بيوت الطبقة العاملة .
- المنطقة الرابعة : وهي المنطقة التي يسكنها ذوي الدخول العالية .
- المنطقة الخامسة : وهي منطقة الضواحي وتكثر فيها محلات اللهو .

وعلى أثر هذا التقسيم درس (شو) نوع السلوك الإجرامي والانحراف في كل منطقة من هذه المناطق ، مركزا على المنطقة الثانية بصورة خاصة ، لكثرة المناطق الشعبية فيها ، وزيادة نسبة الهروب من المدرسة وجنوح الأحداث والجريمة بمختلف أنماطها(٢) . أما المنطقة الأولى فتكثر فيها جرائم المال بصورة خاصة ، واستنتج وجود علاقة بين الظروف السكنية والظروف الاجتماعية المتدنية والجريمة ، وكذلك استنتج انه كلما بعدت المنطقة عن مركز المدينة قلت نسبة الجريمة والجنوح .

ان هذا التقسيم قد طبقه (شو) على مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن هذه المدينة تعج بالمهاجرين من مختلف أنحاء العالم ، وتكثر فيها الأحياء الشعبية والمحلات التجارية الصغيرة ، والتي

أكدت الإحصاءات الرسمية التي حصل عليها ، النسبة العالية من الجريمة والجنوح في هذه المنطقة ، ومن الممكن تطبيقه على المدن الشبيهة بهذه المنطقة من ناحية حركة الهجرة العالمية أو المحلية في باقي أنحاء العالم .

---

(١) : مأمون محمد سلامة . أصول علم الإجرام والعقاب . دار الفكر العربي . القاهرة . ١٩٧٩ . ص٦٨

(٢) : د. فتحية الجميلي . مصدر سابق . ص١٠٠ .

ثالثا . الاتجاه التكاملي :

ان هذا الاتجاه يقصد به تلك النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي باعتباره حصيلة لتفاعل عوامل مختلفة ، بيولوجية ونفسية ومرضية واجتماعية . ومن الواضح ان هذه المدرسة لاقت قبولا كبيرا من الباحثين في الجريمة ، وذلك لأنه لا يمكن ان تحدث جريمة بسبب عامل واحد ، مهما يكن أمر وشدة هذا العامل ، وينطلق الاتجاه التكاملي في تفسير النظرية من عناصر بارزة ، يشكل كل واحد منها العنصر الذي يليه ، وهذه العناصر هي :

١ . الشمولية : . أي عدم ربط الجريمة بالفرد المرتكب لها . وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى العنصر الثاني وهو تعدد العوامل .

٢ . تعدد العوامل : . ويقصد به عدم تفسير الجريمة بعامل واحد ، بل مجموعة من العوامل وهو ما يقود بدوره إلى العنصر الثالث وهو تعدد الاختصاصات .

٣ . تعدد الاختصاصات : . أي عدم الاكتفاء بأختصاص معين لدراسة الجريمة والسلوك المنحرف ، بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي تتعامل مع الجريمة والسلوك المنحرف وتحاول الحد من هذه الظواهر وعلاجها . وهناك العديد من التوجهات والنظريات التي حاولت ان تفسر السلوك الأجرامي تفسيراً تكاملياً مثل المدرسة الإكلينيكية ونظرية (الأحتواء) وأخيراً نظرية (الفرصة) وسيتناول الباحث هذه النظريات بالعرض والتحليل .

أ . المدرسة الإكلينيكية : .

تعد هذه المدرسة من المدارس الحديثة نسبياً، وقد طالب علماء هذه المدرسة بوضع المجرم موضع البحث العلمي الدقيق وتحليل سلوكه الأجرامي تحليلاً معمقاً ،ومما ساعدهم على هذا

التحول في دراسة المجرم هو تطور الدراسات والأبحاث في الأختصاصات العلمية التي تهتم بدراسة الجريمة وشخصية المجرم (مثل علم النفس بفروعه المتنوعة وعلم الاجتماع خصوصاً علمي الأجرام والعقاب والطب العقلي) وما قدمته هذه العلوم من معلومات علمية دقيقة حول شخصية الفرد وسلوكه في المجتمع (١) .

وقد بدأ الاهتمام بهذا الاتجاه في دراسة الجريمة بعد تنامي الدراسات والأبحاث والنظريات

---

(١) : فتحية الجميلي ،مصدر سابق . ص٩٧ .٩٨ .

في علم النفس الإكلينيكي عن أهمية دراسة الأفراد المهتمين بارتكاب الجرائم والمجرمين دراسة علمية تحاول التوصل إلى معرفة العوامل النفسية للسلوك الإجرامي ،إذ كشفت دراسة الحالات الفردية للمجرمين في علم النفس عن التأثيرات التي تختفي وراء سوء تنظيم الآسرة وتفكك روابطها ، وسوء التربية في أحداث السلوك المنحرف أو السلوك الإجرامي ، لذلك نجد طبيب الأمراض العقلية والباحث النفسي ، يقدمان نتائج تحليلاتهما عن شخصية المجرم ، وحالته العقلية إلى الخبير الاجتماعي، ليستعين بها في حل المشاكل المعقدة التي تعترضه عند دراسة حالة المجرم (١) .

ب . نظرية الاحتواء : .

وقد أقترحها (ريكليس) ، مؤكداً فيها النظر إلى الأنسان على أنه وحدة عضوية ونفسية واجتماعية ، وان هناك عملية احتواء مستمرة تمنع الأنسان من تحقيق رغباته وميوله المنافية للمعايير الأجتماعية ، وهو يرى بان هذا الاحتواء يكون على نوعين (الاحتواء الداخلي) الذي يتمثل في قدرة الفرد على ضبط ميوله ورغباته التي لا توافق الأعراف الاجتماعية . و(الاحتواء الخارجي) الذي يتولاه البناء الاجتماعي بما فيه من وسائل ومؤسسات لضبط الأفراد . ويؤكد عالم الأجرام ريكليس على ان ضعف أو غياب هذا الاحتواء يجعل الفرد عرضة للانحراف (٢) .

ج . نظرية الفرصة : .

ويرى أصحاب هذه النظرية وهم (Kohan و felson) ان حدوث الجريمة المكاني والزماني يستوجب وجود ظروف معينة مثل ، الهدف ، والأداة ، والشخص المدفوع للجريمة ،

وأخيراً غياب الحماية اللازمة ضد الجريمة (عدم وجود شرطة أو ضبط أجتماعي أو وقاية ذاتية عند الفرد) (٣) .أي عند توفر هذه العوامل فان الفرصة تكون مواتية لارتكاب الجريمة بعد توفر كافة الظروف لها . من توفر الهدف والأداة وغياب الحماية .

---

(١) : المصدر السابق . ص ٩٨ .

(٢) : اكرم المشهداني . مصدر سابق . ص ١٠٩ .

(٣) ذياب البدانية . واقع أفاق الجريمة في المجتمع العربي . أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض . ١٩٩٩ . ص ٣٥ .

المبحث الثالث / عوامل السلوك الإجرامي : .

السلوك الإجرامي سلوك معقد ، لذا فهناك العديد من العوامل التي تسهم في بلورة السلوك المنحرف التي تدفع الفرد إلى الجنوح أو ارتكاب الجريمة ، وعلى الرغم من تنوع هذه العوامل واختلافها ، فإنها تنطوي في مجملها تحت عاملين يتداخلان ويشتركان في صنع شخصية الفرد ، وهما العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ، فبينما تشكل العناصر الفسيولوجية المكونة لشخصية المجرم محورا للقسم الأول من هذه العوامل ، فان البيئة التي تحيط بشخصية المجرم تكون العوامل الخارجية .

أولا . العوامل الداخلية : ويقصد بها العناصر الفسيولوجية التي تساعد في تشكيل شخصية الفرد المجرم ، وهذه العوامل هي :.

١. الوراثة :. وهي استعدادات تكوينية للإنسان ، إلا إنها تتأثر بالظروف الخارجية ، كالبيئة والمناخ ....وغيرها ، وعندما يتناول علماء الإجرام دراسة الاستعداد الإجرامي ، فانهم يقصدون بذلك دراسة السلوك المفضي إلى الجريمة ، باعتبار ان الجريمة حالة قانونية يتغير مدلولها بتغير الزمان والمكان ، لذا يصعب على قوانين الوراثة الإحاطة بها . إلا ان أغلب الدراسات التي أجريت على السلوك الإجرامي قد أوضحت أثر الوراثة في الجريمة ، ويتلخص ذلك في إمكانية أثر بعض القوى الكامنة التي قد تكون عاملا رئيسيا في السلوك الإجرامي ، وقد أجريت دراسات وبحوث عديدة عن التوائم المتشابهة والتوائم غير المتشابهة ، وكانت أغلب النتائج تؤيد أثر الظروف المحيطة بالتوائم ، سواء كانوا متشابهين أو غير متشابهين ، وكان الأساس من الدراسة هو أسر الوالدين والأسر البديلة ، فكانت النتائج ان ظهر السلوك

غير الاجتماعي والمنحرف والإجرامي في الأسر التي وجد فيها مثل هذا السلوك ، كما لم يظهر في الأسر البديلة السوية ، وأجريت دراسات أخرى عن علاقة الذكاء الوراثي بالجريمة ، أشهرها كانت دراسة (هنري كودارد H.Godard) عن تاريخ الأسرة وبحوث ودراسات أخرى عن علاقة الذكاء والتخلف العقلي والعيوب الوراثية الأخرى بالجريمة(١) .

---

(١) : د. فتحية الجميلي . مصدر سابق . ص١٢٢ .

وتتلخص دراسة (هنري كودارد) في انه أجرى دراسة توضح علاقة الذكاء الوراثي والجريمة ، فقد أجرى دراسته في مؤسسة (فنلاند المختلطة) للمتخلفين عقلياً في ولاية نيوجرسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، فوضع كودارد قياساً لنسبة الذكاء للمحجوزين في هذه المؤسسة فقسمهم إلى قسمين بحسب قابلية تفكيرهم وهم :

- **الفئة الأولى** : هم الفئة التي كان يتراوح مستوى تفكيرهم بين ١٢- ١٥ سنة ومستوى ذكائهم ٧٥ هم الأشخاص الذين من الممكن ان يتوافقوا مع المجتمع .
- **الفئة الثانية** : وهم الذين يقل مستوى تفكيرهم عن ٨ سنوات وهم البلهاء ، وهؤلاء يشكلون شيئاً من الخطر على المجتمع ، لأنه من الممكن ان يدربوا على بعض الأعمال ، وهذا ما يشجع الأشخاص الآخرين على استغلالهم في بعض المجالات التي غالباً ما تكون مخالفة للقانون(١) .

٢. النوع (الجنس) : ان هناك علاقة بين الجنس والجريمة ، وقد بينت الإحصاءات الجنائية ذلك ، فظهر ان نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء في أغلب المجتمعات هي أقل من نسب الجرائم التي يرتكبها الرجال ، كما يتبين ان أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء تختلف هي الأخرى عن الجرائم التي يرتكبها الرجال ، فالتفاوت والاختلاف في أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء قد يعزى تفسيره إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة ، فقد تمر المرأة في بعض الحالات البنيوية التي تحدث لها بعض الاضطرابات الانفعالية ، التي قد تدفع المرأة لارتكاب الجريمة ، إلا ان المرأة غالباً لا تميل إلى استعمال العنف ، بالإضافة إلى بعض القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على المرأة مما تجعلها أقل مشاركة في الفعاليات الاجتماعية من الرجل .

٣. السن (العمر) : يتمثل تأثير عامل العمر بالنسبة إلى الجريمة في حالتين هما :

أ . حالة نمط الجريمة ، ، إذ ان جرائم الأحداث يختلف نمطها عن جرائم البالغين ، كما يظهر ذلك في الإحصاءات الجنائية وبيانات دوائر الإصلاح (٢) .

ب . أما الحالة الثانية فان عملية أكتساب السلوك الإجرامي فيها تندرج تحت عملية التنشئة الاجتماعية في البيئات المنحرفة ، كما في الكثير من أبحاث علم النفس وعلم الاجتماع التي ،

---

(١) : المصدر السابق . ص ١٢٢.١٢٣ .

(٢) : محمد شلال حبيب . مصدر سابق . ص١٨٦ .

تؤكد على ان التقليد والمحاكاة هي إحدى أهم وسائل الطفل في أكتساب السلوك الإجرامي ، كما يذهب إلى ذلك عالم النفس الإجتماعي(جبرائيل تارد G.tard) (١) .

وفي العادة فان هذا النمط من أنماط تعلم السلوك يتميز حتى مرحلة المراهقة التي يبد أفيها المراهق يبحث عن أشخاص أكثر تميزاً ليصبحوا مثله الأعلى ، ورغم ان المثل الأعلى قد يكون شخصاً مشهوراً (لاعباً . رياضياً . فناناً) وفي العادة فان مثل هؤلاء الأفراد يتجنبون السلوك السيئ أو المنحرف الذي يظهرهم بصورة سلبية أمام معجبيهم ، ولكن ذلك قد لا يتحقق على الدوام ، إذ يقوم بعض هؤلاء الأفراد بسلوكيات سيئة أو منحرفة أو إجرامية ، وقد يرى المراهق في التصرف المنحرف لمثله الأعلى نموذجاً يستحق التقليد وهنا يتحقق السلوك الإجرامي .

ثانياً . العوامل الخارجية : . وهذه الظروف نتخلص منها ما يأتي: .

١ . الجماعات الأولية (Primor group) أو الجماعات المرجعية : . ويقصد بها الجماعات التي تؤثر بشكل فاعل في شخصية الفرد ، وتحديد سلوكه في بعض المواقف وعند أتخاذ قرار معين ولها صفة مميزة ، وهي المواجهة المباشرة . وقد كانت هذه الجماعات محل اهتمام الباحثين والعلماء في علم الاجتماع . إذ أكد عالم الاجتماع الأمريكي (جارلس كولي CH.cooly) الأثر البالغ لمثل هذه الجماعات على الفرد إذ هذه الجماعات هي التي تحدد طبيعة القيم التي ينبغي ان يحترمها الفرد ، والمعايير التي تحكم سلوكياته ، مثلما تصوغ مشاعره وانفعالاته . ذلك ان العوامل الثقافية المتواجدة في مجتمع ما وتحملها هذه الجماعات تلعب دوراً مؤثراً في تنمية الاتجاهات السائدة ، لدى الأفراد ومن تطورها ومسارها الإيجابي أو السلبي ، لأن الثقافة توفر معلومات غزيرة تشكل التراث المعرفي للإنسان ، (وقد تكون مرجعية بالنسبة لفرد وليست كذلك بالنسبة لغيره ، وبالتالي يصبح واضحاً الاختلاف بين الجماعات في درجة سيطرتها على الفرد وتحديد سلوكه) (٢) .وقد تكون الجماعة الأولية جماعة عضوية {وتمثل الأسرة أهم الجماعات العضوية وأخطرها تأثيراً على شخصيات أعضاءها }أو غير عضوية

---

(١) : جمال محمد أبو شنب . بناء الشخصية والتفاعل في الجماعة التقليدية . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . ١٩٩٦ . ص٣٤ .

(٢) : غريب سيد أحمد . مصدر سابق . ص١٢ .

ينتمي إليها الفرد بحكم سنه أو جنسه أو ثقافته أو ظروفه الاقتصادية (مثل جماعات اللعب والرفقة والجيرة)(١) . وعليه سوف يحاول الباحث الإشارة إلى أهم هذه الجماعات وكيفية تأثيرها في توجيه الفرد نحو ارتكاب السلوكيات المنحرفة والإجرامية .

أ- الأسرة : وفي هذه الجماعة تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية ، التي يعد فيها الطفل اجتماعياً . والتي يرى بعض الباحثين . إنها تستمر طول حياة الإنسان ، وليس فقط أثناء الطفولة وعبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم داخل الأسرة في السنوات المبكرة من حياة الطفل (منذ اليوم الأول لولادته حتى سن السادسة تقريباً) يتم تلقين وتعريف الطفل أولى عناصر ثقافة مجتمعه ، ابتداءً من اللغة مروراً بقواعد التصرف والسلوك ، وانتهاءً بالمعتقدات الدينية ، وبعبارة أخرى فان الطفل يتعلم في سنواته الأولى داخل الأسرة كل ما يعينه على التواصل في سنوات حياته القادمة مع مجتمعه(٢) . وعلى هذا الأساس تعد الأسرة الأساس الأول الذي تصاغ فيه شخصية الفرد من ناحية توافقه مع مجتمعه (وبالتالي انصياعه لوسائل الضبط الاجتماعي فيه) ، وهو يعبر عن ذلك بارتكاب السلوكيات المنحرفة أو الجانحة أو الإجرامية سلوكاً غير منضبط . وعلى أساس ذلك يمكن النظر إلى تأثير الأسرة على توجه الفرد نحو ارتكاب السلوك المنحرف أو الجانح أو الإجرامي من خلال القضايا التالية :

١- قد تدفع الأسرة في المجتمعات المحلية . ذات الطابع الزراعي . أبناءها إلى ارتكاب السلوك المنحرف أو الجريمة ، بالرغم من ان سلوكهم سوف يخرق القانون ، وبالتالي سوف يواجه بالعقوبات التي ينص عليها قانون العقوبات ، وذلك لأن السلوك المنحرف أو الإجرامي هو جريمة يعاقب عليها القانون ، إلاّ ان معايير المجتمع تدفع بالفرد لخرق القانون ، ويتمثّل ذلك بقيم وتقاليد المجتمع ، كما هو الحال في جريمتي الثأر وغسل العار ، فالفعل الإجرامي في هذه الأحوال هو فعل يتماثل مع قواعد السلوك المجتمعية في المجتمع الريفي ، بل إنه يؤدي وظيفة مهمة على صعيد المجتمع المحلي ككل وللأسرة التي ينتمي إليها من يقوم بهذا الفعل .

٢- إهمال الأسرة لأبناءها وعدم متابعة سلوكياتهم وتقويم ما هو خاطئ وغير منضبط منها ، قد يدفع بهؤلاء الأبناء إلى ارتكاب السلوك المنحرف ، ومن ثم التوغل في الاختبارات الخاطئة .

(١) : غريب سيد أحمد . المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية . دار الكتب الجامعية . الإسكندرية . ١٩٧٣ ص١٢ .

(٢) : ناهدة عبد الكريم حافظ . المصدر السابق . ص٥٤ .

٣ـ التفكك الأسري هو أحد العوامل المهمة في شعور الأبناء بعدم الاستقرار والتشتت العاطفي والضياع ، مما يجعل الظروف مهيأة للسقوط في مهاوي الانحراف والجريمة .

٤ـ مستوى الأسرة الاقتصادي المتدني قد يدفع بأبنائها الصغار للعمل في مجالات لا تليق بهم ، وقد تؤدي بهم إلى الانحراف أو الجريمة .

ومما سبق يمكن القول ان الأسرة هي القائد الأساس في سلوك الأفراد سواء كان هذا السلوك قويماً أو منحرفاً .

ب . المدرسة : تعد المدرسة ثاني الجماعات المؤثرة في سلوك الفرد ، ففيها يكون التقليد والمحاكاة اللذان يأخذان حيزاً كبيراً في وسائل وأدوات تربية وتعلم الطفل في العائلة ، ويستمران في تنميط سلوك الطفل في بيئة المدرسة ، ولكن المسالة تكون أخطر في هذه المرحلة ، إذ ان التقليد في المدرسة يكون بدون حدود أو قواعد ، ذلك ان المدرسة تظم أفراداً أو جماعات شتى ، وهي على اتصال مباشر بمجتمع الشارع من نواحٍ عديدة ، وما لم تكن إدارة المدرسة موضوعية وحازمة في تطبيق صيغ الانضباط السلوكي . ولا يعني هذا استخدام العنف كوسيلة للضبط . ثم اختيار الهيئة التدريسية الجيدة التي تتسم بالأخلاق الفاضلة والتي يجب ان تحرص على تعليم السلوك السوي ، فقد تشكل المدرسة وسطاً مؤثراً في توجيه الطفل نحو السلوك المنحرف أو الجانح ، فالجماعات التي تتكون في المدرسة من جماعات الأطفال قد تدفع إلى ممارسات خاطئة أو منحرفة عن السلوك الاجتماعي السوي ما لم تنتبه الهيئات التدريسية والإدارة إلى سلوكيات تلك الجماعات وإرشادها نحو السلوك القويم فإنها قد تدفع بهؤلاء الأطفال إلى مهاوي الانحراف والجريمة(١) .

ج جماعات الرفقة (الصداقة) : ان جماعة الرفقة والأصدقاء هي الأخرى لها تأثيرها الواضح في سلوك الفرد ، وبخاصة في مرحلتي المراهقة والشباب ، إذ ان غريزة التقليد تستمر مع الفرد على الرغم من ان الفرد في هذه المراحل يكون أكثر اعتداداً برأيه ويحاول بناء شخصيته المستقلة ، إلاّ ان ذلك لا يمنع ان يستخدم بعض التصرفات السلوكية التي يمارسها بعض أقرانه

مثلا يحاول تقليده ، وعليه فان جماعة الأصدقاء والرفقة قد تكون ذات أثر سلبي على المراهق والشاب قد يدفع به إلى ارتكاب السلوك المنحرف أو الجانح ، وبخاصة إذا ما رافق ذلك تهاون من قبل العائلة في مراقبة السلوك لأبنائها وتقويمه(١) .

(١) : محمد شلال حبيب . مصدر سابق . ص٢٣٥ . ٢٤٢ .

٢. العمل (المهنة) :

مما لا ريب فيه ان العمل هو من أهم ضرورات الحياة ، فهو عصبها ومفتاح المعيشة والبقاء فيها ، والتي يطلق عليها علماء الاقتصاد الوسائل الضرورية للحياة . فالعمل هو شرط وضرورة لكل من يقدر عليه ، ولذا نجد ان جميع الشرائع والنظريات الاقتصادية والاجتماعية تنص عليه . إما فيما يخص موضوعة البحث فان قضية العمل قد تأخذ أبعاداً عدة في علاقتها بالسلوك الإجرامي فمن جهة قد يكون دفع اللأسرة والعوائل التي تزج بأطفالها الصغار إلى العمل في سن مبكرة هو أحد العوامل المهمة التي تؤدي بهم إلى أرتكاب السلوك الإجرامي . وذلك لأن سيئة العمل (الهامشي أو الطفيلي)* هو الشارع عادةً ، الذي يكون مملؤاً بالمغريات والظروف التي قد تدفع بالأطفال نحو السلوك المنحرف أو الجانح أو إلى أرتكاب الجريمة (٢) .هذا من جهة ومن جهة ثانية فان بيئة العمل قد تؤدي بالفرد إلى الانحراف والرذيلة أو إلى أرتكاب السلوك الإجرامي ، إذ ان نوع المهنة وطبيعتها قد تساعد على أقتراف الجريمة ، فالقصابة أو الجزارة مثلاً وصنع الأقفال والمفاتيح هي من هذه المهن التي تساعد من يشتغل بها على أقتراف الجريمة ، فالقصابون وبسبب من ألفتهم لمنظر الدماء ، وذلك لأن أساس عملهم قائم على الذبح وان الاستمرار بهذه المهنة من الممكن ان يجعل فعل الذبح عملاً طبيعياً . لذلك تعد إشارات الإحصاءات الجنائية إلى أرتفاع نسب أرتكاب جرائم القتل بين القصابين ، كذلك لجوئهم إلى استخدام السكاكين والأدوات الجارحة في مشاجراتهم . إما صانعوا الأقفال فقد وجد أرتفاع نسب جرائم التزوير والسرقة بينهم . كما ان هناك حالات أخرى تسهم فيها بيئة العمل في الحث على الجريمة ، وبخاصة في حالات الفشل في العمل أو التقصير فيه ، مثلما ان البطالة عن العمل تعد عاملاً مهماً من عوامل الحث على السلوك المنحرف أو الإجرامي وبخاصة بين الشباب (٣) .

---

(١) : فوزية عبد الستار . المصدر السابق . ص١٧٨ .

(٢) : ناهدة عبد الكريم حافظ . المصدر السابق . ص٥٦ .

*يقصد بها الباحث أعمال مثل بيع السكائر أو السلع أو البضائع الاستهلاكية ومسح الأحذية وغيرها من الأعمال التي لا يتعلم منها الطفل حرفة .

(٣): محمد شلال . المصدر السابق . ص ٢٥٧ .

٣ . البيئة الاجتماعية : . تبدو قيم المجتمع المحلي ، التي تنبع من ضمن بيئته ، ذات أثر فاعل في صنع شخصيات الأفراد وبلورة سلوكهم وتجعله مميزاً عن غيره من المجتمعات . فالبيئة تلعب دوراً رئيسياً في صياغة قوالب النظام الاجتماعي وبلورة العلاقات الاجتماعية . فالمجتمع المحلي الزراعي يختلف في قيمه وأعرافه ومعايير أخلاقه عن قيم وأعراف المجتمع المحلي في المدينة .

وفيما يخص موضوع البحث فان إيكولوجيا (البيئة الاجتماعية) المجتمع المحلي تبدو ذات أثر واضح في تجسيد أنماط الجريمة ، فجرائم سرقة المواشي وحرق المزارع هي جرائم يختص بها المجتمع الريفي ، كما ترتفع نسب جرائم الثأر في المجتمعات المحلية الريفية ، بينما تنتشر جرائم سرقة السيارات والتزوير والابتزاز والسطو المسلح في المدينة عادةً هذا من جانب ، ومن جانب أخر فان بيئة المجتمع المحلي تحدد نسب أرتكاب الجريمة ، إذ ترتفع هذه النسب في بيئة المدينة بينما تقل في بيئة الريف ، وهناك العديد من العوامل التي تسهم بفعالية في النسب المرتفعة للجريمة التي ترتكب في المدينة وأهم هذه العوامل هي : .

١ . الكثافة السكانية العالية في المدينة مقارنة بالريف ، مما يؤدي بدوره الى زيادة نسب الجريمة حسب قانون النسبة والتناسب . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان فرص تقليد ومحاكاة السلوك المنحرف تزيد هي الأخرى في المدينة عنها في الريف .

٢ . ان التقدم الحضاري وتعقد الحياة في المدينة بما هو عليه في الريف . هما عاملان مهمان من عوامل أرتفاع نسب الجريمة فيها . فالتقدم الحضري الذي ضاعف الحاجات والرغبات ، مثلما وفر العديد من أماكن الترفيه والمتعة (كالنوادي ودور السينما ... وما إلى ذلك)

٣ . ان تعقد الحياة في المدينة مقارنة بما هي عليه في الريف يعد عاملاً مهماً من عوامل أرتفاع نسب الجريمة . فبيئة المدينة تتسم بالتعقيد ، إذ أن العلاقات الاجتماعية فيها تحكمها المتعة والمصلحة الشخصية أكثر من العلاقات العاطفية والانفعالية ، وبخاصة على مستوى الأسرة وجماعات الرفقة ، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار العاطفي بالنسبة للأفراد .وبالتالي قد يدفع بهم إلى أرتكاب السلوك الإجرامي لمواجهة ذلك . إما في المجتمع الريفي فان حميمية العلاقات الشخصية وبساطة حياتها من الأشياء التي تجعل أبناء الريف أكثر استقراراً من الناحية الانفعالية (١) .

---

(١) : محمد شلال . المصدر السابق . ص ٢٥٧

الفصل الرابع

الجريمة في المجتمع

الريفي

المجتمع الريفي :

تتميز الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي بخصائص تفرقها عن تلك التي تتسم بها الحياة الاجتماعية في الحضر، ، فالمجتمع الريفي طبقاً لذلك هو (المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم) (١) . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يُعتمد التعريف الإحصائي للمجتمع الريفي كي يسهل على القائمين بالتعداد السكاني ان يحددوا في جداولهم المناطق الريفية ، ويعتبرون المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن (٢٥٠٠) نسمة ، وإذا زاد على ذلك فهو مجتمع غير ريفي وإن اشتغل بالزراعة .

وقد اقتضى هذا التعريف بطبيعة الحال استخدام عدة تسميات للمجتمعات ، فهناك المجتمع الريفي غير الزراعي والمجتمع الزراعي غير الريفي ، وطبقاً لهذا التعريف نجد الريف لا علاقة له بالمهنة بل هو مجرد اصطلاح له مدلول إحصائي تبعاً لعدد السكان ، وان كان الغالب بطبيعة الحال { ان المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن ألفين وخمسمائة نسمة هي مجتمعات تغلب عليها مهنة الزراعة(٢) } .

أما الدراسات الاجتماعية العربية فهي تستخدم أحيانا تعاريف تبنيها على أسس اقتصادية تعتمد على تقسيم العمل ، وكذلك تعتمد على التوزيع الإداري باعتبار المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقع خارج مركز المدينة (عدا سكان البادية) ، ومن هذه التعريفات يتبين لنا إنها تعتبر كمؤشر بأن

علم الاجتماع الريفي يعتبر علم دراسة السكان ، وقد تناول ذلك كل من الدكتور غريب والدكتور عبد المعطي في كتابهما (علم الاجتماع الريفي والحضري)(٣) . ونظرا لتطور الدراسات حول علم الاجتماع الريفي إلاّ انه يعتبر علم حديث النشأة ، وقد ظهرت الدراسات فيه حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر .

أما في أوربا فقد عرفه (أميل دوركهايم) في معرض حديثه عن المجتمع الريفي طبقاً لآلية علاقة سكان الريف مع البيئة الريفية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية ، فرأيه {ان المجتمع يتسم بعلاقات تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد هذا المجتمع تلقائياً ويستجيبون لبعضهم ميكانيكياً

---

(١) : غريب سيد أحمد . علم الاجتماع الريفي . مصدر سابق . ص٦ .

(٢) : علي فؤاد أحمد . علم الاجتماع الريفي . دار الثقافة والعلوم المصرية . القاهرة . ١٩٦٠ . ص٣٩ .

(٣) : غريب سيد أحمد وعبد المعطي السيد . علم الاجتماع الريفي والحضري . الإسكندرية . ١٩٨٨ . ص٧ .

، وهناك على الطرف الآخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجابتها وتماسكها(١) }.

أما في العراق . فقد لاقى علم الاجتماع الريفي أهتماماً كبيراً حيث توفرت له الحياة العلمية والعقول المفكرة وذلك لسعة قطاع الريف في المجتمع العراقي وتداخله الضاغط في مجتمعات المدن نتيجة الهجرات الكثيرة والمتتالية التي ساهمت في نقل القيم الريفية إلى مجتمعات المدن حيث أصطلح على ذلك ب(تريف المدن) ونظراً للظروف التي واجهت الكثير من سكان ريف العراق التي اضطرتهم إلى ترك أراضيهم والتي أحدثت نتيجة لذلك بعض التغيرات في بعض جوانب الحياة السياسية والاجتماعية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي : .

١ . زيادة ملوحظة في عدد سكان الريف .

٢ . تفكك الروابط العشائرية وبقاء خيوط العلاقة متصلة بمتطلبات الحاجة .

٣ . زوال الكثير من التقاليد البالية .

٤ . أتساع أفق رجل الريف العراقي وتغير نظرته للحياة بدخول وسائل الأعلام والاتصالات الحديثة .

ان المجتمع الريفي (كما ذكرنا سابقاً) له خواص تميزه عن المجتمع المدني وسنتطرق إلى هذه الخواص كما يلي : .

١ . وضوح البيئة الطبيعية وتقديس الأرض : . نجد ان البيئة الطبيعية واضحة وضوحاً كبيراً في المجتمع الريفي من خلال معرفة الفرد الريفي بالمواسم البيئة وتعدد فصول السنة وارتفاع وانخفاض درجة الحرارة . وما إلى ذلك ، وكذلك نجد ان الأرض لها سلطانها الأول لأن الفرد الريفي يجد فيها حياته ، وينظر لها نظرة تقديس ، فهو يميل إلى افتراشها واستخدامها في بناء مسكنه بما تجود به الطبيعة عليه ، وهي مصدر رزقه وقد تكون سبب له في التفكير القدري وتعلقه بالقضاء والقدر .

٢. سيادة الطابع الزراعي في الإنتاج :. من الأمور المسلّم بها ان العمل الزراعي هو العمل الرئيسي في الريف العراقي وإن اعتمد بعضهم على أعمال حضرية أخرى قد لا تكون لها صلة بالإنتاج الزراعي ، إلاّ إنها تجلب مورداً اقتصادياً .

---

(١) : المصدر السابق . ص١٠٠ .

٣. العزلة والالتفاف حول الذات :. تعتبر العزلة والتباعد من أوضح خصائص المجتمع الريفي العراقي ، ولهذه الصفة أثر كبير في نوع الحياة بالقرية وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها .

٤ـ ضعف الاتصالات الخارجية :ـ تكون الأسرة أشد تماسكاً ، وان مكانتها الاجتماعية أكثر متانة عما هي عليه في المجتمع الحضري ، لذا فان هذه العلاقات الحميمة تمنح أعضائها ارتباطاً كبيراً يحد من اتصالاته الخارجية الأخرى .

٥ـ سيطرة الأسرة وضعف النزعة الفردية :ـ نتيجة لطبيعة الحياة وتقسيم العمل في المجتمع الريفي تكون للأسرة شخصيتها الفردية الذاتية ، فإذا كانت تعادي شخصاً معيناً فهي تعادي أسرته أيضاً .

٦ـ ضعف التخصص :ـ من الواضح في المجتمع الريفي ظاهرة ضعف التخصص في العمل الزراعي الذي لا ينفصل عن كافة النظم المعروفة ، فالقائم بالعمل الزراعي يكون ملماً بكافة جوانب العملية الزراعية .

٧ـ تشجيع زيادة النسل :ـ وذلك من خلال زيادة تعدد الزوجات ، وكذلك ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة لضعف الرعاية الصحية ، ومن الظواهر الواضحة في المجتمع الريفي ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات ، وزيادة احتمال الحمل لعدم وجود وسائل الترويح / إضافة إلى قلة استخدام وسائل منع الحمل والنزوع لزيادة الأولاد للقوة والعمل .

المجتمع الريفي :

تتميز الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي بخصائص تفرقها عن تلك التي تتسم بها الحياة الاجتماعية في الحضر، ، فالمجتمع الريفي طبقاً لذلك هو (المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم)[1] . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يُعتمد التعريف الإحصائي للمجتمع الريفي كي يسهل على القائمين بالتعداد السكاني إن يحددوا في جداولهم المناطق الريفية ، ويعدون المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن (٢٥٠٠) نسمة ، وإذا زاد على ذلك فهو مجتمع غير ريفي وإن اشتغل بالزراعة .

وقد اقتضى هذا التعريف بطبيعة الحال استخدام عدة تسميات للمجتمعات ، فهناك المجتمع الريفي غير الزراعي والمجتمع الزراعي غير الريفي ، وطبقاً لهذا التعريف نجد الريف لا علاقة له بالمهنة بل هو مجرد اصطلاح له مدلول إحصائي تبعاً لعدد السكان ، وان كان الغالب بطبيعة الحال { إن المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن ألفين وخمسمائة نسمة هي مجتمعات تغلب عليها مهنة الزراعة[2] } .

أما الدراسات الاجتماعية العربية فهي تستخدم أحيانا تعاريف تبنيها على أسس اقتصادية تعتمد على تقسيم العمل ، وكذلك تعتمد على التوزيع الإداري كون المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقع خارج مركز المدينة (عدا سكان البادية) ، ومن هذه التعريفات يتبين لنا إنها تعتبر كمؤشر بأن علم الاجتماع الريفي يعد علم دراسة السكان ، وقد تناول ذلك كل من الدكتور غريب والدكتور عبد المعطي في كتابهما (علم الاجتماع الريفي والحضري)[3] . ونظرا لتطور الدراسات حول علم الاجتماع الريفي إلاّ انه يعد علم حديث النشأة ، وقد ظهرت الدراسات فيه حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر .أما في أوربا فقد عرفه (أميل دوركهايم) في معرض حديثه عن المجتمع الريفي طبقاً لآلية علاقة سكان الريف مع البيئة الريفية سواء الاجتماعية أم الاقتصادية ، فرأيه {إن المجتمع يتسم بعلاقات تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد هذا المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكياً،

---

(١) : غريب سيد أحمد . علم الاجتماع الريفي . مصدر سابق . ص٦ .

(٢) : علي فؤاد أحمد . علم الاجتماع الريفي . دار الثقافة والعلوم المصرية . القاهرة . ١٩٦٠ . ص٣٩.

(٣) : غريب سيد أحمد وعبد المعطي السيد . علم الاجتماع الريفي والحضري –الإسكندرية ١٩٨٨ ص٧ .

وهناك على الطرف الآخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجابتها وتماسكها[1] }.

أما في العراق . فقد لاقى علم الاجتماع الريفي اهتماما كبيراً حيث توفرت له الحياة العلمية والعقول المفكرة وذلك لسعة قطاع الريف في المجتمع العراقي وتداخله الضاغط في مجتمعات المدن نتيجة الهجرات الكثيرة والمتتالية التي ساهمت في نقل القيم الريفية إلى مجتمعات المدن حيث أصطلح على ذلك ب(تريف المدن) ونظراً للظروف التي واجهت الكثير من سكان ريف العراق التي اضطرتهم إلى ترك أراضيهم والتي أحدثت نتيجة لذلك بعض التغيرات في بعض جوانب الحياة السياسية والاجتماعية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي : .

١ . زيادة ملحوظة في عدد سكان الريف .

٢ . تفكك الروابط العشائرية وبقاء خيوط العلاقة متصلة بمتطلبات الحاجة .

٣ . زوال الكثير من التقاليد البالية .

٤ . أتساع أفق رجل الريف العراقي وتغير نظرته للحياة بدخول وسائل الأعلام والاتصالات الحديثة . إن المجتمع الريفي (كما ذكرنا سابقاً) له خواص تميزه عن المجتمع المدني وسنتطرق إلى هذه الخواص كما يلي : .

١ . وضوح البيئة الطبيعية وتقديس الأرض : . نجد إن البيئة الطبيعية واضحة وضوحاً كبيراً في المجتمع الريفي من خلال معرفة الفرد الريفي بالمواسم البيئة وتعدد فصول السنة وارتفاع وانخفاض درجة الحرارة . وما إلى ذلك ، وكذلك نجد إن الأرض لها سلطانها الأول لأن الفرد الريفي يجد فيها حياته ، وينظر لها نظرة تقديس ، فهو يميل إلى افتراشها واستخدامها في بناء مسكنه بما تجود به الطبيعة عليه ، وهي مصدر رزقه وقد تكون سبب له في التفكير القدري وتعلقه بالقضاء والقدر .

٢. سيادة الطابع الزراعي في الإنتاج :. من الأمور المسلّم بها إن العمل الزراعي هو العمل الرئيسي في الريف العراقي وإن اعتمد بعضهم على أعمال حضرية أخرى قد لا تكون لها صلة بالإنتاج الزراعي ، إلاّ إنها تجلب مورداً اقتصادياً .

---

(١) : المصدر السابق. ص١٠٠ .

٣. العزلة والالتفاف حول الذات :. تعد العزلة والتباعد من أوضح خصائص المجتمع الريفي العراقي ، ولهذه الصفة أثر كبير في نوع الحياة بالقرية وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها .

٤ـ ضعف الاتصالات الخارجية :ـ تكون الأسرة أشد تماسكاً ، وان مكانتها الاجتماعية أكثر متانة عما هي عليه في المجتمع الحضري ، لذا فان هذه العلاقات الحميمة تمنح أعضائها ارتباطاً كبيراً يحد من اتصالاته الخارجية الأخرى .

٥ـ سيطرة الأسرة وضعف النزعة الفردية :ـ نتيجة لطبيعة الحياة وتقسيم العمل في المجتمع الريفي تكون للأسرة شخصيتها الفردية الذاتية ، فإذا كانت تعادي شخصاً معيناً فهي تعادي أسرته أيضاً .

٦ـ ضعف التخصص :ـ من الواضح في المجتمع الريفي ظاهرة ضعف التخصص في العمل الزراعي الذي لا ينفصل عن النظم المعروفة كافة ، فالقائم بالعمل الزراعي يكون ملماً بجوانب العملية الزراعية كافة.

٧. تشجيع زيادة النسل :ـ وذلك من خلال زيادة تعدد الزوجات ، وكذلك ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة لضعف الرعاية الصحية ، ومن الظواهر الواضحة في المجتمع الريفي ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات ، وزيادة احتمال الحمل لعدم وسائل الترويح فضلا عن قلة استخدام وسائل منع الحمل والنزوع لزيادة الأولاد للقوة والعمل .

٨ . إنخفاض نسبة الأنحراف والجريمة : . تزداد نسبة الجريمة مع زيادة نسبة الأتصال وسعة المجتمع ، لأن ذلك يكثر حركة التنقل ويمحو الاستقرار والانسجام والتناسق بين سكانها ولذلك فان إنخفاض نسبة الأنحراف والجريمة في الريف يعود إلى وجود الأستقرار والأنسجام والتماسك بين أفراد المجتمع الريفي .

٩ . إنخفاض مستوى الحياة الاقتصادية : . من المعروف إن الحياة في المجتمع الريفي يغلب عليها طابع السكون والأستقرار . ومن الأسباب الأقتصادية المؤثرة ، وجود عدد من الملاكين الكبار في المدينة وأستغلالهم عائدات الأرض في إنشاء مشاريع اقتصادية في المدينة وعدم استخدامها في تطوير المجتمع الريفي .

١٠ . ضآلة الشعور الطبقي : . ينخفض الوعي الطبقي في الريف وينخفض تأثرهم في العمل السياسي الواضح وذلك لتداخل علاقات الإنتاج مع العلاقات الاجتماعية بشكل يصعب فصله لتحقيق النشاط السياسي والأنشطة الأخرى .

١١ . أيدلوجية متأرجحة : . تتأرجح أيدلوجية وسلوك الشخص الريفي ، بين عقدتي النقص والتعالي وسيطرة الأفكار الخرافية والأنماط السلوكية المتخلفة ، فمن جهة يشعر الفرد الريفي بالنقص

أمام الفرد الحضري ومن جهة أخرى يشعر بالتعالي عن بعض الأعمال التي يقوم بها بعض الأفراد في المجتمع الحضري .

١٢ . يتسم المجتمع الريفي بضعف الفعاليات الحديثة ، وذلك يرجع إلى ظروف بيئية تتعلق بطرق التعليم والمستوى الصحي ووسائل الأتصال .

عوامل الإجرام في الريف العراقي : .

تختلف طبيعة الإجرام في الريف عنها في المدينة فالإجرام في الريف تحركه العلاقات الشخصية أغلب الأحيان وقلما يكون الإجرام هو الكسب المادي وذلك بسبب التضامن بين أفراد المجتمع الريفي ، بما لا يجعل للحاجة المادية الملحة وجود فاعل ، ولأن الفلاح بطبيعته قانع برزقه صابر يرضيه القليل وعلى هذا فالإجرام في الريف تدفعه عوامل أخرى تجعل موضوعه دائماً الأشخاص كالقتل والضرب وهو إن وقع في بعض الأحوال على المال فلا يكون الهدف هو الكسب المادي فقط . وفي المدينة حيث الروابط والتقاليد ضعيفة لذلك يكون الصراع على كسب العيش ولا يجاد قوته ومن لا يعمل يحتاج إلى المال فغالباً ما يلجأ إلى الجريمة لاسيما بدافع الاستجابة لمغريات المدينة ووسائل المتعة التي غالباً ما تكون متوفرة بالمدينة . إما وسائل أرتكاب الجريمة فهي الأخرى تختلف عن المدينة إذ إن جرائم الريف ترتكب بالآت وأدوات تختلف عن مثيلاتها في المدينة إضافة إلى شدة العنف والقسوة التي تمثل أمتثالاً لقيمه الأخذ بالثأر المتعارف عليه في الريف مثلاً يتم القتل بالآت حادة يستخدمها الفلاحون في أعمالهم اليومية كالفأس والطبر وما إليها إضافة إلى توفر الأسلحة النارية التي يسهل حملها وحيازتها في الريف ومن الملاحظ إن القتل غيلةً وغدراً ، دون إن ينتبه إليه المجني عليه سلفاً ولا يستطيع الدفاع عن نفسه. لذا فان معرفة عوامل الإجرام في الريفي العراقي توجب بيان الجرائم الغالبة الوقوع فيه ويمكن تحديد الدوافع تبعاً لذلك فكما ذكر سابقاً أكثر الجرائم وقوعاً في الريف العراقي هو ما كان موجهاً ضد الأشخاص وهو الشروع بالقتل والضرب المؤدي إلى الموت والضرب الذي ينشأ عنه عاهة مستديمة وتأتي بعدها جرائم أتلاف المزروعات والحريق وقتل الماشية ، ويمكن لنا أن نقول بان أهم عاملين للإجرام في الريف العراقي وهما التمسك بالقيم والأعراف الريفية الناتجة عن الجهل ، إضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية .

١ . الجهل : . ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن الجهل هو العامل الأساسي للإجرام في الريف ، فقد تبين إن اغلب المجرمين من الأميين ولا نعني بهذا إن الجهل يؤدي دائماً الى الإجرام ، لكنه يعد

عاملاً مساعداً لارتكاب الجريمة . فالفلاح نتيجة لجهله يعيش أسير التقاليد والمعتقدات والقيم والأعراف التي أصبحت راسخة بذهنه ومقترنة بشخصيته وأصبحت لها قوة تفوق قوة القانون ، فكما ذكر إن من أخطر القيم هي قيمة الأخذ بالثأر ويكون أساسها هي الفجوة بين الفلاح وأجهزة الحكومة .ولهذا فان من المسائل التي تلفت أنظار المحققين في جرائم القتل والشروع به دون ترك دليلاً جنائياً ، فالمحقق يستدل بأن أهل المجني عليه وباقي أفراد القرية قد يعلمون من هو القاتل ولكن لا أحد يقوم بالإدلاء بشهادته أو معلوماته لكي يستتر على الجاني ولا تمضي فترة زمنية آلا ويسقط أحد أفراد عائلة الجاني قتيلاً . وهذا لو فرض وان استطاعت السلطات الحكومية وضع يدها على الجاني فان أهل المجني عليه يتربصون الفرص للأنتقام منه أو من أحد ذويه حتى لو كان في قبضة العدالة أحياناً . وهنا نلاحظ ظاهرة وجود عدد من محترفي القتل من أبناء العشيرة يدفع لهم مبلغاً من المال لقاء إجرامهم (مرتزقة) ، حيث يقوموا بعملية القتل ، هذا في حالة عدم وجود من يتمكن من أخذ الثأر في عائلة القتيل فالمهم إن يأخذ الثأر وتعتبر هذه الحالة في نظر القانون من أخطر الجرائم . ولاشك إن الجهل وترسخ القيم هما السبب في ذلك .

٢ . سوء الأحوال الاقتصادية : . وهو العامل الثاني في سبب أرتكاب الجرائم في الريف ولايقصد به حاجة الفلاح الاقتصادية في أرتكاب الجريمة للحصول على المال ، أنما يعني ذلك سوء الأوضاع بصورة عامة في المجتمع كسوء النظام وأستغلال الملاكين الكبار .. الخ . فمثلاً نجد الفلاح مرتبطاً بأرضه التي يزرعها ويعتبرها المصدر الوحيد لرزقه وتتوقف عليها حياته والتي قد تستغل من قبل آخرين(كبار الموظفين والسياسين وغيرهم) فانه في سبيل ذلك لا يتورع أرتكاب أي جريمة . لهذا نرى إن أخطر الجرائم ترتكب بسبب الخلاف حول الإيجار أو العقد أو حدود الأرض الزراعية أو تقسيم المحصول والحصة المائية ومناطق الرعي وغيره .

ومن الملفت للنظر في المجتمع الريفي العراقي هو غلبة الموارد الاقتصادية غير الزراعية التي أثرت في تغير قيم رجل الريف ونظرته للأرض والتي كانت من الثوابت (الأرض كالعرض) فقد لوحظ إن الكثير من القرويين يوافقون على بيع أرضهم الزراعية وأستثمارها في مشاريع أخرى تحقق لهم المزيد من الفوائد المادية .

القيم العشائرية والجريمة .

إن العشائر في المجتمع العراقي قد قسمت حسب طبيعة العمل وقد أورد الباحث حنا بطاطو العشائر في دراسته المستفيضة عن المجتمع العراقي فذكر بان العشائر في المجتمع العراقي قسمت حسب طبيعة العمل على : .

١ . الفلاحين .

٢ . معدان (سكان الاهوار) .

٣ . شاوية (رعاة الغنم) .

٤ . أهل الإبل . [١]

وأورد أيضاً إن العشائر العراقية الريفية تميزت عن العشائر البدوية بأنها أستقرت في الأرض احترفت الزراعة . ولكن على الرغم من هذا الاستقرار فان العشائر العراقية لم تتخلص من سطوة القيم البدوية الموروثة التي حاربها الفكر الإسلامي منذ سنيه الأولى ، فما زالت مجموعة من القيم السلفية تسود مجتمع القرية العراقية ،وغالباً ما تلقي بالفرد الريفي في أرتكاب الجريمة دون أرادة منه ويكاد يكون منقاداً آلياً إلى ارتكابها . ومن هذه القيم : .

١ . العصبية القبلية : . يمثل رجل العشيرة الريفي ما طبعت عليه العشيرة من مثل عليا وما أتخذه من شعار ، فالفرد العشائري يتحمل المسؤوليات مهما كانت ولأي غرض نشأت سواء كانت مادية كأداء الغرامات والديات أو تقديم المعونة والسلاح أو تكون معنوية كالكرامة والشرف الأعلى الذي يمثله ما أرتبطت به العشيرة من ألتزامات ويتحمل نتائجها ويشاركهم في السراء والضراء ويكون وفياً لأفراد عشيرته كل الوفاء فأذا أتهم أحد أفراد عشيرته بحادثة قتل أو أي جريمة أخرى فيكون هو شاهد دفاع فاذا كان العكس فهو شاهد إدعاء وهذه الحالة من

---

(١): حنا بطاطو . مصدر سابق . ص١١٣ .

شأنها إن تربك تحقيقات الشرطة وتحير المحاكم وقد تضيع العدالة في هذه الحالة وكثيراً ما يبرأ منهم وهو مجرم في الحقيقة .

٢ . النجدة : . بحيث ينجد الفرد الريفي أياً كان من عشيرته عند الطلب إيفاءً بالتقاليد سواء كان الطلب عن حق أو باطل فهو يهب لنجدة من يطلب النجدة بصورة لا شعورية وبدون أي تردد خاصة إذا سمع نداء النجدة الخاص بعشيرته إذ إن لكل عشيرة نداء خاص

تتميز به عن العشائر الأخرى ، فالفرد العشائري ملم بالنداءات الخاصة بالعشائر المخالفة والمخاصمة .

٣ . الدخالة أو الحماية : . عندما يطلب الفرد الحماية (الدخالة) من عشيرة أخرى يجب على تلك العشيرة مهما كانت ظروف إيوائه والمحافظة عليه من دون أي قيد أو شرط ، ويستفيد اللأجيء الدخيل من جميع تقاليد وسجايا العشيرة التي لجأ إليها بلا أعتبار إلى طبيعة وخطورة السبب الذي طلب الدخالة من أجله وأي إخلال في هذا الحق يعد من الأعمال المشينة التي توصم بها العشيرة أجمع .

٤ . الثأر : . إن أخذ الثأر من القيم المتأصلة في المجتمع الريفي فالفريق المعتدى عليه يحاول جاهداً إن يأخذ بثأره بكل وسائل الانتقام ليحافظ على شرف عائلته وكرامته لدى العشيرة ونفوذه الاجتماعي وقد ينشأ الطفل على حب الانتقام منذ نعومة أظافره ، وبذلك تتأصل عنده حب الأخذ بالثأر .

٥ . الغزو : . إن الغزو يعتبر كقيمة لكسب المال ولاسيما من العشائر المعادية ، ويعد ذلك رجولة ، وخاصة إذا تم بلا سفك دماء وقد لا ينظر إلى السارق نظرة إكبار بأرتفاع ثمن المسروقات . وإنما الملاحظ إن الغزو يتخذ كشعار لإظهار قوته وشجاعته ووصم العشيرة المسروقة بالجبن أو بالخوف . وهذه العادة مكتسبة من قيم المجتمع البدوي وقد إنحسرت بشكل ملحوظ في الوقت الحاضر وتكاد تقتصر على حالات قليلة جداً .

٦ . الدفاع عن شرف المرأة : . إن الدفاع عن شرف المرأة هو عبارة عن الدفاع عن شرف العائلة والعشيرة أيضاً . فكل فرد من أفراد العائلة في المجتمع الريفي مسؤول عن شرف وطهارة نساءها فلا مفر للمرأة إذا خرجت عن الطريق السوي من القتل وقد يخاطر أفراد عائلتها بحياتهم حتى لا تلحق به وصمة العار وإذا ابتليت بها عائلة فأنها تبقى تعاني من تلك الفعلة أجيالاً متعاقبة و لا يغسلها إلا القضاء على المسبب لها وحالات النهي عن الزواج بين الاقارب والمشاكل التي قد تنجم عنها من حيث الامتثال ام الخصومة المستمرة .

٧ . قيم الحرية : . الحرية هي ضرورة لازمة للفرد الريفي في العراق ويقوده ذلك في أغلب الأحيان إلى عدم الاعتراف بسلطة الحكومة وألا فيكون هذا الاعتراف منه على مضض ، فهو يكره التجنيد الإجباري ويتملص من الضرائب على الرغم من ملاءمة طبعه كرجل محارب فهو مسلح

بالدفاع عن نفسه عندما تعمد السلطة في القبض عليه ، وبعض الهاربين من الخدمة العسكرية قد يصبحون مجرمين ، فالجندي الهارب يضطر إلى حمل سلاحه وترك أرضه والترصد للسلطات الحكومية واستعمال السلاح ضدها .

٨ . ملكية الأرض : . تعد ملكية الأرض هي غاية رجل الريف فكما ذكرنا إن للأرض تأثير قدسي على الفلاح العراقي وهو على أستعداد للدفاع عنها بكل ما أوتي من قوة ، فقد يقع في أحضان جريمة قتل أو يضطر إلى أرتكاب جرائم أخرى كالرشوة والابتزاز بالقوة أو القسم الغليظ بأي يمين حتى لا يفرط بشبر منها ، ولكن في السنين الأخيرة لوحظ إنخفاض في هذا الاستعداد وحلت بدله تقديرات أقتصادية في تقسيم الموارد التي تدرها الأرض أو المشاريع البديلة .

البيئة الطبيعية والإجرام في المجتمع الريفي : .

لقد لوحظ إن الخط البياني لحوادث الإجرام يصل إلى القمة في شهري تموز وآب وينخفض الى أدنى مستوياته في شهري أيلول وتشرين الأول ومنه يمكن إن يقال أن حدة الأجرام تزداد في الصيف ثم تهبط في الخريف والشتاء لترتفع مجدداً في الربيع . [١] وقد يتبادر إلى الذهن إن هناك علاقة بين حرارة الجو وكثرة الإجرام ولاسيما الجرائم التي تخص الأشخاص والأموال . وقد ظهر رأي بعض المختصين في هذا الشأن مفاده إن ارتفاع درجة الحرارة يؤثر على نفسية المرء فيكون

ميالاً إلى أعمال العنف والتصرفات المختلة التوازن كالاعتداء على الغير والاغتصاب الجنسي والانتحار ، وذلك لأن الغيظ يضعف قوة الأعصاب على المقاومة مع مضاعفة قوة الانفعال والعاطفة.[٢] والواقع إن هناك مجموعة من الأسباب التي يمكن إن تمنحنا تفسيراً علمياً كما ذكرها عارف العطار في كتابه (الإجرام في ريف العراق) إذ يعزو ذلك الى عوامل اجتماعية واقتصادية لها علاقة مباشرة بطبيعة أعمال الفلاح ووضعه المادي . فكما هو معلوم إن الفلاح يمكن إن يبدأ بزراعة أرضه في تشرين الأول وينضج زرعه في نيسان ثم يقع الحصاد في مايس أو حزيران ليجمعه في مكان يسمى (المحلة) في آب لتقسيمه بين مستحقيه من شركائه أو مالكي الأرض وفي الوقت عينه تبدأ زراعة بعض المحاصيل الصيفية التي تنضج في أيلول أو تشرين الأول . ومن هذه التوقيتات الزراعية يمكننا إن نستنتج ما يلي : .

١ . يكون الفلاح في هذه الأشهر الحارة ذو دخل مالي يمثل الذروة التي يمر بها وضع الفلاح وفيها يسدد ديونه ويكثر ذهابه للمدينة فيحتك مع التاجر الدائن أو الملاك الذي يريد حقه وآخرين مثلهم كثيرين وهي لقاءات قد تتأجج فيها خلافات تسبب حدوث الخطأ الذي يقود إلى الجريمة .

٢ . وجود أكوام المحصول اليابس يوفر فرصة ملائمة وسهلة للأنتقام عن طريق حرق محصول العدو أو سرقته .

---

(١) : عارف العطار . الإجرام في ريف العراق . بغداد . ١٩٦٣ ص١٨٨ .

(٢): رمسيس بهنام . علم إجرام . ج١ مكتبة المعارف . ١٩٦١ . ص٨٩ .

٢ ـ تطغى شحة المياه صيفاً على ريف العراق مما يقلق الفلاح على محصوله أو حيواناته ومن شأن هذا القلق إن يدفعه إلى خصومات كثيرة حول الحصة المائية أو الأعتداء على قوانين دوائر الري الحكومية وقد يصل الحد إلى تخريب السدود والجداول ومنظومات الري الميكانيكية .

٣ . طول ساعات النهار صيفاً يجعل الفلاح كسولاً طيلة النهار فيضطر إلى أخذ قسط من الراحة وافراً مما يجعله يقظاً وقت الليل فينتهز الفلاح فرصة ملائمة الجو وأنتشار الظلام لتهديد من لهم عداوة أو يعمد إلى حرق مزروعاتهم أو الأغارة على مواشيهم .

إن الإجرام في المناطق الريفية ما هو آلا حصيلة تخلف كل الجهات مجتمعة فمن عدم ملائمة القوانين لعادات السكان الريفيين الى إهمال المؤسسات الاجتماعية والحكومية إن وجدت وعدم الأهتمام الجدي بتطوير المجتمع الريفي لتطلع إلى المدينة والحضارة إلى تعسف الإدارة الحكومية سواء كانت السلطات الإدارية أو العدلية أو أجهزة الشرطة في معاملة المجرم الريفي إضافة إلى الفساد المنتشر (في هذه الإدارات وعدم تقديرها الاعتبارات الاجتماعية والنفسية في تطبيق العدالة المسايرة للزمن الحديث في رعاية المجرم الريفي كأنسان) .[1] فنظرة سريعة إلى طبيعة العائلة في الريف العراقي تقودنا إلى حاجة ملحة في توفير الدولة لاختصاصات جدية في علم الاجتماع تتبنى مشروع النهوض بتركيبة هذه العائلة نحو حياة منظمة تبعد شبح الجريمة عن أجوائها . فالعائلة الريفية مكونة من أفراد قد يتجاوز عددهم مجموعة من العوائل التي تقطن في المدينة فلا غرابة إن نجد العائلة التي تتألف من الزوج والزوجة وأبنائهما وزوجاتهم وأبنائهم بأقتصاد مشترك وتحت رئاسة أكبر الرجال سناً وهو ما يُعرف بالعائلة المتحدة أو المشتركة (goint family) وقد يعيشون في بيوت متقاربة مؤلفين ما أصطلح عليه العائلة الممتدة (Extend .family) أو يؤلفون من الأشقاء المتزوجين والراغبين بالعيش سوية بعد وفاة والدهم ويكون الأخ الأكبر هو المسؤول عن العائلة التي تعرف بالعائلة المركبة (Compound .family) وقلما نجد عائلة بسيطة (Elementary. family) في ريف العراق. [2]

---

(١) : عماد الجواهري . تاريخ مشكلة الأراضي في العراق . دار الحرية . بغداد . ١٩٧٨ . ص٩٢ .

(٢) : عبد علي سلمان . المجتمع الريفي في العراق . بغداد . ١٩٨٠ . ص ٧٦ .

طبيعة الجرائم في ريف العراق وأنواعها .

لقد ذكر الدكتور علي الوردي في معرض حديثه عن القيم العشائرية في الريف العراقي (تحتوي الكثير من الظلم خذ مثلاً عادة الثأر غسل العار والاهتمام المفرط بالأنساب ، فهذه القيم تؤدي إلى سقوط الكثير من الضحايا دون إن يكون لهم ذنب قاموا به بأنفسهم) .[1]

وقد كشفت الدراسات إن بعض مجرمي الريف لا يعدون أنفسهم مجرمين كما أنهم لا يعترفون إن ما أرتكبوه من أفعال هو جرائم بل لا يعدو إن يكون التزاماً أكتسبوها كثوابت لحياتهم لا يمكن

الإخلال بها تحت أي تغير ، لكن القوانين التي سنت لا تصغي إلى لحن إبن الريف وتبريراته لأرتكاب الفعل الجرمي فالقانون هو القانون ومن يخالفه هو مجرم . أما هذه الجرائم فهي : .

١ . القتل : .

كما ذكر سابقاً إن جرائم القتل هي أكثر الجرائم أرتباطاً في الريف العراقي وتكون الجريمة في أغلب الأحيان بواسطة سلاح ناري الذي قد لا يخلو منه بيت ريفي ، وقد يستخدم سلاح آخر هو ما يستخدمه رجل الريف في عمله وتكون عادةً تلك الجريمة منفذة بقسوة وعنف ، وقد لوحظ إن الوسائل الأخرى في أرتكاب جريمة القتل قليلة الاستعمال في الريف العراقي فلم تسجل جريمة قتل باستخدام السم والمواد الكيماوية آلا بشكل نادر جداً . وعادةً ما يكون القتل من أجل الثأر أو غسلاً للعار وقد يكون لأسباب لا يمكن إن تصدق ، فمجرد خلاف بسيط حول الدور في السقي أو تقسيم المرعى يتحول إلى معركة تزهق بها الأرواح .

٢ . جريمة التهديد : .

يهدد طالب الحق خصمه لإرغامه على أطاعة العرف في تقديم الحقوق ، ويكون التهديد قولاً أو عملاً أو إطلاق النار ليلاً على بيوت الخصم وهو أول إشارة للعداء أو الأنتقام ، وقد تكرر هذه العملية مرتين أو ثلاث مرات فأذا لم يستجب الخصم لمطالبة الحق كأن يرسل إليه رسولاً لطلب فترة زمنية ويهيئ نفسه لأستقبال وفد للمصالحة وتقديم التعويض (الفصل)

---

(١) : د. علي الوردي . في الطبيعة البشرية . الأردن . ١٩٩٦ . ص٤٤ .

عندها ينقطع التهديد الذي لو ترك لتحول إلى جريمة قتل وفي نظر القانون يدرج هذا التهديد (الناري) جريمة . بيد إن العرف العشائري يمنح صاحبها حقاً لا غبار عليه فرجل الريف الذي يشيح بوجهه عن تقاليد مجتمعه هو المتلبس بالجريمة . ذلك ما ينص عليه عرفهم.

٣ . الحرق : .

تقع جريمة الحرق في اغلب الأحيان ليلاً وأكثرها تكون في فصل الصيف لكون المحاصيل خالية من الرطوبة تماماً ، وفي حالة سهل عمل الاحتراق السريع وأحداث ما يشفي رغبة الانتقام ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بملكية الغرباء الذين لا صلة دم لهم مع ا لفلاحين كأن يكونوا من

الملاكين الذين يسكنوا المدن ،لأن هؤلاء الملاكين ينظرون إلى الفلاح بازدراء وتعالي ويتصورهم الفلاح بالمقابل طارئين على قريته ويسلبونه تعبه وجهوده المضنية .

وهناك في ريف العراق مسرح آخر إلى الجريمة فقد يعمد مجموعة من الريفيين للأتفاق على حرق (مضيف) الشيخ خصوصاً عند الخصام بين عشيرتين ، فهم يستهدفون المضيف بأعتباره رمزاً مادياً للاعتبار الاجتماعي Social prestigeفالعلاقة بين المضيف والاعتبار الاجتماعي لا تنحصر بملكيته فقط بل تتعداه الى حجمه ، وهذا يضيف في نفس صاحبه كثيراً من الزهو والتفاخر ويذيع صيته بين سكان القرية لذا فان أحراقه يعد إهانة كبيرة لا يمكن السكوت عنها أطلاقاً وبعكسه يلحق العار والثأر بتلك العشيرة .

٤. الإهانة : .

أن إهانة القروي لا تمحى إلا بالفصل العشائري وقد يحدث القتل حالاً ، لما هو معروف عن رجل الريف من حدة المزاج وسرعة التأثر ، وقد تكون الإهانة مجرد كلمة واحدة أو نظرة شر في موقف خاص سرعان ما تسجل على إنها تعني تجاوزاً يمس كرامة وشرف المتلقي وان يكون المقصود منها شيئاً بعيداً جداً عما قصده المتحدث .

٥. الجرائم الجنسية : .

الجرائم الجنسية في ريف العراق تكاد تكون نادرة الحدوث ، ويرجع ذلك إلى تقاليد وعادات سكانه وما يحصل منها ، قليلاً ما يصل إلى المحاكم . ويمكن إن نرصد مجموعة من الجرائم الجنسية رغم قوة الضبط الاجتماعي في الريف العراقي وطبيعة العلاقة الأسرية التي تفرز نمط من تقسيم العمل اليومي يشغل جميع أفراد الأسرة ومن الجنسين ولجميع الفئات العمرية ، فكل فرد من الأسرة صغيراً وكبيراً له الكثير من الأعمال الحقلية التي تناسب عمره ، وعلى الرغم من ذلك قد تحدث هنا وهناك ما تخرق كل هذه الضوابط : .

أ . الدعارة : . لا يمكن أطلاقاً إن نجد في أي قرية من ريف العراق بيتاً خاصاً للدعارة العلنية أو مكاناً للبغاء ، فان أي امرأة من الريف لو سولت لها نفسها إن تخرج إلى طريق الرذيلة فعليها إن تهرب وتختفي في المدن الكبيرة خشية لقاء المصير الدموي الذي لا مفر منه وهي واثقة أنها ستلقى هذا المصير في يومٍ ما وان طال الزمن ، وقد سجل هذه الظاهرة الشاعر بدر شاكر السياب في

ملحمته الشعرية المعروفة (المومس العمياء) وكيف كانت الخاطئة تنظر في وجوه الزبائن بخوف و حذر من إن تكون ضحية الخنجر الذي يمزقها أرباً بدون (كف) .

ب . الصَيحَة : . الصيحَة هي إن تدعي المرأة بان رجلاً معيناً له علاقة جنسية بها ، وعليها إن تثبت ذلك ببرهان كأن تكون حاملاً وأغلب الأحيان تكون هذه الجريمة نتيجة إلى علاقة غرامية يضعف أمامها الطرفان في لحظة خلوة فيحدث مالا يحمد عقباه وتكون أمام هذين الفاعلين طريقان لا ثالث لهما ، إما إن يتزوجا على عجل ليستر خطيئتهما أو ينكل الرجل بالأتفاق المقدس وتكون الفتاة عرض للقتل وعاشقها الخائن يتحين الفرص والجلاء عن القرية.

ج . الفِسدة : . بعض الأحيان يحصل إتصال جنسي بين الفتى والفتاة قبل موعد الزواج المقرر ، وهذا ما يسمى عند أهل الريف بـ(الفِسدة) ، والواضح من أشتقاق المفردة إن المخطوبين قد أفسدوا تقاليد الزواج وقاما بأفعال سميت بالمفسدة ، وتكون عقوبة هذه الجريمة الرحيل عن العشيرة مع أخذ الفصل من عشيرة الرجل ، إذا كان من عشيرة أخرى .

د . السودة : . السودة يقصد بها علاقة غرامية قبل الزواج ، فالقروي يصعب عليه ان يزوج أبنته عن طريق علاقة حب تسبق ذلك الزواج ويصعب الأمر أكثر كلما كانت هذه العلاقة معروفة أكثر لدى أفراد قريته .

و . النهيبة : . تعني اختطاف المرأة من قبل الرجل لغرض الزواج منها ، فقد يصل الحال ونتيجة لموانع العرف العشائري إن يلجأ الشاب والفتاة للهرب خارج القرية لغرض الزواج وتعتبر النهيبة من أكبر الجرائم في ريف العراق لأنها جريمة مزدوجة تجمع التجاوز على حرمة البيت والاعتداء على شرف العائلة المتمثل بشرف المرأة . ولا تختلف نظرة ابن الريف إلى (جريمة النهيبة) إن هي وقعت بموافقة الفتاة أو إذا أختطفت بالقوة والتهديد . فينتج عنها في الحالتين نفس الملابسات وتتخذ بصددها عين الإجراءات ، وان كانت القانون والسلطات الحكومية إلى هذا الأمر مختلفة . فالعقوبة تكون أشد إذا كانت الفتاة قد أخذت بالقوة فعلاً وتقل العقوبة عند حصول النهيبة بموافقة الفتاة ورضاها . والنهيبة بكل الأحوال تمثل للرجل الريفي وعشيرته خزي وعار يلحقها مدى الحياة .

د . اللواط : . يكاد اللواط ينعدم كجريمة جنسية في ريف العراق ، فالزواج المبكر وأمكانية تعدد الزوجات تمنع من الممارسات الشاذة ، فضلا عن قيم الرجولة منذ الصغر عند الريفيين التي تدعمها أواصر التلاحم بين أفراد الأسرة والعشيرة .

٦. الجرائم المرتكبة ضد السلطات الحكومية : .

من المعروف إن رجل الريف ينظر إلى الحكومة على أنها لا تمثله ولا تنوي إن تقدم له ما يفيده ولو إن هذه النظرة آخذةً بالتغير في العقود القليلة الماضية . فهو قد تعود إن رجل الحكومة يأتي إما لأخذ الضريبة أو يسوقه إلى الخدمة العسكرية التي لا تتطابق مع ميوله ورغباته في العيش بحرية وكرامة . لذا نلاحظ كثرة الهاربين من الجيش بين أوساط الريفيين الذي قد يتحولون إلى مجرمين من نوع أخر كأن يشكلوا عصابات لقطع الطرق (سلاّبة) أو قتلة محترفين لمن أراد .

وقد يحاول أبن القرية إن يرتكب جريمة التزوير ولكنه في أغلب الأحيان يكشف بسهولة لعدم خبرته العلمية في ذلك ، ولكن الظروف الحياتية الجديدة أجبرته على أرتكاب الكثير من

المخالفات القانونية مثل الرشوة والألتفاف حول الضوابط الحكومية في توزيع الأسمدة والبذور على سبيل المثال .

٧. التشرد وقتل الأطفال مجهولي النسب : .

إن الروابط الاجتماعية في الريف تجعل أنحراف الحدث أمراً بعيد الاحتمال لأن شؤون الحياة يتولاها الكبار الذين يجعلون تصرفات الصغار تحت أشرافهم ، لذا فان جريمة التشرد وقتل الأطفال مجهولي النسب نادر الحدوث في ريف العراق .

٨ . هناك جرائم يمكن إن تندرج تحت باب (الجرائم القمعية) يمارسها بعض رؤساء العشائر الظالمين مع أفراد عشيرتهم بأستخدام ما كان يعرف (الخوشية) وهم قتلة ومرتكبي جرائم هاربين من العدالة يستخدمهم الشيخ في تنفيذ ارادته والأشراف على فلاحية وحماية ممتلكاته [١]

الضبط الإجتماعي في ريف العراق : .

المقصود بالضبط الاجتماعي (مجموعة الوسائل والقواعد والتشريعات والأنظمة التي تشرف على الجوانب المختلفة للتنظيم الاجتماعي بحيث لا يختلف قسم من أقسام البنية الاجتماعية عن قسم أخر ، بحيث يمكن تلافي أسباب الوهن أو عدم التنظيم والاضطراب في أي قطاع من القطاعات الاجتماعية . [٢] وهناك مجموعة قوانين وضوابط تسير وتنظم الحياة الاجتماعية في الريف العراقي تسمى (السواني) والأخيرة تكاد تتشابه في عموم عشائر العراق إلا من اختلافات بسيطة تميز عشيرة عن أخرى . والملاحظ إن معظم أفراد العشيرة يعلمون تفاصيل سانيتهم الخاصة ولكن هناك متخصص في البت والحكم بين الخصوم وهؤلاء القضاة المحلين هم (العراف) ومفردها (العارفة) وتكون للعارفة منزلة اجتماعية مرموقة وحكمه يؤخذ على كل وجوهه وان منصب العارفة يتوارث ، أي يسلمه الأب إلى الابن رغم تتطلبه إلى مميزات شخصية محددة تعتمد الفراسة والذكاء والإلمام مقام (السواني) عشيرته وسواني العشائر الأخرى . ومن الوسائل الشائعة في الضبط الاجتماعي لردع الذين يخالفون العرف العشائري في ريف العراق ما يلي : .

١ . الفصل : . هو تحديد التعويضات التي يدفعها الأفراد بعضهم للبعض الأخر في حالة ارتكابهم جرائم تكون موجهة ضد أفراد القرية أو الأعراف والتقاليد السائدة فيها . وتختلف قيمة التعويض تبعاً للجريمة المرتكبة وحجمها بنظرة العشيرة وكذلك يختلف الفصل بماهية ، فقد يكون مبلغ من

المال أو عدد من النساء وتسمى المرأة التي تدفع كتعويض عن جريمة أرتكبها الرجل (فصلية) والفصلية تعامل معاملة الرقيق طيلة حياتها ما لم تفديها عشيرتها بعد فترة من الزمن وبمبلغ تفرضه العشيرة الثانية .

---

(١) : حنا بطاطو . تاريخ العراق . ج١ . ص ١١٠ .

(٢) : أحمد الخشاب . الضبط والتنظيم اجتماعي . مصر . ١٩٩٥ . ص١٩ .

٢ . الحشم : . يكون عادةً أقل من الفصل ويدفع كتعويض عن بعض المخالفات البسيطة كالسباب والشتائم التي تحدث بين المتشاجرين ويعتبر الحشم وسيلة لإرضاء الطرف المعتدى عليه .

٣ . الاحتقار : . يميل أبن الريف إلى احتقار من يميل إلى سلوك غير مرغوب فيه بنظره . فهم يحتقرون الرجل الذي يميل الى أتباع هواه والمرأة غير المحتشمة . ألا أننا لاحظنا احتقارهم لأصحاب المهن مثل الحائك والبقال وكذلك يحتقرون زارعي الخضراوات ويسمونهم (الحساوية) ويبنى على هذا الاحتقار والازدراء عدة أمور منها عدم تزويجه أو الزواج منه وكذلك عزله عن الوفود المهمة أو ما يسمى (المشية) .

٤ . الوازع الديني : . يعد الوازع الديني من الضوابط ذات التأثير الواضح في ريف العراق وان كانوا يميلون نحو التدين الشعبي البسيط . فهم يستخدمون اليمين كملجأ محدد عند الاختصام ويحترمون التعاليم الدينية التي تتوافق مع تقاليدهم . وبصورة عامة فان الريفيين يخشون عقاب الرب عند إرتكابهم للمعاصي وقد يمنعهم ذلك من أكل (مال الحرام) في بعض الأحيان .

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الخامس / الاطار المنهجي للدراسة :-

اولا : بيانات الدراسة

تتعلق هذه البيانات بالاراء أو الاتجاهات فهو يضم بيانات شخصية ، وبيانات عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية ، وبيانات سلوكية تتعلق بالافعال والتصرفات الاجتماعية للافراد . ويستفاد من منهج المسح الاجتماعي في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدى تأثيرها على المجتمع ، ويستخدم منهج المسح الاجتماعي كذلك في البحوث الاستطلاعية أو في البحوث الوصفية. ويمكن تلخيص أهم خصائص المسح الاجتماعي في النقاط الاتية :-

١-دراسة الواقع الاجتماعي خلال مدة زمنية محددة ، غالباً ما تكون الحاضر .

٢-جمع بيانات متعددة ومتنوعة عن الظاهرة الاجتماعية بطريقة منظمة عن طريق أستمارة مقابلة ، أو أستمارة أستبيان .

٣-يمكن أن تختبر الدراسة صحة فروض ، وعادة ما تستند الدراسة الى قاعدة نظرية واضحة .

ثانيا / أدوات جمع البيانات :-

ان مفهوم الاداة (The technique) يطلق عادة على الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات االتي يحتاج اليها في معالجة مشكلة البحث لذا فأن مناهج البحث وادواته عبارة عن مراحل مترابطة وتشكل وحدة متكاملة تتأثر بطبيعة الدراسة وخصائص المجتمع المدروس ، ونوع العينة ، ونوع البيانات المطلوبة .لتحقيق اهداف البحث ، فضلا عن الحقائق الاخرى التي تتعلق بالامكانات الفنية والمادية والوقت المتاح للباحث ، اي بمعنى كيفية استخدام الاداة المناسبة في المكان المناسب ، وعلى وفق الظروف والامكانيات المتاحة .واستنادا الى ما تقدم ، فقد اعتمد الباحث على ثلاث وسائل لجمع البيانات الخاصة وهما :

١. الاستبيان

٢. المقابلة

١ . الاستبيان :-

هـو مجموعـة مـن الاسـئلة تصـاغ للحصـول علـى البيانـات الـتي تخـدم اهـداف البحـث . والاسـتمارة الاسـتبيانية ((هـي الوسـيلة العلميـة الـتي تسـاعد الباحـث علـى جمـع الحقـائق والمعلومـات مـن البحـوث خـلال عمليـة المقابلـة ، وهـي الوسـيلة الـتي تفـرض عمليـة التقيـد بموضوع البحث المزمع اجراءه خلال عملية المقابلة وعدم الخروج عن اطره العريقة ومضامينه ومساراته النـظرية والتطبيقية [١])) .وقد استعمل الباحث استبيان المقابلة ، فقد قام بملء استمارات بنفسه في أثناء المقابلة مع بعض المبحوثين لغرض تحقيق دقة المعلومات ولضمان الاجابة عن جميع التساؤلات ولتلافي حالة التناقض في الاجابات فضلاً عن ذلك ، فأن ميزة استبيان المقابلة الشخصية هو انه لا يمكن المبحوث من قراءة كل الاسئلة ، ومن ثم لايوائم بين أجاباته بطريقة مفتعلة تؤثر في جدوى الاداة ، لهذا يرى بعضهم أن خير وسيلة لاعطاء الاستبيان دقة هي طريقة المقابلة الشخصية [٢].ولقد قام الباحث بتصميم الاستبيان ، بعد أن تسنى له الاطلاع على عدد من الدراسات النظرية والبحوث الميدانية في هذا الموضوع ، أو موضوعات قريبة منه ، كما أستفاد الباحث من الجانب النظري لدراسته في صياغة فقرات الاستبيان بشكله الاولي ، وقد عرض على الاستاذ المشرف ، وبعد تعديل بعض فقراته ، عرض على عدد من الخبراء .

٢– المقابلة :–

أن المقابلة هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر لاستثارة انواع معينة من المعلومات لاستعمالها في بحث علمي ، أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج .[٣]

ولقد أستعمل الباحث هذه الاداة في أثناء زياراته الاولى التي قام بها للقسم ، أذ قام بعدد من المقابلات الفردية والجماعية لعدد من النزلاء وكان هدف الباحث من ذلك أطلاع النزلاء على طبيعة عمله وهدفه ، لغرض تحقيق التعاون وكسب الثقة التي تحقق الهدف في أعطاء الاجابات عن الاسئلة ، كما أستعمل الباحث هذه الاداة في أثناء قيامه بملء استمارات المقابلة على عينة الدراسة بأجمعها .

---

(١):احسان محمد الحسن – الاسس لمناهج البحث الاجتماعي – ط١ – دار الطليعة – بيروت ١٩٨٢–ص ٦٥.

(٢):عبد الباسط عبد المعطي – البحث الاجتماعي – دار المعرفة الجامعية – مصر ١٩٨٧– ص ٣٢٩.

(٣): عبد الباسط عبد المعطي – مصدر سابق – ص ٣١١ .

ثالثا / فرضيات الدراسة :–

الفروض هي (مجموعة آراء ومفاهيم تتعلق بموضوع دراسي معين يهتم به الباحث ، كما أنها أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة والبحث والعوامل الموضوعية التي تؤثر فيها ، والباحث غير متأكد من صحة فروضه ، لذا يحاول أختبارها وتجريبها بالبحث العلمي الميداني) [٢]. والفرض غالباً ما يستمد من مشكلة الدراسة أو أستناداً الى بعض الاطر النظرية في هذا المجال .

وكانت فروض الدراسة هي :-

١-وجود علاقة وثيقة بين الواقع الاجتماعي والثقافي للريف وواقع الجريمة .

٢-وجود دور أساسي للقيم الاجتماعية الريفية في دفع الفرد لارتكاب السلوك الاجرامي

٣-ضعف دور القانون في الريف مقارنة مع العرف الاجتماعي والضوابط الاجتماعية الاخرى .

٤-للتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الريفي دور في تشجيع الفرد ، على أرتكاب السلوك الاجرامي .

---

(١):احسان محمد الحسن – مصدر سابق – ص ٤٥ .

رابعا / عينة الدراسة :-

ان البحوث الميدانية المعاصرة لاتعتمد على طريقة المسح الشامل لمجتمع البحث ، بل تعتمد على دراسة العينة المختارة او المسحوبة من مجتمع البحث [١] . ولاسيما اذا كان حجم المجتمع المبحوث كبيراً .

والعينة هي جزء محدد كماً ونوعاً يمثل عدداً من الافراد نفترض منهم ان يحملوا الصفات نفسها الموجودة في مجتمع الدراسة [٢] . ولقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على معادلة احصائية لتحديد حجم العينة المطلوبة وهذه المعادلة [٣] :-

$$\text{نء} = \frac{\text{ع}^{2}\ \text{مـ}}{\text{ع س}^{2}\ \text{د}}$$

حيث :-

نء = حجم العينة المطلب اختبارها من مجتمع البحث

ع مـ = الانحراف المعياري لمجتمع البحث

حد الثقة او درجة الدلالة للوسط الحسابي

ع سء-٢ =

مستويات الثقة	٩٥ %	٩٩ %
	(١,٩٦)	(٢,٥٨)

ولقد اختير مستوى الثقه (٦٥ ٪) ، وان درجه دلاله مستوى االثقه المذكور هي (١,٩٦) اما حد الثقة الاحصائية فقد كان (٢) ، ثم نعوض رموز المعادلة بالارقام للحصول على حجم العينة.

$$\text{ع سء-٢} = \frac{\text{٢}}{\text{١,٩٦}} = \text{١}$$

وبما ان مجتمع البحث هم نزلاء في قسم الاصلاح الاجتماعي ، لذلك يرى الباحث ان مجتمع البحث شبه متجانس ، ويقدر الانحراف المعياري نسبة التجانس (١٤) ،

---

(١) احسان محمد الحسن – مصدر سابق – ص٤٩ .

(٢) معن خليل عمر – الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي –ط١ – منشورات دار الافاق – بيروت – ١٩٨٣ – ص ١١٨ .

(٣) احسان محمد الحسن – عبد الحسين زيني – الاحصاء الاجتماعي – دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – ١٩٨٢ – ص ١٦٧.

لذا فان :-

$$\frac{\text{(١٤)}^{2}}{\text{١}}$$

نء = _____ = ١٩٦

ولاغراض احصائية فان هذا العدد سيقرب الى (٢٠٠) نزيل اما كيفية انتقاء هذا العدد من مجتمع البحث فانه ولتعذر الحصول على قائمة بأسماء جميع النزلاء لاسباب امنية ولاسباب تتعلق بمسألة تصنيف النزلاء فكانت العينة قصدية (*) ومن دون تدخل من الباحث ، ولكن الباحث قد حصل على هذا العدد من العينة عن طريق شعبة البحث الاجتماعي في القسم ، وباعتقادنا ان الرقم التقديري لمجتمع الدراسة هو من (٢- ٢,٥) الف نزيل .

وقد قام الباحث باختبار مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة وذلك عن طريق استعمال عدد من الوسائل الاحصائية ، اذ قام الباحث باستخراج الوسط الحسابي لاعمار المبحوثين في العينة ، والانحراف المعياري لاعمار المبحوثين في العينة ، والوسط الحسابي لاعمار المبحوثين في مجتمع الدراسة ، واخيراً اختار (T) لاختبار اهمية الفرق المعنوي بين الوسط الحسابي لاعمار المبحوثين في العينة والوسط الحسابي لاعمار مجتمع الدراسة .

سادساً / تبويب البيانات وتصنيفها :-

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات ، اجريت عملية تصنيف وتبويب البيانات وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل هي :-

المراجعة الميدانية :-

تعد هذه المرحلة خطوة مهمة للمراحل اللاحقة ، لاسيما عملية تبويب البيانات ، لهذا ولاجل تجاوز بعض الصعوبات التي قد تعترض عملية تفريع البيانات ، كالتناقض في البيانات او عدم اكتمالها ، قام الباحث بمراجعة للاستمارات الاستبيانية ، تحقيق لدقة اكبر في المعلومات او البيانات المراد تبويبها .

(*) ينظر معن خليل عمر - الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي - مصدر سابق - ص ١٣٦ .

٢- التفريغ والترميز :-

بعد إتمام مرحلة مراجعة البيانات قام الباحث بتفريغ بياناته يدويا وتحويل الإجابات الواردة في الاستبيان الى رموز وأرقام لسهولة وضعها في جداول إحصائية لأجل ان تكون مهيأة لمرحلة التحليل والتغير .

٣-تكوين الجدول الاحصائيبة :-

بعد الانتهاء من مرحلة ترميز البيانات قام الباحث بوضع نسب وارقام البيانات في جداول احصائية وكانت هذه الجداول على نوعين هما الجداول البسيطة والجداول المركبة ، وقد استعمل الباحث عدداً من الوسائل الاحصائية هي :-

أ-النسب المئوية . عن طريق القانون الاتي :-

$$\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

ب. قياس الترابط التوافقي للتعرف على العلاقة بين المتغيرات باستعمال قانون (بول وكيندال) الاتي :-

$$ف = \sqrt{١ - \frac{١}{\sum خ}}$$

الفصل السادس / عرض البيانات العامة وتحليلها .

أولاً :- البيانات العامة :-

١- أعمار المبحوثين .

جدول رقم (١) يوضح فئات أعمار المبحوثين

فئات الاعمار	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٠	١٣	٦،٥ %
٢١ – ٢٥	٤٢	%٢١
٢٦ – ٣٠	٣٢	%١٦
٣١ – ٣٥	٣٢	%١٦
٣٦ – ٤٠	٣٦	%١٨
٤١ – ٤٥	١٨	%٩
٤٦ – ٥٠	١٥	%٧،٥
٥١ – ٥٥	١٠	%٥
٥٦ – فأكثر	٢	%١
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن النسبة الاعلى وهي (٧١%) من الجناة المبحوثين قد تراوحت أعمارهم بين (٢١ – ٤٠) سنة ، أي أن مرحلة الشباب تتأثر بأعلى نسبة من مرتكبي السلوك الاجرامي في ريف محافظة ديالى ، ولعل ذلك يرتبط بالخصائص البايولوجية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الجناة الشباب ..... والتي قد تكشف عنها البيانات اللاحقة للدراسة .
بينما توزعت نسب الجرائم على الفئات العمرية الاخرى ، ففئة (أقل من ٢٠) كانت (١٣) مبحوثاً ، أي بنسبة (٦،٥ %) ، وفئة (٤١ – ٤٥) كانت (١٨) مبحوثاً ، أي بنسبة (٩ %) ، وفئة (٤٦ – ٥٠) كانت (١٥) مبحوثاً ، أي بنسبة (٧،٥ %) ، وفئة (٥١ – ٥٥) كانت (١٠) مبحوثين أي بنسبة (٥ %) ، وفئة (٥٦ – فأكثر) كانت (٢) مبحوث أي بنسبة (١ %) ويبدو أن هناك عداً تنازلياً لنسبة الجرائم في الريف كلما تقدم العمر في الانسان .

٢- محل الولادة .

جدول رقم (٢) يوضح محل ولادة الجناة المبحوثين .

محل الولادة	العدد	النسبة المئوية
ريف	١٩٢	٩٦ %
حضر	٨	٤ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن الاعم الاغلب من الجناة المبحوثين كانوا ريفيي الولادة ، فقد كان (١٩٢) من المبحوثين ، أي بنسبة (٩٦ %) ممن كانت ولادتهم في الريف ، بينما كان (٨) من المبحوثين ، بنسبة (٤ %) هم حضريي الولادة ، وهذا يعني أن التنشئة الريفية تعزز في الفرد قيماً وأعرافاً ، منها ماتشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي ، مثل الثار وغسل العار والانتقام والتنافس ..... وغيرها .

٣- محل ألاقامة .

جدول رقم (٣) يوضح محل أقامة الجناة المبحوثين .

محل الاقامة	العدد	النسبة المئوية
ريف	١٩٤	٩٧ %
حضر	٦	٣ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن اغلب الجناة المبحوثين ، الذين كان عددهم (١٩٤) أي بنسبة (٩٧ %) هم من المقيمين في مناطق ريفية ، ولعلها ذات المناطق التي ولدوا فيها (كما مر بنا في الجدول السابق) ، أي أن محل الولادة ، ومحل الاقامة للجناة في ريف محافظة ديالى ، يسيران في خط مستقيم ، أي أن مرتكبي الجرائم في هذا المجتمع ، هم من أبنائه الاصليين ، وليسوا من الوافدين اليه ، أو الطارئين عليه أضافة الى ذلك ، فهناك صعوبة كبيرة في أنتقال الاسرة الريفية من مكان لآخر ، لارتباطها الكبير بالارض ، والتي لا تستطيع بيعها أو أستئجارها ، لاعتبارات أقتصادية وأجتماعية،فألاعتبارات الاجتماعية هي أرتباط الفرد الريفي بالارض وأعتبارها جزءاً من شرفه ومنزلته الاجتماعية ، إما الاعتبارات الاقتصادية ، فالارض بالنسبة للفرد الريفي هي مصدر رزقه الاول ، فلا يستطيع الاستغناء عنها .

٤- نوع المهنة .

جدول رقم (٤) يوضح أنواع المهن للمبحوثين .

المهنة	العدد	النسبة المئوية
فلاح	١١٩	% ٥٩،٥
مزارع	٢٥	% ١٢،٥
سائق	١٧	% ٨،٥
راعي	١٤	% ٧
موظف حكومي	١٧	% ٨،٥
أخرى تذكر	٨	% ٤
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) أن ذوي المهن الريفية قد أستأثروا بأعلى نسبة وهي (٧٢ %) أي بواقع (١٤٤) مبحوثاً من أفراد العينة ، أذ كان (١١٩) منهم من فئة الفلاحين بنسبة (٥٩،٥ %) و (٢٥) من فئة المزارعين ، أي بنسبة (١٢،٥ %) ، ولابد أن ننوه هنا الى أن هناك أختلاف بين مهنة الفلاح ومهنة المزارع ، وهذا الأختلاف يعود الى عدة مميزات هي :- أن الفلاح عادة هو الذي يملك قطعة أرض زراعية صغيرة يزرعها بصورة متوارثة ، قد تكون ملك له أو عقد من الدولة ، ولا توجد له مهنة أخرى غيرها ، إما المزارع فقد لاتكون مهنته الاصلية الزراعة بل قد يكون يعمل في مهنة أخرى الى جانب الزراعة أو قد يكون مستأجراً لمساحة كبيرة من الارض ليزرعها أما بنفسه أو عن طريق أستئجار مجموعة من الفلاحين لزراعتها وهاتان المهنتان هما الاكثر شيوعاً في ريف محافظة ديالى والتي ترتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع .

يتضح من بيانات الجدول المذكور اعلاه ، والذي يبين العلاقة بين نوع المهنة ونوع الجريمة ، ان اعلى نسبة لارتكاب جريمة القتل كانت من نصيب مهنة (فلاح) حيث كانت بعدد (٩١) ، بينما احتلت الجرائم الاخرى نسب اقل ،فجريمة السرقة احتلت (٢٤) ، وجريمة اتلاف وحرق المحاصيل احتلت (٣) مبحوثين ، والجرائم الاخلاقية (١) ، اما مهنة مزارع فقد كانت (٢٥) جريمة توزعت بين (٤) سرقة و(١٢) قتل ، و(٨) اتلاف وحرق المحاصيل ، (١) تسليب . اما مهنة السائق فقد توزعت الجرائم فيها على (٩) سرقة ، و(٥) قتل و(١) اتلاف وحرق المحاصيل و(٢) تسليب ، اما مهنة راعي فقد توزعت على (٤) سرقة و(٩) قتل و(١) اتلاف وحرق المحاصيل اما مهنة موظف حكومي فقد توزعت على (١٥) قتل و(١) اتلاف وحرق المحاصيل و(١) اخلاقية والمهن الاخرى توزعت على (٣) سرقة و (٤) قتل و(١) اتلاف وحرق المحاصيل ويتضح من البيانات اعلاه ان اغلب الجرائم في المجتمع الريفي ترتكب من قبل ذوي المهن الزراعية والتي ترتبط بالجانب الاقتصادي والاجتماعي ولغرض ايضاح العلاقة بين نوع الجريمة ونوع المهنة استعمل قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين هذين المتغيرين وكانت نتيجة هذا الترابط هي (٠,٦) ، وهذا يعني ان هناك ترابطا ايجابيبا متوسطا بين نوع الجريمة ونوع المهنة .

٦-الحالة الاجتماعية .

جدول رقم (٦) يوضح الحالة الأجتماعية للجناة المبحوثين .

الحالة الأجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٣٣	% ١٦،٥
متزوج	١٤٨	% ٧٤
مطلق	١٢	% ٦
أرمل	٧	% ٣،٥
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول المذكور ، أعلاه ، أن أغلب الجناة المبحوثين ، وهم (١٤٨) بنسبة (٧٤ %) هم من المتزوجين ، ولعل ذلك يعزى الى أن أغلب الجناة المبحوثين (وكما مر بنا في الجدول رقم [١]) تزيد أعمارهم على (٢٠ سنة) وهؤلاء وفقاً للخصائص الأجتماعية والأقتصادية للمجتمع الريفي غالباً مايكونون متزوجين ، فالزواج في المجتمع الريفي – وكما هو معروف – يكون مبكراً ، والشاب لايعتبر ناضجاً أو لايعتبر رجلاً في المجتمع الريفي ، ألا أذا كان متزوجاً ، ولعل ظروفهم الخاصة (كمتزوجين) كانت أحدى عوامل أرتكابهم السلوك الأجرامي ، والتي قد تكشف عنها البيانات اللاحقة للدراسة .

٧- عدد افراد ألاسرة .

جدول رقم (٧) يوضح عدد أفراد الاسرة للمبحوثين .

عدد أفراد ألاسرة	**العدد**	**النسبة المئوية**
٢ – ٣	٢	% ١
٤ – ٥	٢١	% ١٠،٥
٦ – ٧	٥٣	% ٢٦،٥
٨ – ٩	٦١	% ٣٠،٥
١٠ – فأكثر	٦٣	% ٣١،٥
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن أغلب الجناة المبحوثين ، أي بنسبة ٩٨،٥ % يزيد عدد أفراد أسرهم على خمسة أفراد ، وقد كان ٦٢،٥ % هم ينحدرون من أسر كبيرة الحجم ، أذ يزيد عدد أسرهم على (٧) أفراد . وهذا يرتبط بالواقع الاجتماعي للريف في محافظة ديالى ، حيث يسود فيه – ولاعتبارات أجتماعية وثقافية وأقتصادية – نموذج ألاسرة الكبيرة الممتدة ، ولعل كبر حجم الاسرة ومايترتب عليه من اعباء ومسؤوليات قد يكون احد عوامل السلوك الاجرامي ، وهذا ما ستكشف عنه البيانات اللاحقة للدراسة .

٨- التحصيل الدراسي .

جدول رقم (٨) يوضح التحصيل الدراسي للجناة والمبحوثين .

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
أمي	٣٢	% ١٦
يقرأ ويكتب	٧٣	% ٣٦،٥
إبتدائية	٥٤	% ٢٧
متوسطة	١٧	% ٨،٥
إعدادية	٢١	% ١٠،٥
دبلوم	١	% ٠،٥
جامعية فما فوق	٢	% ١
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن أغلب الجناة المبحوثين المبحوثين ، وبنسبة (٧٧،٥ %) لم يتخطوا مرحلة الدراسة الابتدائية ، ولعل ذلك يرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الجناة ، حيث كان أغلبهم – كما مر بنا في الجداول الثلاث السابقة – من ذوي المهن الزراعية ومن المتزوجين ، ومن عوائل كبيرة الحجم .... وهذا ما يترتب عليه من أعباء ومسؤوليات والتزامات اسرية وأقتصادية ، قد تمنع صاحبها عن أتمام المراحل الدراسية اللاحقة بعد الدراسة الابتدائية ، وكذلك فأن العمل الزراعي يتطلب أيدي عاملة كثيرة ، مما يدعو الافراد في هذا المجتمع الى ترك الدراسة والالتفات الى العمل الزراعي .

ثانياً / بيانات الدخل .

١- كفاية الدخل .

جدول رقم (٩) بوضع كفاية الدخل للجناة المبحوثين .

كفاية الدخل	العدد	النسبة المئوية
يزيد عن الحاجة	٥١	٢٥،٥ %
كافٍ	١٢٧	٦٣،٥ %
غير كافٍ	٢٢	١١ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول أعلاه الى أن أغلب الجناة المبحوثين كان دخلهم كافٍ (من وجهة نظرهم) وبواقع (١٢٧) مبحوث ، أي بنسبة (٦٣،٥ %) من مجموع العينة ، بينما الذين دخلهم يزيد عن الحاجة كان (٥١) مبحوثاً أي بنسبة (٢٥،٥ %)من مجموع العينة ، ولعل أرتفاع نسبة ذوي الدخول الكافية يعود الى طموح هؤلاء بزيادة دخولهم ، فكما هو معروف أن المكانة أو المنزلة الاجتماعية في الريف ، يعتبر أحد مقوماتها ، أمتلاك الفرد مساحة واسعة من الارض الزراعية ، أو أمتلاكه كمية أكبر من الاموال ، لذلك كان التنافس على الارض الزراعية ، أحد أهم العوامل التي تؤدي الى أرتكاب السلوك الاجرامي في المجتمع الريفي .

يتضح من بيانات الجدول المذكور، ان اغلب الجناة المبحوثين الذي كان دخلهم الاقتصادي كافٍ ارتكبوا جرائم القتل (٥٨ %) من مجموع جرائم القتل ، اما جرائم السرقة فقد بلغت (٦,٨ %) من مجموع جرائم السرقة بينما توزعت الجرائم و مستوى الدخول في نسب قليلة بالنسبة الى ما ذكرناه انفاً.و لغرض ايضاح العلاقة بين نوع الجريمة و كفاية الدخل ، استعمل قانون (بول و كيندال) لقياس الترابط التوافقي بين هذين المتغيرين ، و كانت نتيجة الترابط هي (٠,١٥) ، وهذا يعني ان هناك ترابط ايجابيا عاليا بين نوع الجريمة و كفاية الدخل و هذه القيمة توضح ان هناك انواعا من الجرائم لها علاقة بكفاية الدخل ، فمثلا ان الذين تكون دخولهم تزيد عن الحاجة ، تقل جرائم السرقة لديهم عن الجرائم الاخرى ، اما الذين كانت دخولهم كافية و هم الاغلبية في العينة ، فقد كانت جرائمهم تتوزع حسب النسب العليا من جرائم القتل ، ثم السرقة ، ثم اتلاف و حرق المحاصيل ، ثم جرائم التسليب ، ثم الجرائم الاخلاقية ، اما المبحوثين الذين كانت دخولهم غير كافية ، فقد كانت جرائم السرقة لديهم اعلى من الجرائم الاخرى و هذا يعني ان للدخل دور كبير في تحديد جرائم السرقة ، اما الجرائم الاخرى ، فان الدخل قد لا يلعب دوراً كبيراً فيها بل هناك عوامل اجتماعية اخرى قد تلعب الدور الرئيسي فيها .

٣.قناعة المبحوث بالمهنة التي يزاولها

جدول رقم (١١) يوضح قناعة المبحوثين بالمهن التي يزاولها

القناعة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١١١	%٥٥,٥
لا	٨٩	%٤٤,٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان اغلب المبحوثين مقتنعين بالمهن التي يزاولونها و بواقع (١١١)مبحوث ، أي بنسبة (٥٥,٥ %) من مجموع افراد العينة ، اما المبحوثين الذين هم غير مقتنعين بالمهن التي يزاولونها ، فقد بلغ عددهم (٨٩) أي بنسبة (٤٤,٥ %) من مجموع العينة .

و يتضح من خلال ذلك ان الفرد في المجتمع الريفي يفتخر بالمهنة التي يزاولها ، و في الوقت نفسه يحتقر بعض المهن الاخرى التي هي غير مرغوب بها في هذا المجتمع ، و لكن هذا لا يعني ان جميع افراد المجتمع الريفي مقتنعين بالمهن التي يزاولونها ، فقد لاحظ الباحث عدم قناعة بعض افراد العينة بالمهن التي يزاولونها ، و خاصة بين الشباب و الذي ذكر عدد منهم و نسبتهم ايضاً ، بما يقرب من نصف افراد العينة .

٤ .اسباب عدم القناعة .

جدول رقم (١٢) يبين اسباب عدم القناعة بالمهن التي يزاولها المبحوثين .

اسباب عدم القناعة بالمهنة	العدد	النسبة المئوية
قلة المردود المادي	٦٤	%٧٢
عدم تناسب المهنة مع الرغبة	٧	%٧,٨
الاجهاد البدني و النفسي	١٦	%١٨
سوء العلاقة مع رفاق العمل	٢	%٢,٢
اخرى تذكر	–	–
المجموع	٨٩	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه ، ان اكثر المبحوثين ارتكبوا جرائمهم بسبب قلة المردود المادي لهم ، و الذي بلغ عددهم (٦٤) مبحوث أي بواقع (٧٢%) من مجموع الجناة المبحوثين غير المقتنعين بالمهن التي يزاولونها ، فيما توزعت الاسباب الاخرى على (١٦) منهم بسبب عدم تناسب المهنة مع الرغبة و بنسبة (٧,٨%) .

و من الضروري ان نشير هنا الى ان قلة المردود المادي لا يعني عدم وجود مردود مادي اساساً من الزراعة او المهن الاخرى في المجتمع الريفي ، و لكن الواقع هو ان المردود المادي من المهنة في المجتمع الريفي يكون بيد رب العائلة الكبيرة او المجموعة القرابية أي ان الفرد لا يتقاضى اجوره مباشرة من جراء عمله ، بل يكون بيد الاب او الاخ الاكبر او الجد او أي شخص آخر يكون هو رب العائلة الكبيرة ، بالاضافة الى الاسباب الاخرى المذكورة آنفا.

٥.الحاجة الى المال هي الدافع لارتكاب السلوك الاجرامي .

جدول رقم (١٤) يوضح اجابات المبحوثين فيما اذا كانت الحاجة الى المال هي الدافع لارتكاب السلوك الاجرامي.

الحاجة الى المال هي الدافع لارتكاب الجريمة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٢	%٥١
لا	٩٨	%٤٩
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ، ان اكثر الجناة المبحوثين ، و بواقع (١٠٢) أي بنسبة (٥١%) كان ارتكابهم للجريمة بدافع الحاجة الى المال ، اما الاخرين (٩٨) بنسبة (٤٩%) من مجموع العينة لم تكن الحاجة الى المال هي الدافع لارتكاب السلوك الاجرامي ، و للمقارنة بين النسبتين ، نلاحظ عدم وجود فارق كبير بينهما لأن الحاجة الى المال في المجتمع الريفي ، لا تكون هي السبب الاساس لارتكاب الجريمة ، و ذلك لاسباب ، ابرزها التضامن الاجتماعي الموجود في الريف ، أي ان هناك ضمان للفرد من قبل الاهل و الاقرباء لتزويده بالمال في حالة الحاجة ، و السبب الاخر هو قلة متطلبات الفرد الريفي للأموال بسبب تحقيق الاكتفاء الذاتي لعدد كبير من احتياجاته الغذائية و جزء كبير من احتياجاته الكمالية ، و السبب الاخر ان المجتمع الريفي في العراق في الاونة الاخيرة و نقصد من (١٩٩١-٢٠٠٣) شهد نهضة اقتصادية كبيرة زادت من دخل الفرد الاقتصادي ، كما اوضحنا سابقا .

يتضح من بيانات الجدول المذكور، ارتكاب الجرائم ، بسبب الحاجة الى المال كانت اكبر حيث توزعت بين (٥٦) جريمة قتل وبنسبة (٤١,١ %) و (٤٣) جريمة سرقة ، أي بنسبة (٩٧,٧ %) من مجموعة جرائم السرقة ، و (٣) جرائم تسليب بنسبة (١٠ %) من مجموعة جرائم التسليب .

اما عدم الحاجة الى المال فقد توزعت بين (٨٠) جريمة قتل بنسبة (٥٨,٩ %) و (١) جريمة سرقة بنسبة (٢,٣%) و (١٥) جريمة اتلاف وحرق المحاصيل بنسبة (١٠٠ %) من مجموع جرائم اتلاف وحرق المحاصيل و (٢) جريمة اخلاقية بنسبة (١٠٠ %) من مجموع الجرائم الاخلاقية في العينة .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي لايضاح العلاقة بين نوع الجريمة ، والحاجة الى المال من وراء ارتكابها ، وجد ان قيمة الترابط هي (٠,٢٤) وهذا يعني ان هناك ترابطا ايجابيا عاليا أي ان هناك علاقة بين نوع الجريمة والحاجة الى المال من وراء ارتكابها فمن خلال المقابلات التي اجراها الباحث مع المبحوثين اتضح ان الحاجة الى المال لاتعني الحاجة لاجل العيش ، بل الحاجة الى اكتساب منزلة اجتماعية – وكما اسلفنا ، في الجانب النظري – ان هناك نوعا من التنافس والتفاخر بين ابناء المجتمع الريفي في اقتناء الكثير من الحاجات مثل السيارات الفخمة وبناء البيوت باحدث الطرز ، واقامة الولائم الكبيرة وغيرها .

الفصل السابع / خصائص الجريمة في ريف محافظة ديالى

خصائص الجريمة في الريف .

أن الخصائص هي بمثابة العوامل المساعدة التي تساعد على وقوع الجرائم وذلك من خلال دفعها للجاني وتهيئتها للظروف المناسبة له .... ولهذا لابد من فهم هذه الخصائص والمتغيرات التي دفعت به الى هذا الاتجاه ، وذلك للحد من هذه الجرائم قدر الامكان . [1]

ومن أبرز خصائص الجريمة في ريف محافظة ديالى في دراستنا الحالية هي :-

١-نوع الجريمة .

٢-وقت أرتكابها .

٣-التخطيط للقيام بها .

٤-أسلوب ارتكابها .

٥-صلة العلاقة مع المشترك بارتكاب الجريمة .

٦-ارتكاب جرائم سابقة

(١) نبيل نعمان اسماعيل (الجرائم الاقتصادية في العراق) – أطروحة دكتوراه- علم الاجتماع –كلية الاداب – جامعة بغداد – ١٩٩٢ – ص ٢٤٠ .

١- نوع الجريمة .

جدول رقم (١٦) يوضح نوع الجرائم لافراد العينة .

نوع الجريمة		العدد	النسبة المئوية
سرقة	أموال	٨	٤ %
	مواشي	١٧	٨،٥ %
	محاصيل	١٤	٧ %
	سيارة	٥	٢،٥ %
	المجموع	٤٤	٢٢ %
قتل	ثأر	٢٨	١٤ %
	غسل عار	١٢	٦ %
	نزاع أراضي ومياه	٩٦	٤٨ %
	المجموع	١٣٦	٦٨ %
أتلاف وحرق المحاصيل		١٥	٧،٥ %
جرائم أخلاقية		٢	١ %
تسليب		٣	١،٥ %
أخرى تذكر		-----	-----
المجموع		٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن جرائم القتل تستأثر بأعلى نسبة وهي (٦٨ %) بواقع (١٣٦) جريمة من أنواع الجرائم التي أرتكبها أفراد العينة حيث كانت (٤٨ %) من جرائمهم ، جرائم قتل بسبب النزاع على الاراضي والمياه و (١٤ %) قتل بدافع الثأر ، و (٦ %) قتل غسل عار ، فضلاً عن أرتباط نسبة عالية من الجرائم الاخرى بواقع الحياة

الاقتصادية (١٥،٥ %) من جرائم الجناة المبحوثين جرائم سرقة لمواشي ومحاصيل و (٧،٥ %) جرائم أتلاف وحرق محاصيل واراضي .

وعلية فأن نوع الجريمة يرتبط بشكل واضح بواقع المجتمع الريفي ، وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فجرائم القتل بأنواعها ، كجرائم الثأر وجرائم غسل العار ، والنزاع على الاراضي والمياه ، أستأثرت بأعلى النسب ، وذلك لانها ترتبط بالقيم الاجتماعية الريفية ،الذي يكون القتل فيها عنصراً من عناصر القوة .

٢- وقت أرتكاب الجريمة .

جدول رقم (١٧) يوضح وقت ارتكاب الجريمة .

وقت ارتكاب الجريمة	العدد	النسبة المئوية
ليلاً	٦٤	% ٣٢
نهاراً	١٣٦	% ٦٨
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن اعلى نسبة من الجرائم في الريف ترتكب نهاراً ، حيث بلغت عدد الجرائم المرتكبة نهاراً لعينة البحث (١٣٦) جريمة من مجموع العينة ، أي بنسبة (٦٨ %) بينما كانت الجرائم المرتكبة ليلاً (٦٤) جريمة من مجموع عينة البحث ، أي بنسبة (٣٢ %) . وهذا مؤشر على أن الجرائم في ريف محافظة ديالى –كما هو في سائر المجتمعات الريفية المماثلة – لاترتكب خلسة في الليل ، ولاسيما جرائم الثأر ، حيث يقوم الجاني بتعريف نفسه الى المجني عليه قبل أرتكاب الجريمة ، وكذلك فأن هناك من الجرائم المرتكبة في المجتمع الريفي ، تعبر عن الشجاعة والاقدام في أرتكابها ، أمتثالاً لبعض القيم والاعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي ، فمن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع أفراد العينة ، ومن خلال معايشته لمجتمع البحث ، أتضح من خلال حديث بعضهم بأنهم يفتخرون في أرتكاب فعلهم الاجرامي أمام مجتمعاتهم لانه – وعلى حد قولهم – حق مشروع لهم في أسترجاع حقوقهم .

يتضح من بيانات الجدول المذكور أن أغلب الجرائم في المجتمع الريفي ترتكب نهاراً ، وخاصة جرائم القتل ، التي بلغت (١٢٩) جريمة قتل أي بنسبة (٩٤،٨ %) من مجموع جرائم القتل للعينة ، ثم تلتها جرائم السرقة التي بلغت (٣) أي بنسبة (٦،٨ %) من مجموع جرائم السرقة ، ثم جرائم أتلاف وحرق المحاصيل حيث بلغت (٢) أي بنسبة (١٣،٤ %) من مجموع جرائم أتلاف وحرق المحاصيل ، ثم الجرائم الاخلاقية التي بلغت (٢) أي بنسبة (١٠٠ %) من مجموع الجرائم الاخلاقية للعينة .

أما الجرائم المرتكبة ليلاً ، فقد سجلت جرائم السرقة أعلى نسبة حيث بلغت (٤١) جريمة أي بنسبة (٩٣،٢ %) من مجموع جرائم السرقة ثم جرائم أتلاف وحرق المحاصيل حيث بلغت (١٣) جريمة أي بنسبة (٨٦،٦ %) من مجموع جرائم أتلاف وحرق المحاصيل ، ثم جرائم القتل حيث بلغت (٧) جرائم أي بنسبة (٥،٢ %) من مجموع جرائم القتل في العينة ، وأخيراً جرائم التسليب التي بلغت (٣) أي بنسبة (١٠٠ %) من مجموع جرائم التسليب للعينة .

وعند أستعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة ووقت أرتكابها ، وجد أن قيمة الترابط هي (٠،٤٢) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً عالياً ، أي أن هناك علاقة بين نوع الجريمة ووقت أرتكابها ، أي أن هناك أرتفاعاً ملحوظاً لجرائم القتل التي تحدث في النهار ، وذلك يعود الى أن جرائم القتل تتوزع بين جرائم الثأر والنزاع على الاراضي والمياه والجرائم الأخلاقية وأن القيم في المجتمع الريفي لا تشجع القتل غدراً أو في الليل ، خاصة وأن هذه الجرائم غير مرفوضة اجتماعيا ، بل أن القيم هي التي تشجع على ارتكابها ، أما جرائم السرقة وجرائم أتلاف وحرق المحاصيل ، فأنها عادة ما تحدث في الليل ، وذلك لان المجتمع الريفي يرفض هذه الاعمال ، ويصف القائمين بها بالجبن والغدر ، فيضطر الافراد الى القيام بها في الليل .

٤–التخطيط للقيام بالعمل الاجرامي .

جدول رقم (١٩) يوضح التخطيط للقيام بالعمل الاجرامي .

التخطيط للقيام بالعمل الاجرامي	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٧	٨٨،٥ %
لا	٢٣	١١،٥ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب الجرائم التي أرتكبها الجناة المبحوثين وبواقع (١٧٧) أي بنسبة (٨٨،٥ %) خطط لارتكابها أي أنها لم تكن جرائم عرضية أو وليدة الصدفة .وقد كان (٢٣) مبحوثاً ممن أرتكبوا جرائمهم دون التخطيط للعمل وبنسبة (١١،٥) ، فهناك من الجرائم في الريف من يخطط لها مسبقاً ، ومنها لا يخطط لها ، أما الجرائم التي يخطط لها ، فهي جرائم الثأر وجرائم أتلاف وحرق المحاصيل وجرائم السرقة ، أما الجرائم الاخرى التي لا يخطط لها ، فهي مثلاً جرائم النزاع على الاراضي والمياه ، فقد تكون عادة من قبيل الصدفة ، وكذلك جرائم الانتقام ، فقد لا تكون مخطط لها مسبقاً وتحدث من قبيل الصدفة .

يتضح من بيانات الجدول المذكور أن أغلب الجناة المبحوثين أرتكبوا جرائمهم بعد التخطيط لها مسبقاً ، فمثلاً جرائم القتل التي أحتلت المرتبة الاولى بلغت (١١٩) جريمة من مجموع

جرائم القتل أي بنسبة (٨٧،٥ %) ، ثم بعد ذلك جرائم السرقة التي أحتلت (٤٢) جريمة أي بنسبة (٩٥،٤ %) من مجموع جرائم السرقة ، ثم تليها (١٣) جريمة بنسبة (٨٦،٦ %) من مجموع جرائم أتلاف وحرق المحاصيل ، أما الجرائم الاخلاقية فقد أحتلت (١) جريمة بنسبة (٥٠ %) من مجموع الجرائم الاخلاقية ، أما جرائم التسليب فقد كانت (٢) أي بنسبة (٦٦،٦ %) من مجموع جرائم التسليب.أما بالنسبة الى الجرائم التي لم يخطط لها مسبقاً ، فقد أحتلت جرائم القتل أعلى نسبة فقد كانت (١٧) جريمة أي بنسبة (١٢،٥ %) من مجموع جرائم القتل ، ثم تليها جرائم السرقة وجرائم أتلاف وحرق المحاصيل بواقع (٢) جريمة لكل منها أي بنسبة (٤،٦ %) و (١٣،٤ %) على التوالي ، ثم جرائم التسليب والاخلاقية بواقع (١) جريمة لكل منها أي بنسبة (٣٣،٤ %) و (٥٠ %) على التوالي .

وعند أستعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة والتخطيط للقيام بها ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٨٤) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً واطئاً وهذه القيمة توضح التخطيط المسبق للعمل الاجرامي الذي يتوضح من خلال الجرائم السائدة في الريف ولاسيما جرائم القتل التي يسود فيها جرائم الثأر وغسل العار والانتقام وغيرها ، وهذه الجرائم تحتاج الى تخطيط مسبق لها على عكس الجرائم الاخرى التي قد تكون عرضية وغير مخطط لها .

٦-أسلوب أرتكاب العمل الاجرامي .

جدول رقم (٢١) يوضح أسلوب أرتكاب الفعل الاجرامي .

اسلوب أرتكاب الفعل الاجرامي	العدد	النسبة المئوية

بصورة مفردة	٨٤	% ٤٢
بالاشتراك مع آخرين	١١٦	% ٥٨
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن النسبة الاعلى من الجناة المبحوثين أرتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع آخرين فقد بلغ عددهم (١١٦) أي بنسبة (٥٨ %) أما الجرائم المرتكبة بصورة مفردة فقد بلغت (٨٤) أي بنسبة (٤٢ %) من مجموع أفراد العينة .

أن أرتفاع نسبة الجرائم المرتكبة بالاشتراك مع آخرين ، يؤكد التضامن الاجتماعي الموجود بين أفراد المجتمع الريفي ،فمن المعروف أن المجتمع الريفي يؤمن ويؤكد التضامن الاجتماعي ، ولاسيما بين المجموعات القرابية أو العشائرية ، وأن خفت حدتها في الآونة الاخيرة ، وهذا ما يؤكده الجدول أعلاه .

أما الجرائم التي تحدث بصورة مفردة ، فهي الجرائم التي تحدث صدفة ،كأن تكون نزاع على المياه في المزرعة أو تحت تأثير أستفزاز أو غير ذلك .

يتضح من الجدول المذكور أن الجرائم المرتكبة بالاشتراك مع الاخرين هي اكثر من الجرائم المرتكبة بصورة مفردة ، فقد توزعت من الاعلى الى الادنى بحسب الجدول أعلاه ، فجريمة القتل أخذت (٧١) أي بنسبة (٥٢،٣ %) من مجموع جرائم القتل ، أما جريمة السرقة فقد كانت (٣١) أي بنسبة (٧٠،٥ %) من مجموع جرائم السرقة ، أما أتلاف وحرق المحاصيل فقد كانت (١٢) أي بنسبة (٨٠ %) من مجموع جرائم أتلاف وحرق المحاصيل ، أما جرائم التسليب فقد كانت (٢) أي بنسبة (٦٦،٦ %) من مجموع جرائم التسليب

أما الجرائم المرتكبة بصورة مفردة ، فقد كانت جريمة القتل أعلى نسبة (٤٧،٧ %) بواقع (٦٥) من مجموع جرائم القتل ، تليها جرائم السرقة ، ثم جاءت جرائم أتلاف وحرق المحاصيل والاراضي ، التي كانت (٣) بنسبة (٢٠ %) من مجموع جرائم أتلاف وحرق المحاصيل والاراضي ، ثم تليها الجرائم الاخلاقية التي كانت (٢) أي بنسبة (١٠٠ %) من مجموع الجرائم الاخلاقية ، وأخيراً جرائم التسليب التي بلغت (١) بنسبة (٣٣،٤ %) من مجموع جرائم التسليب .

وعند أستعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة وأسلوب أرتكابها ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٥) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً ضعيفاً ، أي أن هناك علاقة بين نوع الجريمة وأسلوب أرتكابها ، ومن هذا يتضح أن العدد الاكبر من الجرائم ترتكب بالاشتراك مع الآخرين ، وهناك جرائم ترتكب بصورة مفردة ، وكما أوضحنا في الجدول رقم (٢٣) أن هناك بعض الجرائم مثل الثأر ، والانتقام ، وأتلاف وحرق المحاصيل والاراضي ترتكب بصورة جماعية ، وهناك مثلاً الجرائم الاخلاقية والجرائم التي تحدث عن طريق الصدفة ترتكب بصورة مفردة

٨-صلة العلاقة مع المشترك .

جدول رقم (٢٣) يوضح صلة العلاقة مع المشترك بأرتكاب الجريمة .

صلة العلاقة	العدد	النسبة المئوية
قرابة	٨٢	% ٧٠،٦
أصدقاء	٣٤	% ٢٩،٤
أخرى تذكر	-----	-----

المجموع	١١٦	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن ألاقرباء هم أكثر المشتركين في أرتكاب السلوك الاجرامي ، فقد بلغ (٨٢) أي بنسبة (٧٠،٦ %) من مجموع المشتركين في ارتكاب السلوك الاجرامي ، أما الأصدقاء فيأتي بعد الأقرباء في نسبة الاشتراك ، فقد بلغ (٣٤) أي بنسبة (٢٩،٤ %) من مجموع المشتركين . وهذا يؤكد العلاقات القرابية المتينة بين أفراد المجتمع الريفي ، وتضامنهم في النواحي كافة ، فإذا حدثت مشكلة ما لأحد أفراد المجتمع الريفي فأن الأقرباء عادة ما يشتركون جميعهم في حل هذه المشكلة وأحياناً يتجاوز ذلك الى أبناء العشيرة عموماً .

كذلك تشير البيانات في الجدول أعلاه الى أن الاشتراك هذا من قبل المجموعة القرابية في ارتكاب الجريمة عامل تشجيع على ارتكاب السلوك الاجرامي ، الذي يؤدي بالتالي الى أرتفاع نسبة السلوك الاجرامي .

تشير بيانات الجدول اعلاه الى ان (٥٩) مبحوثا اشتركوا مع الاقرباء في ارتكاب الفعل الاجرامي وبنسبة (٨٣،١ %) من مجموع جرائم القتل التي اشتركوا فيها مع الاخرين .
بينما (١٧) مبحوثا اشتركوا مع الاقرباء في ارتكاب جريمة السرقة وبنسبة (٥٤،٨ %) من مجموع جرائم السرقة التي اشترك فيها مع الاخرين فضلا عن (٦) مبحوثين ارتكبوا جرائم اتلاف وحرق المحاصيل والاراضي المشترك بها مع الاخرين .
اما المشتركين مع الاصدقاء فقد بلغ (١٤) منهم اشتركوا مع الاصدقاء في جريمة السرقة وبنسبة (٤٥،٢ %) من مجموع جرائم السرقة المشترك فيها ، و(١٢) منهم ارتكبوا جرائم قتل وبنسبة (١٦،٩ %) من مجموع جرائم القتل المشترك فيها ، و(٦) منهم ارتكبوا جرائم اتلاف وحرق المحاصيل والاراضي وبنسبة (٥٠ %) من مجموع جرائم

الاتلاف المشترك فيـها ، و(٢) منهم ارتكبوا جرائم التسليب مع الاصدقاء وبنسبة (١٠٠ %) من مجموع جرائم التسليب بالأشتراك مع الاخرين .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة وصلة العلاقة مع المشترك بها ، وجدنا ان قيمة الترابط هي (٠،١) ، وهذا يعني ان هناك علاقة بين نوع الجريمة وصلة العلاقة مع المشترك بارتكاب الجريمة ، ولكنها ليست بالعلاقة القوية فهناك جرائم ترتكب بالأشتراك مع الاقرباء وهناك جرائم ترتكب بالأشتراك مع الاصدقاء ، وزيادة اشتراك الاقرباء هو انعكاس للتضامن الاجتماعي الموجود بين افراد المجتمع الريفي ، وكذلك فأن للصداقة دورا كبيرا في المجتمع الريفي لانها غالبا ما تستمر من عمر مبكرة للانسان الى نهاية حياته ، فنجدها اقوى من العلاقات الاخرى .

١٠-العود الى الجريمة .

جدول رقم (٢٥) يوضح اجابات المبحوثين عن ارتكاب جرائم سابقة .

ارتكاب جرائم سابقة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٦	% ١٣
لا	١٧٤	% ٨٧
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

تشير بيانات الجدول المذكور في اعلاه الى ان اغلب افراد عينة البحث لم يرتكبوا جرائم سابقة فقد بلغ عددهم (١٧٤) وبنسبة (٨٧ %) ، اما الذين ارتكبوا جرائم سابقة فقد كان عددهم (٢٦) مبحوثا وبنسبة (١٣ %) ، وهذا يعني ان ظاهرة العَود الى الجريمة قليلة

في المجتمع الريفي ، فلا يوجد هناك احتراف للجريمة للعلاقات الوثيقة والتضامن الموجود في المجتمع الريفي وان جرائم الريف ليست من نوع الجرائم التي يحتمل فيها العود بشكل كبير ، كما هو الحال في المجتمع الحضري ، فمثلا هناك جرائم الثأر تكون لمرة واحدة ، وجرائم اتلاف وحرق المحاصيل ، فلا تعد هنا عَود الى الجريمة .

١١-انواع الجرائم السابقة .

جدول رقم (٢٦) يبين نوع الجريمة السابقة .

نوع الجريمة السابقة	العدد	النسبة المئوية
سرقة	١٨	٦٩،٣ %
قتل	٣	١١،٥ %
اتلاف وحرق المحاصيل	٢	٧،٧ %
تسليب	٣	١١،٥ %
المجموع	٢٦	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول المذكور اعلاه ان العدد الاكبر من الجرائم السابقة (٢٦) مبحوثا كانت جرائم (سرقة) والتي بلغت (١٨) اي بنسبة (٦٩،٣ %) من مجموع تلك الجرائم ، أما الجرائم الأخرى (قتل ، أتلاف محاصيل ، تسليب) فقد

بـلغت نسـبتها (٣٠،٧ %) ، وهـذا العـدد مـن الجـرائم السـابقة يشـير الى أن المجتمع الريفي تقل فيه ظاهرة العود الى الجريمة ، وذلك لوجود الكثير من الضوابط الاجتماعية وتعـددها ، كـالعرف والعـادات والقـيم والاخـلاق والـرأي العـام والسـمعة الاجتماعيـة والمنـزلة وغيرها . كما أن الجرائم التي يعود فيها الافراد قد لاتكون نفس الجرائم السابقة بل قد تكون جرائم أخرى ، وقد تأتي عن طريق الصدفة وليس عن طريق أحتراف الجريمة ، كـما أن هنـاك الكثير من الجرائم في المجتـمع الريفي لايعدها جرائم – وكما أوضحنا سابقاً – .

يتضح من بيانات الجدول المذكور أن جرائم السرقة هي أكثر الجرائم التي عاد فيها الجناة المبحوثين في العينة ، حيث بلغت (١٦) مبحوثاً من جرائم العود للسرقة أي بنسبة (٨٩ %) بينما توزعت الجرائم الاخرى على أعداد لا تتجاوز كل نوع من أنواع الجرائم على جريمة واحدة .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين الجرائم السابقة والجريمة الحالية ، وجدنا ان قيمة الترابط هي (٠،٤٩)وهذا يعني ان هناك ترابطا ايجابيا عاليا ، اي ان هناك علاقة بين الجرائم السابقة والجريمة الحالية وهي علاقة قوية . ويبدو من بيانات الجدول اعلاه ان جريمة السرقة هي من اكثر الجرائم التي ممكن ان يكون العود بها كبيرا خاصة اذا لم يكتشف امر القائم بها ،خاصة وان جرائم السرقة تحدث خلسة ودون علم افراد المجتمع الا الشخص القائم بها ،اما الجرائم الاخرى فلم تتجاوز الجريمة الواحدة ،وايضا هذه الجريمة ليس سببها امتهان او احتراف الجريمة ،وجريمة السرقة هنا تعد في نظر المجتمع الريفي جريمة مرفوضة،وهناك الكثير من الضوابط السلوكية التي تحد من هذه الجرائم .

الفصل الثامن / عوامل السلوك الاجرامي .

يشترط الاستاذ سذرلاند على علم الاجرام كي يصبح علماً ، أن يتولى تنظيم العوامل المتعددة والمتشعبة والمتنافرة التي ينتسب اليها السلوك الاجرامي ، ويعمل على أيجاد وسائل تماسك بين هذه العوامل ، عن طريق وضع قواعد تفسيرية عامة يمكن أن يستند اليها في تحقيق التفسير العلمي والفني الذي يتضمن وصفاً دقيقاً للعوامل التي لابد من تضافرها لتكوين الظاهرة الاجرامية [1].

فالسبب قد يكون نتيجة لعامل واحد أو نتيجة مجموعة العوامل ، وهذه العوامل قد تمثل ملفات عديدة أو مراحل في التسلسل السببي ، ثم ترتبط هذه العوامل بالسلوك الاجرامي بالرابطة السببية .

أن السلوك الاجرامي لا يمكن أن يكون ثمرة عامل واحد فحسب ، لأن دراستنا الميدانية قد أوصلتنا الى حقيقة :- وهي أن الظاهرة الاجرامية لايمكن إسنادها الى عامل واحد ،سواء كان هذا العامل فردياً أم اجتماعيا ، وإنما هي ثمرة تضافر العوامل الفردية والاجتماعية معاً.

ولو تدبرنا ملياً بالظاهرة الاجرامية في مجتمعنا أو في أي مجتمع آخر لوجدنا أغلب المجرمين ولدوا وهم يرفلون بالفطرة البيضاء ثم أحاطت بهم مجموعة من العوامل الشعورية واللاشعورية ، تفاعلت مع بعضها ، حتى تمخضت عن عامل قد يكون واضح البيان ، وقد يكون مجهولاً يتجلى تأثيره في الجانب اللاشعوري للمجرم ، وعلى سبيل المثال قد يجتمع عامل القيم مع عامل الدخل ، ثم يجتمع عامل الشعور بالوحدة في وحشة المعاناة مع عامل فقد الموجه العطوف ، وإذا بتلك العوامل الشعورية واللاشعورية تولد عاملاً مباشراً نقترف الجريمة به .

وبناء على ذلك فقد قسم هذا الفصل على :-

---

(١)عبد الفتاح الصيفي ومحمد زكي ابو عامر – علم الاجرام والعقاب – دار المطبوعات الجامعية – الاسكندرية – بلا تاريخ – ص ١٣-١٤.

أولاً – القيم .

ثانياً – الضبط الاجتماعي .

ثالثاً – تصورات الذات .

اولا :القيم الاجتماعية .

١-افضلية قيم الريف على قيم المدينة .

جدول رقم (٢٨) يوضع اجابات المبحوثين حول ايمانهم بأفضلية قيم الريف على قيم المدينة

افضلية قيم الريف على قيم المدينة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٢	٨٦ %
لا	٢٨	١٤ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان اغلب افراد عينة البحث من الجناة المبحوثين يعتقدون بأفضلية قيم الريف على قيم المدينة بواقع (١٧٢) اي بنسبة (٨٦ %) من مجموع العينة اما الذين لايعتقدون بأفضلية قيم الريف على قيم المدينة فقد بلغ عددهم (٢٨)اي بنسبة (١٤ %) ، مما يدلل على اهمية القيم الاجتماعية الموجودة في الريف ،وكيف ان الفرد الريفي يتمسك بها وينظر اليها نظرة تقديس ، وهذه القيم ينشأ عليها الافراد من خلال التنشئة الاجتماعية ابتداءا بالأسرة مرورا بالمجتمع ، فكل سلوك مهما كان نوعه – حتى لو كان اقتصاديا –يرتبط بالقيم الاجتماعية وهذا ما سوف يتضح لنا في البيانات اللاحقة .

٢– ان بعض القيم السائدة في الريف تشجع على ارتكاب الجريمة .

جدول رقم (٢٩) يوضح اجابات المبحوثين حول القيم السائدة في الريف التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي .

القيم الريفية التي تشجع على ارتكاب الجريمة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٦	% ٨٨
لا	٢٤	% ١٢
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول المذكور اعلاه ان الاعم الاغلب من الجناة المبحوثين ، ارتكبوا جرائمهم تحت تأثير القيم الريفية ، فقد بلغ عددهم (١٧٦) اي بنسبة (٨٨ %)من مجموع افراد العينة . اما الذين اجابوا بعدم تأثير القيم الريفية في ارتكابهم للسلوك الاجرامي فقد بلغ عددهم (٢٤)اي بنسبة (١٢ %) ، وهذا يشير الى الدور الكبير الذي تلعبه القيم الاجتماعية الريفية في دفع الافراد الى ارتكاب السلوك الاجرامي – وكما اسلفنا سابقا- فأن هناك قيما تدفع الافراد في المجتمع الريفي الى ارتكاب السلوك الاجرامي منها (الثأر ، وقيم الشرف ، والرجولة ،----- وغيرها) وهذا ماسوف نوضحه في الجداول اللاحقة .

يتضح من بيانات الجدول المذكور ان الذين اجابوا بتأثر القيم الريفية في ارتكاب السلوك الاجرامي كانوا (١٧٦) بنسبة (٨٨ %)من مجموع افراد العينة .

توزعت على (١٣٢) جريمة قتل بنسبة (٩٧ %) من مجموع جرائم القتل ، وجرائم السرقة كانت (٣١) بنسبة (٧٠ %) من مجموع جرائم السرقة ، وجريمة أتلاف المحاصيل فكانت (١٢) بنسبة (٨٠ %) من مجموع جرائم الاتلاف . أما جرائم التسليب فكانت جريمة واحدة بنسبة (٣٣،٤ %) من مجموع جرائم التسليب .أما الذين أجابوا بعدم تأثير القيم كانت (٢٤) بنسبة (١٢ %) توزعت على (١٣) جريمة سرقة بنسبة (٢٩،٥ %) من مجموع جرائم السرقة و (٤) جريمة قتل بنسبة (٣ %) من مجموع جرائم القتل ، و (٣) جريمة أتلاف محاصيل بنسبة (٢٠ %) وجرائم التسليب والاخلاقية بواقع (٢) جريمة بنسبة (٦٦،٦ %) و (١٠٠ %) على التوالي .

وعند أستعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة والقيم المؤثرة في أرتكاب السلوك الاجرامي ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٣٧) وهذا يعني أن هناك ترابطاً أيجابياً عالياً بين نوع الجريمة والقيم المؤثرة في أرتكاب السلوك الاجرامي ، وهذه القيمة توضح أن هناك نسبة كبيرة من الجرائم ترتكب بتأثير القيم الاجتماعية الريفية كان أشدها جرائم القتل التي أحتلت أعلى النسب ، وجرائم القتل هذه هي الاكثر أنتشاراً في المجتمع الريفي ، حيث تتمثل في (جرائم الثأر ...وغسل العار ...وغيرها) .

٤-نوع القيم الريفية التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي .

جدول رقم (٣١) يوضح إجابات المبحوثين عن نوع القيم التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي .

نوع القيم التي تشجع على السلوك الاجرامي	قيم الثأر	قيم الدية	قيم الشرف	قيم التضامن	قيم الرجولة	المجموع

نعم	٧٢	١٢	٧٤	١٦	٢	١٧٦
لا	---	---	١	---	٢٣	٢٤
المجموع	٧٢	١٢	٧٥	١٦	٢٥	٢٠٠

يتضح من بيانات الجدول المذكور في أعلاه ، أن قيم الشرف كانت أعلى نسبة حيث بلغت (٧٤) من مجموع القيم التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي ، تليها قيم الثأر (٧٢) منها ، ثم قيم التضامن (١٦) ثم قيم الدية (١٢) ثم قيم الرجولة (٢) ، أما الاجابات التي أوضحت بأن لا تأثير للقيم في ارتكاب السلوك الاجرامي فقد توزعت بين قيمتي الرجولة والشرف وقد بلغت (٢٣) و (١) على التوالي .

وكما أسلفنا سابقاً ، بأن هناك قيماً تدفع الفرد في المجتمع الريفي الى ارتكاب السلوك الاجرامي ، وهذه القيم تتسلسل من الاهم الاعلى الى الادنى حيث أن قيم الشرف تحدد مكانة الانسان في المجتمع الريفي ، ومكانته بين عشيرته والعشائر الاخرى ، ثم تليها قيم الثأر التي هي من الاولويات ، حيث أن الذي يسكت على أخذ ثأره بيده لا يحضى بأي مكانة أجتماعية ، حتى وأن قامت سلطة القانون بالاقتصاص من الجاني ، فأنه لايعتبر ثأراً ألا أذا أخذه بيده ، كذلك فأن قيم التضامن لها دور أساسي في مد يد المساعدة للفرد في ارتكاب السلوك الاجرامي ، وكذلك قيم الرجولة والدية وغيرها.

ثانياً الضبط الاجتماعي .

١-أيهما أكثر تأثيراً في المجتمع الريفي العرف أم القانون .

جدول رقم (٣٢) يوضح إجابات المبحوثين حول الاكثر تأثيراً في الريف العرف أو القانون .

أيهما أكثر تأثيراً في الريف	العدد	النسبة

العرف أم القانون		المئوية
القانون	٣٨	١٩ %
العرف الاجتماعي	١٦٢	٨١ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣٤) أن أغلب الجناة المبحوثين يعتقدون بسيادة العرف الاجتماعي كوسيلة ضابطة في المجتمع الريفي فقد كان (١٦٢) منهم أي بنسبة (٨١ %) يعتقدون بتأثير العرف الاجتماعي ، بينما كان (٣٨) منهم بنسبة (١٩ %) يعتقدون بسيادة القانون في المجتمع الريفي .

والارقام الاحصائية في الجداول أعلاه تشير الى أن العرف الاجتماعي هو الذي يسود في المجتمع الريفي ، لأن ألالتزام بالعرف الاجتماعي يؤدي الى تقوية العلاقات الاجتماعية ، وهو ما يؤكد روح الجماعة وتضامنهم ، على طاعة واحترام وتقدير رأي الجماعة وتنفيذه وفي الوقت نفسه يفضل فيه الافراد عرف الجماعة وتقاليد العشيرة على سلطات القانون ، ألا أنهم يرون أن القانون الملائم لظروف الافراد يساعد على تنظيم الحياة الاجتماعية في المجتمع ، على أن يكون ذلك القانون متلائماً مع طبيعة الواقع الاجتماعي السائد في المجتمع الريفي .

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه الذي يبين العلاقة بين نوع الجريمة والاكثر تأثيراً في المجتمع الريفي فالذين أرتكبوا جريمة السرقة أجاب (٢٢) منهم بافضلية القانون بنسبة (٥٠%) و (٢٢) منهم أجاب بأفضلية العرف بنسبة (٥٠ %) أيضاً أما المرتكبين جرائم القتل فقد أجاب (٩) منهم بنسبة (٦،٦ %) منهم بأفضلية القانون ، و (١٢٧) منهم بنسبة (٩٣،٤ %) بأفضلية العرف الاجتماعي ، أما مرتكبي جرائم أتلاف وحرق المحاصيل فقد أكد (٤) منهم بأن القانون هو الاكثر تأثيراً وبنسبة (

٢٦،٦ %) و (١١) منهم بنسبة (٧٣،٤ %) بأن العرف أكثر تأثيراً في المجتمع الريفي .

أما مرتكبي جرائم التسليب فقد أجاب (١) منهم بنسبة (٣٣،٤ %) بأن القانون هو الاكثر تأثيراً ، و (٢) بنسبة (٦٦،٦ %) بأفضلية العرف الاجتماعي ، أما مرتكبي الجرائم الاخلاقية فقد أجاب (٢) منهم بنسبة (١٠٠ %) بافضلية القانون .

وعند أستعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة الاكثر تأثيراً في المجتمع الريفي العرف أو القانون كانت قيمة الترابط (٠،٢٣) ، وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً عالياً بين نوع الجريمة الاكثر تأثيراً في المجتمع الريفي ، وهذه النسبة توضح أهمية تأثير العرف الاجتماعي في الجرائم ، فتأثير كل من القانون والعرف يتحدد من خلال نوع الجريمة المرتكبة فالجرائم التي يرفضها المجتمع الريفي يكون القانون هو الاكثر تأثيراً فيها – بحسب رأي أفراد العينة – والجرائم التي يقبلها المجتمع الريفي يكون العرف هو الاكثر تأثيراً فيها . وهذا ما يؤكد سيادة العرف الاجتماعي في الريف على حساب سلطة القانون .

٣–أن الناس في المجتمع الريفي لا يرتكبون الجرائم خوفاً من العقوبة القانونية .

جدول رقم (٣٤) يوضح أجابات المبحوثين على أن الناس في المجتمع الريفي لايرتكبون بعض الجرائم خوفاً من العقوبة القانونية .

هل أن الناس في المجتمع الريفي لايرتكبون الجرائم خوفاً من القانون	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٨	% ٣٩
لا	١٢٢	% ٦١
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بأن ليس للقانون دور في عدم أرتكاب الناس في المجتمع الريفي لبعض الجرائم فقد بلغ عددهم (١٢٢) أي بنسبة (٦١ %) من مجموع افراد العينة ، بينما الذين أجابوا بنعم فكان عددهم (٧٨) أي بنسبة (٣٩ %) من مجموع أفراد العينة .

وهذه النسبة المرتفعة للذين لا يعتقدون بأمتناع الفرد عن الجريمة خوفاً من القانون تشير الى أن المجتمع الريفي ينظر الى العادات والتقاليد والاعراف والقيم الريفية بالدرجة الاولى ، ثم بعد ذلك ينظر الى الضوابط السلوكية الاخرى ، حتى أنه في بعض الاحيان عندما يمسك بالمجرم من قبل القانون ويودع في السجن يشعر بالفخر لانه يعتقد بأن السجن يعزز فيهم قيم الرجولة والشجاعة .

ولكن –كما أوضحنا سابقاً – بأن هذا لايعني أختفاء سلطة القانون في المجتمع الريفي ، ولكن بنسبة تكون أقل من العرف الاجتماعي السائد .

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان اغلب الجناة المبحوثين لايعتقدون بأن الناس في المجتمع الريفي يمتنعون عن ارتكاب الجرائم خوفا من العقوبة القانونية ففي جرائم القتل بلغ عددهم (١٠٧)اي بنسبة (٨٧،٧ %) من مجموع جرائم القتل وجرائم السرقة (٨) اي بنسبة (١٨،٢ %) من مجموع جرائم السرقة ، وجرائم اتلاف وحرق المحاصيل (٧) بنسبة (٤٦،٦ %) من مجموع جرائم اتلاف وحرق المحاصيل اما الذين يعتقدون بأن الناس لايرتكبون الجرائم خوفا من العقوبة القانونية فقد توزعت اجاباتهم بحسب نوع الجرائم ، فجرائم السرقة كانت (٣٦) بنسبة (٨١٬٨ %)من مجموع جرائم السرقة ، وجرائم القتل (٢٩) اي بنسبة (٢١،٣ %)من مجموع جرائم القتل ، وجرائم اتلاف وحرق المحاصيل (٨) اي بنسبة (٤٦،٦ %) من مجموع جرائم الاتلاف ، وجرائم التسليب (٣) اي

بنسبة (١٠٠ %)من مجموع جـرائم التسليب وأخيـرا الجرائم الأخلاقية (٢) بنسبة (١٠٠ %) .

وعنـد اسـتعمال قـانون (بـول وكينـدال) لقيـاس الـترابط التـوافقي بـين نـوع الجريمـة وهـل ان الأمتناع عن ارتكاب الجرائم خوفاً من العقوبة القانونية ،كانت قيمة التـرابط هي (٠،٢٥) وهذا يعني ان هناك ترابطا ايجابيا عاليا بين نوع الجريمة وهل ان الأمتناع عن ارتكاب الجرائم خوفا من العقوبة القانونية ، وهذه القيمة توضح بأن اغلب الجناة المبحوثين يعتقدون بأن العقوبة القانونية لا تردع الناس عن ارتكاب الفعل الأجرامي ،لأنهم لايعتقدون بـأنهم يرتكبون الجريمة عندما يقومون بعمل مـا ، مثل الثأر ، وغسل العار ، وأتلاف وحرق المحاصيل --- وغيرها .

وعلى الرغم من ذلك ان هناك افرادا من العينة يعتقدون بأن العقوبة القانونية تردع الناس عن ارتكاب السلوك الأجرامي ، وهذه تتبع قـوة سلطة القانـون الموجودة فـي المجتمع ، واصراره على تطبيق النظام وعدم التهاون به .

٥–هل أن الفعل الاجرامي هو سلوك مقبول بين الناس .

جدول رقم (٣٦) يوضح أجابات المبحوثين فيما أذا كان فعلهم هذا هو سلوك مقبول بين الناس .

هل تشعر أن فعلك هذا هو سلوك مقبول	العدد	النسـبة المئوية
نعم	٦٢	% ٣١
لا	١٣٨	% ٦٩
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بأن سلوكهم هذا غير مقبول بين الناس ، فقد بلغ عددهم (١٣٨) بنسبة (٦٩ %) من مجموع أفراد العينة ، أمـا

الذين يعتقدون بـأن سلوكهم هذا مقبـول بين الناس ، فقد بـلغ عددهـم (٦٢) أي بنسبة (٣١ %) من مجموع أفراد العينة .

وهذا يعني أن الجناة المبحوثين يعتقدون بـأن سلوكهم هـذا غير مقبـول اجتماعيا ، ولكنهم يصرون على ارتكـاب الفعل الاجرامي ، أو لربما أنهم وبعد تحقيق العقوبة القانونية بحقهم ، شعروا بعدم رضا الناس عن فعلهم هذا ، وهذا ما أوضحه المبحوثين في أثناء المقابلات التي أجريت معهم .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب الجناة المبحوثين لايعتقدون بأن سلوكهم هذا هو سلوك مقبول بين الناس فقد بلغ عددهم (١٣٨) بنسبة (٦٩ %) ، توزعت بين جريمة القتل (٨٠) بنسبة (٥٨،٨ %) من مجموع جرائم القتل وجريمة السرقة (٤٠) بنسبة (٩٠،٩ %) من مجموع جرائم السرقة ، وجريمة أتلاف وحرق المحاصيل (١٣) بنسبة (٨٦،٦ %) من مجموع جرائم الإتلاف . وجريمة التسليب (٣) بنسبة (١٠٠ %) والجرائم الاخلاقية (٢) بنسبة (١٠٠ %) .

أما الذين يعتقدون بأن سلوكهم هذا مقبول بين الناس فقد بلغ عددهم (٦٢) بنسبة (٣١ %) من مجموع العينة ، توزعت على (٥٦) بنسبة (٤١،٤ %) على جريمة القتل ، وجريمة السرقة (٤) بنسبة (٩،١ %) من مجموع جرائم السرقة ، وجريمة أتلاف وحرق المحاصيل (٢) بنسبة (١٣،٤ %) من مجموع جرائم أتلاف وحرق المحاصيل .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة وشعور المبحوثين بأن سلوكهم مقبول بين الناس وجدنا أن قيمة الترابط هي (٠،١٠) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابيا عالياً بين نوع الجريمة وشعور المبحوثين بأن فعلهم هذا مقبول بين الناس ، وهذه القيمة توضح ارتفاع اعتقاد المبحوثين بأن سلوكهم هذا لا يحظَ برضى الناس وهو سلوك غير مقبول ، ولكن التقاليد والقيم الاجتماعية الريفية هي التي تفرض على الفرد القيام بهذه الاعمال ، هذا أذا كانت هذه الاعمال بدافع القيم والتقاليد أما أذا كانت بدوافع شخصية ، فتوجد هناك الكثير من الجرائم يقوم بها الافراد وبدافع الطمع والحقد والانتقام .

يتضح من بيانات الجدول المذكور أعلاه الذي يوضح العلاقة بين القيم التي تشجع على ارتكاب الجريمة في الريف ، واعتقاد المبحوثين بأن فعلهم هذا سلوك مقبول بين الناس ، أن الذين ارتكبوا جرائمهم بدافع القيم الريفية ، لايعتقدون بأن سلوكهم هذا مقبول بين الناس ، كان عددهم (١٣٨) بنسبة (٦٩ %) تتوزع بين (٦٠) مبحوثاً بنسبة (٨٣،٤ %) من مجموع قيم الثأر ، و (١٠) مبحوثين بنسبة (٨٣،٤ %) من مجموع قيم الدية ، و(٤٧) بنسبة (٦٢،٦ %) من مجموع قيم الشرف ، و (١٥) بنسبة (٩٣،٧ %) من مجموع قيم التضامن ، و (٦) بنسبة (٢٤ %) من مجموع قيم الرجولة أما الذين يعتقدون بأن جرائمهم هذه مقبولة بين الناس . فقد بلغ عددهم (٦٢) بنسبة (٣١ %) من مجموع أفراد العينة ، تتوزع بين (١٢) بنسبة (١٦،٦ %) و (٢) بنسبة (١٦،٦ %) و (٢٨) بنسبة ٣٧،٤ %) و (١) بنسبة (٦،٣ %) و (١٩) بنسبة (٧٦ %) لقيم الثأر والدية ، والشرف ، والتضامن ، والرجولة ، على التوالي .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع القيم التي تشجع على ارتكاب الجريمة ، واعتقاد المبحوثين بأن سلوكهم مقبول بين الناس وجدنا أن قيمة الترابط هي (٠،٤٠) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً عالياً بين القيم التي تشجع على ارتكاب الجريمة ، وهل أن السلوك الاجرامي هذا مقبول بين الناس وهذه القيمة توضح تناقضاً نسبياً بين القيم التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي وقبول الناس لارتكاب الجرائم بسببها ، وتوضح كذلك بأن الناس غير مقتنعين بتشجيع القيم على ارتكاب الجريمة ، وهذا ما توضحه البيانات الموجودة في الجدول المذكور في أعلاه .

٨-إجابات المبحوثين فيما أذا كان فعلهم يحظى باحترام الناس .

جدول رقم (٣٩) يوضح إجابات المبحوثين فيما إذا كان فعلهم يحظى باحترام الناس .

الاعتقاد باحترام الفعل الاجرامي بين الناس	العدد	النسبة المئوية
نعم	٥٢	% ٢٦
لا	١٤٨	% ٧٤
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يوضح الجدول أعلاه ، أن أغلب الجناة المبحوثين (١٤٨) بنسبة (٧٤ %) لا يعتقدون بأن فعلهم الاجرامي هذا يحظى باحترام الناس ، وان (٥٢)منهم بنسبة (٢٦ %) يعتقدون باحترام الناس لفعلهم الاجرامي هذا .

وهذه النسب توضح ايضا ان الفعل الإجرامي مرفوض من قبل الناس في المجتمع الريفي ، وان كانت القيم الريفية تشجع على ذلك ، وهذا التناقض الذي اوضحناه سابقا بين القيم

ورضاء الناس عن الجرائم يؤدي الى مشاكل كبيرة تدفع بالكثير من الافراد في المجتمع الريفي الى ارتكاب الجرائم على الرغم من انهم غير مقتنعين بها .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن أغلب الجناة المبحوثين يعتقدون بأن سلوكهم الاجرامي هذا لا يحظَ باحترام الناس ، فقد بلغ عددهم (١٤٨) مبحوثاً بنسبة (٧٤ %) توزعت على جرائم السرقة (٤٠) بنسبة (٩١ %) من مجموع جرائم السرقة وجرائم القتل (٩٠) بنسبة (٦٦،٢ %) من مجموع جرائم القتل ، وجرائم أتلاف المحاصيل (١٣) بنسبة (٨٦،٧ %) من مجموع جرائم الاتلاف . وجرائم التسليب (٣) بنسبة (١٠٠ %) من مجموع جرائم التسليب ، والجرائم الاخلاقية (٢) بنسبة (١٠٠ %) من مجموع الجرائم الاخلاقية .

أما الذين يعتقدون بأن سلوكهم الاجرامي هذا يحظى باحترام الناس ، فقد بلغ عددهم (٥٢) مبحوثاً بنسبة (٢٦ %) توزعت على الجرائم السرقة (٤) بنسبة (٩ %) من مجموع جرائم السرقة ، وجرائم القتل (٩٠) بنسبة (٦٦،٢ %) من مجموع جرائم القتل ، وجرائم اتلاف المحاصيل (١٣) بنسبة (٨٦،٧ %) من مجموع جرائم الاتلاف . وجرائم التسليب (٣) بنسبة (١٠٠ %) من مجموع جرائم التسليب ، والجرائم الاخلاقية (٢) بنسبة (١٠٠ %) من مجموع الجرائم الاخلاقية .

اما الذين يعتقدون بأن سلوكهم الاجرامي هذا يحظى باحترام الناس ، فقد بلغ عددهم (٥٢) مبحوثاً بنسبة (٢٦ %) توزعت على جرائم السرقة (٤) بنسبة (٩ %) من مجموع جرائم السرقة ، وجرائم القتل (٤٦) بنسبة (٣٣،٨ %) من مجموع جرائم القتل ، وجرائم أتلاف المحاصيل (٢) بنسبة (١٣،٣ %) من مجموع جرائم أتلاف المحاصيل .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة واعتقاد المبحوثين بأن جرائمهم تحظى باحترام الناس . وجدنا أن قيمة الترابط هي (٠،٨) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً عالياً .

وهذه القيمة توضح أن الجرائم في الريف على الرغم من أن القيم تشجع على أغلبها مثل (الثأر ... وجرائم غسل العار ... وغيرها) ألا أنه بصورة عامة فالجريمة مرفوضة من قبل الناس في المجتمع الريفي ، ألا أنهم لا ينظرون الى الكثير من الجرائم على أنها جرائم ، بل قد يعدونها رد أعتبار أو حق مشروع أو غير ذلك ، وهذا ماتؤكده البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال دراسته وملاحظته للمجتمع الريفي

١٠-المعرفة بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر جراء الفعل الاجرامي .

جدول رقم (٤١) يوضح إجابات المبحوثين عن المعرفة بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم .

المعرفة بنوع وحجم العقوبة قبل ارتكاب الفعل	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٣٨	% ٦٩
لا	٦٢	% ٣١
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول المذكور أعلاه ، أن أغلب أفراد العينة يعرفون بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم قبل ارتكاب الفعل الاجرامي فقد بلغ عددهم (١٣٨) أي بنسبة (

٦٩ %) من مجموع أفراد العينة ، أما الذين لايعرفون بنوع العقوبة وحجمها قبل ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم (٦٢) أي بنسبة (٣١ %) من مجموع أفراد العينة .

أن هذه الارقام تشير الى أن أغلب أفراد عينة البحث يعرفون بنوع العقوبة وحجمها التي ستصدر بحقهم ، إلا أنهم يرتكبون الجريمة على الرغم من المعرفة هذه ، وهذا يعود – كما أشرنا – الى دفع القيم لهؤلاء في ارتكاب جرائمهم ، فمثلاً جريمة الثأر ، على الرغم من أن الجاني يعرف عواقب فعله الذي قد يؤدي به الى الاعدام ألا أنه يصر على ارتكاب الفعل الاجرامي .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة البحث ، يعلمون بنوع وحجم العقوبة التي ستلحق بهم قبل ارتكاب الجريمة ، فقد بلغ عددهم (١٣٨) بنسبة (٦٩ %) تتوزع على جرائم السرقة (٢٨) بنسبة (٦٣،٦ %) من مجموع جرائم السرقة ، وجرائم القتل (١٠٠) بنسبة (٧٣،٥ %) من مجموع جرائم القتل ، وجرائم أتلاف المحاصيل (٧) بنسبة (٤٦،٦) من مجموع جرائم الإتلاف ، وجرائم التسليب (٢) بنسبة (٦٦،٧ %) من مجموع الجرائم الأخلاقية .

أما الجرائم التي لايعلم مرتكبيها بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم فكانوا جريمة السرقة (١٦) بنسبة (٣٦،٤ %) وجريمة القتل (٣٦) بنسبة (٢٦،٥ %) وجريمة أتلاف وحرق المحاصيل (٨) بنسبة (٥٣،٤ %) وجرائم التسليب (١) بنسبة (٣٣،٣ %) والجرائم الأخلاقية كانوا (١) بنسبة (٥٠ %) .

وعند استعمال (قانون بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة ومعرفة المبحوثين بنوع العقوبة وحجمها التي ستصدر بحقهم ، فقد كانت قيمة الترابط هي (٠،٠١٦) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً واطئاً وهذه القيمة توضح نوع الجرائم التي يعلم مرتكبيها بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم قبل ارتكابها ، ومثال ذلك جرائم القتل التي بلغت نسبة عالية وهذا ما أشرنا اليه في جداول سابقة بأن للقيم الدور الكبير في دفع

الافراد الى ارتكاب السلوك الاجرامي ، على الرغم من معرفتهم بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم ، خاصة جرائم الثأر وغسل العار ..... وغيرها .

ثالثاً / تصورات الذات .

١-الشعور بالرضا عن ارتكاب الفعل الأجرامي .

جدول رقم (٤٣) يوضح إجابات المبحوثين عن الشعور بالرضا عن ارتكاب الفعل الإجرامي .

هل تشعر بالرضا عن ارتكاب الفعل الإجرامي	العدد	النسبة المئوية
نعم	٥٦	٢٨ %
لا	١٤٤	٧٢ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ، ان اغلب الجناة المبحوثين لايشعرون بالرضا عن ارتكاب الافعال الاجرامية ،فقد بلغ عددهم (١٤٤)مبحوث اي بنسبة (٧٢ %)من مجموع افراد العينة ، اما الذين يشعرون بالرضا عن ارتكاب الفعل الاجرامي فقد بلغ عددهم (٥٦) مبحوثا اي بنسبة (٢٨ %) من مجموع افراد العينة وهذه الارقام توضح ان معظم افراد

العينة ، وبعد ان ارتكبوا جرائمهم شعروا بعدم الرضا عن ارتكاب هذا الفعل لأنه – كما أسلفنا سابقا – ان الأفعال هذه لا تحظَ باحترام الناس في المجتمع ، والنظرة الى من يرتكبها على أنه مجرم ، والمجرم في المجتمع الريفي يشعر بالعزلة وعدم القبول في المجتمع ، ولكن يجب التمييز هنا بين ما ينظر اليه المجتمع الريفي على انه جريمة ، وما لا ينظر اليه على انه جريمة .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب الجناة المبحوثين لايشعرون بالرضا عن ارتكاب الجرائم فقد كانت نسبة (٩٥،٥ %) من الذين ارتكبوا جرائم السرقة لايشعرون بالرضا عن ارتكاب جرائمهم، و (٦٤،٧ %) من الذين أرتكبوا جرائم القتل لايشعرون بالرضا و (٦٠ %) من الذين ارتكبوا جرائم أتلاف وحرق المحاصيل لايشعرون بالرضا ، أما الجرائم الاخلاقية وجرائم التسليب فكانت نسبهم (١٠٠ %) بأنهم لايشعرون بالرضا عن ارتكاب جرائمهم إما الذين يشعرون بالرضا عن ارتكاب جرائمهم فكانت نسب الذين ارتكبوا جرائم السرقة والقتل وأتلاف وحرق المحاصيل توزعت نسبهم بين (٤،٥ %) من مجموع جرائم السرقة و (٣٥،٣ %) من مجموع جرائم القتل و (٤٠ %) من مجموع جرائم الإتلاف .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة والشعور بالرضا عن ارتكابها، وجدنا أن قيمة الترابط هي (٠،١٨) وهذا يعني أن هناك ترابطاً ايجابياً عالياً بين نوع الجريمة والشعور بالرضا عن ارتكابها وأن هناك جرائم لايشعر مرتكبيها بالرضا عن ارتكابها ، كجرائم القتل وجرائم السرقة وجرائم الاتلاف ، ولو بنسب متفاوتة ، وهناك جرائم يشعر مرتكبوها بالرضا وهي أيضاً تندرج تحت هذه الجرائم مثل الثأر –غسل العار –الانتقام ....وغيرها وهناك معيار للرضا وعدم الرضا وهو معيار القيم الاجتماعية، فهي التي تحدد الجرائم التي تجعل المجرم يشعر بالرضا عن ارتكابها ، أو تجعله يشعر بعدم الرضا .

٢- الاعتقاد بأن هذا الفعل يحقق بعض طموحات الحياة .

جدول رقم (٤٥)يوضح أجابات المبحوثين حول الأعتقاد بأن هذا الفعل يحقق بعض طموحات الحياة .

الاعتقاد بأن هذا الفعل يحقق بعض طموحات الحياة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٨	% ١٤
لا	١٧٢	% ٨٦
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول المذكور أعلاه ان معظم الجناة المبحوثين لايعتقدون بأن سلوكهم الاجرامي هذا يحقق بعض طموحاتهم في الحياة ، فقد بلغ عددهم (١٧٢)اي بنسبة (٨٦ %) من مجموع افراد العينة ، أما الذين أجابوا بنعم فقد بلغ عددهم (٢٨) اي بنسبة (١٤ %) من مجموع أفراد العينة ، وهذه الأرقام تشير الى أن الأغلب من أفراد العينة يشعرون بأن فعلهم الأجرامي ، لايحقق بعض طموحاتهم في الحياة ، بل على العكس من ذلك فأنه يحطم طموحاتهم في الحياة ، لأنه وبعد أرتكابه الفعل الأجرامي يشعر بأنه سوف يذهب الى السجن ، فضلا عن النظرة الأجتماعية اليه وأحساسه بالعزلة الأجتماعية --- وغيرها.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة لا يعتقدون بأن فعلهم هذا قد يحقق بعض الطموحات في الحياة ، واختلفت إجاباتهم بحسب نوع الجريمة ففي جريمة السرقة مثلا ، كان الذين أجابوا بنعم (٥٢،٢ %)من مجموع جرائم السرقة والذين أجابوا بلا (٤٧،٨ %) ،أما جرائم أتلاف وحرق المحاصيل فالكل أجاب بلا ، أما جرائم التسليب فالذين أجابوا بنعم (٣٣،٣ %)والذين أجابوا بلا (٦٦،٧ %) ، أما الجرائم الأخلاقية فالجميع أجابوا بلا .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة والاعتقاد بأن الفعل الإجرامي قد يحقق بعض طموحات الحياة ، كانت قيمة الترابط (٠،٣) وهذا يعني ان هناك ترابطا ايجابيا واطئا بين نوع الجريمة واعتقاد المبحوثين بأن فعلهم الإجرامي قد يحقق بعض طموحات الحياة ، وهذه القيمة توضح التفاوت بين نظرة المبحوثين حسب نوع الجريمة ، الى انها تحقق بعض طموحات الحياة فنلاحظ ان الجرائم التي تشجع عليها القيم الريفية كان هناك تفاوتٌ بسيطٌ بينها وبين الموافقين وغير الموافقين ، اما الجرائم التي لا تشجع عليها القيم الريفية فأن جميع مرتكبيها أجابوا بأنها لا تحقق اي طموح لديهم في الحياة والأمر الأخر الذي يتضح من الجدول أعلاه ، ان الجرائم المالية كالسرقة والتسليب أكد بعض المبحوثين بأنها قد تحقق بعض طموحات الحياة .

٥- علاقة الجاني بالمجني عليه .

جدول رقم (٤٧) يوضح علاقة الجاني بالمجني عليه .

علاقة الجاني بالمجني عليه	العدد	النسبة المئوية
أحد أفراد الأسرة	١٥	٧،٥ %
أقارب	٣٨	١٩ %
أصدقاء أو رفاق عمل	٣٥	١٧،٥ %
غرباء	١١٢	٥٦ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ان أغلب أفراد العينة ، قد ارتكبوا جرائمهم ضد الغرباء ، حيث بلغ عددهم (١١٢)اي بنسبة (٥٦ %) ، اما الذين ارتكبوا جرائمهم ضد الأقارب والأصدقاء فقد بلغ عددهم (٧٣) اي بنسبة (٣٦،٥ %) اما الذين ارتكبوا جرائمهم ضد أحد أفراد الأسرة فقد بلغ عددهم (١٥)اي بنسبة (٧٥ %) .

وهذا يعني ان معظم الجرائم في المجتمع الريفي ترتكب ضد الغرباء أكثر من الأقرباء او الأصدقاء ، لأن هناك نوعا من الضبط الاجتماعي والتضامن التي توجد في المجتمع الريفي ،

فيمتنع الناس من ارتكاب الجرائم ضد الأقرباء او الأصدقاء الا في حالات خاصة ، وكذلك فأن الذي أرتكب جريمته ضد أقرباءه او أصدقاءه فأنه يفقد التشجيع والمؤازرة من المجموعة القرابية له ، على عكس الذي يرتكب جريمته ضد الغرباء ، فأنه يجد المؤازرة والتضامن من قبل مجموعته القرابية .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن أغلب الجرائم المرتكبة هي ضد الغرباء حيث بلغت جرائم السرقة (٢٢) أي بنسبة (٥٠ %) من مجموع جرائم السرقة ، إما جرائم القتل فقد بلغت (٧٤) بنسبة (٥٤،٦) من مجموع جرائم القتل ، أما جرائم أتلاف المحاصيل فقد بلغت (١١) بنسبة (٧٣،٤ %) من مجموع جرائم الاتلاف ، أما جرائم التسليب والجرائم الاخلاقية فقد بلغت (٣) بنسبة (١٠٠ %) و (٢) بنسبة (١٠٠ %) على التوالي ، إما الجرائم المرتكبة ضد الاصدقاء أو رفاق العمل فقد بلغت جرائم السرقة والقتل وأتلاف وحرق المحاصيل (١٤) بنسبة (٣١،٨ %) و (٢٠) بنسبة (٥٤،٦ %) و (١) بنسبة (٦ ، ٦ %) على التوالي ، إما ضد الاقارب فقد بلغت جرائم السرقة والقتل واتلاف وحرق المحاصيل (٧) بنسبة (١٦ %) و (٢٨) بنسبة (٢٠،٥ %) و (٣) بنسبة (٢٠ %) على التوالي ، أما الجرائم المرتكبة ضد أحد أفراد الاسرة ، فقد بلغت جرائم السرقة والقتل (١) بنسبة (٢،٢ %) و (١٤) بنسبة (١٠،٢ %) على التوالي .

وعند أستعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة وعلاقة الجاني بالمجني علية فقد بلغت قيمة الترابط (٠،٠٤٩) وهذا يعني ان هناك ترابطا ايجابيا واطئا بين نوع الجريمة وعلاقة الجاني بالمجني عليه ، وهذه القيمة توضح ان اغلب افراد العينة قد وجهوا جرائمهم ضد الغرباء ، وضعف نسبة أرتكاب الجريمة ضد الأقارب والأصدقاء ، وذلك لشدة

التضامن الأجتماعي الموجود في المجتمع الريفي ، وعادة مايكون هذا التضامن ضد الغرباء على عكس الأقارب والأصدقاء .

٧-التشجيع على ارتكاب السلوك الإجرامي .

جدول رقم (٤٩) يوضح إجابات المبحوثين حول تشجيعهم للآخرين من الأقارب والمعارف على ارتكاب الفعل الإجرامي نفسه.

التشجيع على ارتكاب نفس الفعل الإجرامي	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٢	% ١٦
لا	١٦٨	% ٨٤
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن أغلب أفراد عينة البحث لايشجعون الاخرين من الاقارب والمعارف على ارتكاب الفعل نفسه الذي أرتكبوه أذ بلغ عددهم (١٦٨) أي نسبة (٨٤ %) من مجموع أفراد العينة إما الذين يشجعون الاخرين على ارتكاب الفعل نفسه ، فقد بلغ عددهم (٣٢) أي بنسبة (١٦ %) من مجموع أفراد العينة .

وتدل البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة لايشجعون أقاربهم ومعارفهم على ارتكاب الفعل نفسه الذي ارتكبوه هم ، والذي أدى بهم في النهاية الى الحد من

طموحاتهم في الحياة ، والى السجن ، وهذا دليل على أنهم غير مقتنعين بالفعل الاجرامي الذي ارتكبوه .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أغلب الجرائم ، لا يشجع مرتكبيها أقاربهم ومعارفهم على أرتكابها ، فقد بلغ عدد جرائم القتل (١٦) أي بنسبة (٧٨%) من مجموع جرائم القتل إما جرائم السرقة فقد بلغ عددها (٤٣) أي بنسبة (٩٧،٨ %) من مجموع جرائم السرقة إما جرائم أتلاف المحاصيل فقد بلغ (١) أي بنسبة (٩٣،٣ %) من مجموع جرائم الاتلاف إما الجرائم الاخلاقية والتسليب فقد بلغ عددهم (٢) بنسبة (١٠٠ %) و(٣) بنسبة (١٠٠ %) على التوالي .

إما الذين يشجعون أقاربهم ومعارفهم على ارتكاب الفعل نفسه فقد توزعت إجاباتهم حسب نوع الجرائم ، فجرائم السرقة بلغت (١) بنسبة (٢،٢ %) وجرائم القتل (٣٠) بنسبة (٢٢ %) وجرائم أتلاف المحاصيل (١) بنسبة (٦،٧ %) من مجموع تلك الجرائم .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة وتشجيع الاقارب والمعارف على ارتكابها ،فكانت قيمة الترابط (٠،٠٧٤) وهذا يعني ان هناك ترابطا ايجابيا واطئا بين نوع الجريمة والتشجيع على ارتكابها .

وهذه القيمة تدلل على ان هناك تفاوتا بين نوع الجريمة التي يشجع الافراد على ارتكابها ، فمثلا جرائم السرقة لا يشجع الافراد على ارتكابها ، وكذلك جرائم القتل وجرائم اتلاف المحاصيل والجرائم الاخلاقية والتسليب ، ولكن هناك نسبة قليلة تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي ، وكذلك تدلل البيانات اعلاه ان الجناة المبحوثين نادمون على فعلهم هذا

،ولايشجعون الاخرين على ارتكاب الفعل الاجرامي نفسه ، لما لهذه الافعال من عواقب على مرتكبيها.

٩- الشعور بالندم عن ارتكاب الفعل الاجرامي .

جدول رقم (٥١)يوضح اجابات المبحوثين حول شعورهم بالندم عن فعلهم الاجرامي .

الشعور بالندم عن ارتكاب الفعل الاجرامي	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٥٨	٧٩ %
لا	٤٢	٢١ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان الاعم الاغلب من الجناة المبحوثين يشعرون بالندم عن ارتكاب الفعل الاجرامي حيث بلغ عددهم (١٥٨) اي بنسبة (٧٩ %) من مجموع افراد العينة ، اما الذين لايشعرون بالندم فقد بلغ عددهم (٤٢) اي بنسبة (٢١ %) نستدل من بيانات الجدول اعلاه ان اغلب الذين يرتكبون الافعال الاجرامية في المجتمع الريفي ،ليسوا ممن يمتهن الجريمة بل ان اغلبهم يكونون مدفوعين الى ارتكابها ، سواء كان ذلك من خلال القيم ،ام من خلال نوازع شخصية ، كالطمع وحب الظهور والانتقام وغير ذلك ، ولكن بعد ان يرتكب الجريمة وتطبق عليه العقوبة القانونية ، يشعر بجسامة الفعل

الذي قـام به ، ويشعر بالنـدم على ذلك ، اما الذين لا يندمون عن ارتكاب الفعل فهؤلاء الذين لا يشعرون بأنهم قاموا بعمل إجرامي .

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان النسبة الاعلى من الذين يشعرون بالندم عن ارتكاب الفعل الاجرامي ، كانت في جرائم السرقة حيث كانت (٤٢) اي بنسبة (٩٥،٥ %) وجرائم القتل حيث كانت (٩٧)اي بنسبة (٧١،٣ %) وجرائم اتلاف المحاصيل كانت (١٤) بنسبة (٩٣،٣ %) وجرائم التسليب والجرائم الاخلاقية كانت (١٠٠ %) ، اما الذين لا يشعرون بالندم فقد توزعت نسبهم على جريمة السرقة (٢)بنسبة (٤،٥ %) وجريمة القتل (٣٩)بنسبة (٢٨،٧ %)وجريمة اتلاف المحاصيل (١) بنسبة (٦،٧ %) .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال)لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة والشعور بالندم عن ارتكابها ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٨٠) اي ان هناك ترابطا ايجابيا واطئا بين نوع الجريمة والشعور بالندم عن ارتكابها وهذا يعني ان اغلب مرتكبي الجرائم في الريف يشعرون بالندم جراء ارتكابهم للافعال الاجرامية ، وأغلبها كانت جرائم السرقة والتسليب والجرائم الاخلاقية ، وهي التي لايشجع عليها المجتمع الريفي ،وبالتحديد القيم في المجتمع الريفي ، وكما نعلم بأن هذه القيم تعطي دفعا معنويا للفرد للقيام بأرتكاب الفعل الاجرامي .

١١–موقف الاخرين من ارتكاب الجريمة .

جدول رقم (٥٣) يوضح اجابات المبحوثين حول موقف الاخرين من ارتكاب الجريمة .

موقف الاخرين من ارتكاب الجريمة	العدد	النسبة المئوية
مشاركة	٢٢	% ١١
تشجيع	٤٨	% ٢٤
لامبالاة	٢٦	% ١٣
استنكار	١٠٤	% ٥٢
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول المذكورفي اعلاه ان اغلب الجناة المبحوثين اجابوا باستنكار العمل الاجرامي الذي قاموا به من قبل الاخرين ، حيث بلغ (١٠٤) اي بنسبة (٥٢ %) اما الذين يشجعون على ارتكاب العمل الاجرامي فكان عددهم (٤٨) اي بنسبة (٢٤ %) اما الذين اجابوا بأن موقف الاخرين كان لا مبالاة فكان (٢٦) اي بنسبة (١٣ %) اما الذين شاركوا في العمل الاجرامي فكان عددهم (٢٢ %) اي بنسبة (١١ %) من مجموع افراد العينة وتدلل هذه البيانات في الجدول اعلاه ان الجريمة مرفوضة في المجتمع الريفي والدليل هذه النسب العالية من استنكار الجريمة ، اما الذين

يشجعون الجريمة ، فهي ترتبط بشكل اساسي بالقيم الريفية التي تشجع على ارتكاب بعض الجرائم ، التي سوف تتضح لنا في الجدول اللاحق .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن استنكار الجريمة كانت النسبة الاعلى من إجابات المبحوثين وتحديداً في جرائم القتل التي بلغت (٧٤) بنسبة (٥٤،٥ %) من مجموع جرائم القتل تليها جرائم السرقة التي بلغت (١٩) بنسبة (٤٣،٣ %) من مجموع جرائم السرقة ، ثم جرائم أتلاف المحاصيل (٧) بنسبة (٤٦،٧ %) من مجموع جرائم الاتلاف- ثم جرائم التسليب (٢) بنسبة (٦٦،٧ %) من مجموع جرائم التسليب ، ثم الجرائم الاخلاقية (٢) بنسبة (١٠٠ %) إما الذين أجابوا باللامبالاة فكانوا (٢٢) بنسبة (٥٠ %) من مجموع جرائم السرقة و (١) بنسبة (٠،٧ %) من مجموع جرائم القتل ، ثم (٢) بنسبة (١٣،٣) من مجموع جرائم الاتلاف ، ثم (١) بنسبة (٣٣،٣) من مجموع جرائم التسليب ، إما الذين أجابوا بالتشجيع فكان أبرزها جرائم القتل فكانت (٤٥) بنسبة (٣٣ %) من مجموع جرائم القتل ، تليها أتلاف المحاصيل (٢) بنسبة (١٣،٣ %) إما جرائم السرقة فكانت (١) بنسبة (٢،٢ %) من مجموع جرائم السرقة ، إما الذين أجابوا بالمشاركة في الفعل الاجرامي فقد توزعت أجاباتهم بين (١٦) بنسبة (١١،٨ %) جرائم قتل ، و (٢) بنسبة (٤،٥ %) جرائم سرقة ، و (٤) بنسبة (٢٦،٧ %) جرائم اتلاف محاصيل .

وعند استعمال قانون (بول وكيندال) لقياس الترابط التوافقي بين نوع الجريمة وموقف الاخرين منها فقد كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٣٦) أي أن هناك ترابطاً ايجابيا واطئاً بين نوع الجريمة وموقف الاخرين منها ، وهذا يعني أن جرائم القتل فاقت جرائم القتل في المشاركة والتشجيع واللامبالاة والاستنكار فالمشاركة والتشجيع تتوزع على جرائم الثأر وغسل العار ،

لأن القيم تفرض ذلك ، واللامبالاة والاستنكار هي لجرائم ، كقتل الغدر الذي ترفضه القيم الريفية جملة وتفصيلاً .

نتائج الدراسة .

أولاً البيانات العامة :-

١- أتضح أن نسبة (٧١ %) من الذين ارتكبوا جرائم في الريف تتراوح أعمارهم بين (٢١-٤٠) عاماً .

٢- كان محل ولادة (٩٦ %) من المبحوثين في الريف مقابل (٤ %) منهم في المدينة.

٣- تبين أن (٩٧ %) من المبحوثين يقيمون في الريف مقابل (٣ %) منهم يقيمون في المدينة .

٤- أن (٨٧،٥ %) من أفراد العينة هم من ذوي المهن الزراعية والفلاحية مقابل (١٢،٥ %) من ذوي المهن الاخرى .

٥- ظهر أن (٧٤ %) من المبحوثين هم من المتزوجين مقابل (١٦،٥ %) من العزاب و (٩،٥ %) من الحالات الاجتماعية الاخرى .

٦- تبين أن (٨٨،٥ %) من المبحوثين يعيشون في أسر تتراوح عدد أفرادها (من ٦- فأكثر) مقابل (١١،٥ %) من يتراوح عدد أفراد أسرها (٢-٥) أفراد .

٧- أتضح أن (٧٧،٥ %) من المبحوثين لم يتخطوا مرحلة الدراسة الابتدائية .

ثانياً / الدخل :-

١- تبين ان (٦٣،٥ %)من المبحوثين هم من ذوي الدخول الكافية ، و (٢٥،٥ %)كان دخلهم يزيد عن الحاجة . كما تبين ان هناك علاقة او ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة وكفاية الدخل ، وكانت فيه الترابط (٠،١٥) .

٢-ظهر ان (٥٥،٥ %) من المبحوثين مقتنعين بالمهن التي يزاولونها مقابل (٤٤،٥ %) من غير المقتنعين بها .

٣-اتضح ان (٥١ %)من المبحوثين كان احد دوافع ارتكابهم للسلوك الاجرامي كان دافع الحاجة الى المال ،مقابل (٤٩ %) من لم يكن هذا هو الدافع ،كما وجدنا ان هناك ترابطا ايجابيا بين الحاجة الى المال ونوع الجريمة وكانت قيمة الترابط (٠،٢٤) .

ثالثا / الجريمة .

١- اتضح ان (٢٢ %) من المبحوثين كانوا مدانين بالسرقة ، و (٦٨ %) كانوا مدانين بالقتل ، و(٧،٥ %) مدانين بجريمة اتلاف وحرق المحاصيل ، و (١ %) كانوا مدانين بالجرائم الاخلاقية ، و(١،٥ %) كانوا مدانين بجريمة التسليب .

٢- تبين ان (٦٨ %) من المبحوثين ممن ارتكبوا جرائم السرقة في الليل ، مقابل (٣٢ %) ممن ارتكبوا جرائمهم في النهار ،كما ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة ووقت ارتكابها ،كانت قيمة الترابط هي (٠،٤٢) .

٣- ظهر ان (٨٨،٥ %) من المبحوثين ممن خطط للقيام بالعمل الاجرامي ، مقابل (١١،٥ %) ممن لم يخطط للعمل الاجرامي ،كما ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والتخطيط للقيام بها، وتبين ان قيمة هذا الترابط كانت (٠،٠٨٤) .

٤- أتضح أن (٥٨ %) من المبحوثين ارتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع الاخرين مقابل (٤٢ %) ممن ارتكبوا جرائمهم بصورة مفردة .كما أن هناك ترابطاً ايجابياً بين نوع الجريمة وأسلوب ارتكابها ،كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٥) ومن هذه الجريمة وأسلوب ارتكابها ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٥) ، ومن هذه البيانات تأكدت صحة فرضية الدراسة الرابعة التي تقول (هنالك دور للتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الريفي في تشجيع الفرد على ارتكاب السلوك الاجرامي) .

رابعا / القيم الاجتماعية .

١- اتضح ان (٨٦ %) من المبحوثين يفضلون قيم الريف على قيم المدينة ،مقابل (١٤ %) ممن يفضلون قيم المدينة على قيم الريف .

٢- تبين ان (٨٨ %) من المبحوثين اجابوا بأن بعض القيم السائدة في الريف تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي ، مقابل (١٢ %) منهم من اجاب عكس ذلك ، كما ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والقيم التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي كانت قيمة الترابط هي (٠،٣٧) . وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة الثانية التي تقول (هنالك دور اساسي للقيم الريفية في دفع الفرد لارتكاب السلوك الاجرامي) .

خامسا / الضبط الاجتماعي .

١- تبين ان العرف الاجتماعي هو الوسيلة الاكثر انتشارا في المجتمع الريفي وذلك من خلال إجابات عينة البحث بنسبة (٨١ %) مقابل (١٩ %) منهم أكد تأثير القانون ، كما اتضح أن هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والوسيلة الاكثر تأثيرا في المجتمع الريفي حيث كانت نتيجة الترابط (٠،٢٣)وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث الثالثة التي تقول (ضعف دور القانون في الريف مقارنة بالعرف الاجتماعي والضوابط الاجتماعية الاخرى) .

٢- ظهر ان (٦٩ %) من المبحوثين أكدوا عدم قبول الناس للأفعال الإجرامية هذه مقابل (٣١ %) أكدوا قبول الناس بها . كما اتضح أن هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة وقبول الناس بها . وكانت قيمة هذا الترابط (٠،١٠) .

٣- اتضح ان (٦٩ %) من المبحوثين يعرفون بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم ، مقابل (٣١ %)لا يعرفون بها ، كما اتضح ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والمعرفة بنوع وحجم العقوبة ، حيث كانت قيمة هذا الترابط (٠،٠١٦) .

سادسا / تصورات الذات .

١- ظهر ان (٧٢ %) من الجناة المبحوثين لايشعرون بالرضا عن ارتكاب افعالهم الأجرامية ، مقابل (٢٨ %)يشعرون بالرضا . كما ظهر ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والشعور بالرضا عن ارتكابها ، وكانت قيمة هذا الترابط (٠،١٨) .

٢- اتضح ان (٨٦ %) من المبحوثين لا يشعرون بأن أفعالهم الإجرامية تحقق طموحاتهم في الحياة ، وأن (١٤ %)منهم يشعرون بأنها تحقق طموحاتهم ، كما اتضح ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والاعتقاد بأن هذا الفعل الإجرامي يحقق بعض طموحات الحياة ، وكانت قيمة هذا الترابط (٠،٣) .

٣- ظهر ان (٧٩ %) من المبحوثين يشعرون بالندم عن ارتكاب الفعل الاجرامي ، وان (٢١ %) منهم لا يشعرون بالندم ، كما ظهر ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والشعور بالندم عن ارتكابها.وكانت قيمة هذا الترابط (٠،٠٨٠) .

٤- تبين ان اغلب افراد العينة (٥٢ %) اجابوا باستنكار الاخرين للأفعال الأجرامية ، وان (٢٤ %) منهم اجابوا بتشجيع العمل الإجرامي ، كما تبين ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة وموقف الآخرين منها . وقد كانت قيمة هذا الترابط (٠،٠٣٦) .

مقترحات الدراسة

١- توسيع الثقافة القانونية عن طريق وسائل الأعلام والتعليم خاصة في المجتمع الريفي .
٢- تعزيز التضامن الاجتماعي الايجابي من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومدها الى الريف.
٣- التأكيد على دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية في المجتمع الريفي .
٤- تعزيز الوسائل التي تساعد على النهوض بالمجتمع الريفي كالوسائل الاقتصادية والثقافية الاجتماعية .
٥- العمل على إدخال بعض المفاهيم التي تعزز التضامن الاجتماعي في التشريعات القانونية .
٦- التأكيد على المحاكم في سرعة حسم النزاعات العشائرية وعدم التباطؤ بها .

نتائج الدراسة .

أولاً البيانات العامة :-

١- أتضح أن نسبة (٧١ %) من الذين أرتكبوا جرائم في الريف تتراوح أعمارهم بين (٢١-٤٠) عاماً .

٢- كان محل ولادة (٩٦ %) من المبحوثين في الريف مقابل (٤ %) منهم في المدينة .

٣- تبين أن (٩٧ %) من المبحوثين يقيمون في الريف مقابل (٣ %) منهم يقيمون في المدينة .

٤- أن (٨٧،٥ %) من أفراد العينة هم من ذوي المهن الزراعية والفلاحية مقابل (١٢،٥ %) من ذوي المهن الاخرى .

٥- ظهر أن (٧٤ %) من المبحوثين هم من المتزوجين مقابل (١٦،٥ %) من العزاب و (٩،٥ %) من الحالات الاجتماعية الاخرى .

٦- تبين أن (٨٨،٥ %) من المبحوثين يعيشون في أسر تتراوح عدد أفرادها (من ٦- فأكثر) مقابل (١١،٥ %) من يتراوح عدد أفراد أسرها (٢-٥) أفراد .

٧- أتضح أن (٧٧،٥ %) من المبحوثين لم يتخطو مرحلة الدراسة الابتدائية .

ثانياً / الدخل :-

١- تبين ان (٦٣،٥ %)من المبحوثين هم من ذوي الدخول غير الكافية ، و (٢٥،٥ %)كان دخلهم يزيد عن الحاجة . كما تبين ان هناك علاقة او ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة وكفاية الدخل ، وكانت فيه الترابط (٠،١٥) .

٢-ظهر ان (٥٥،٥ %) من المبحوثين مقتنعين بالمهن التي يزاولونها مقابل (٤٤،٥ %) من غير المقتنعين بها .

٣-اتضح ان (٥١ %)من المبحوثين كان احد دوافع ارتكابهم للسلوك الاجرامي كان دافع الحاجة الى المال ،مقابل (٤٩ %) من لم يكن هذا هو الدافع ، كما وجدنا ان هناك ترابطا ايجابيا بين الحاجة الى المال ونوع الجريمة وكانت قيمة الترابط (٠،٢٤) .

ثالثا / الجريمة .

١- اتضح ان (٢٢ %) من المبحوثين كانوا مدانين بالسرقة ، و (٦٨ %) كانوا مدانين بالقتل ، و(٧،٥ %) مدانين بجريمة اتلاف وحرق المحاصيل ، و (١ %) كانوا مدانين بالجرائم الاخلاقية ، و(١،٥ %) كانوا مدانين بجريمة التسليب .

٢- تبين ان (٦٨ %) من المبحوثين ممن ارتكبوا جرائم السرقة في الليل ، مقابل (٣٢ %) ممن ارتكبوا جرائمهم في النهار ، كما ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة ووقت ارتكابها ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٤٢) .

٣- ظهر ان (٨٨،٥ %) من المبحوثين ممن خطط للقيام بالعمل الاجرامي ، مقابل (١١،٥ %) ممن لم يخطط للعمل الاجرامي ، كما ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والتخطيط للقيام بها، وتبين ان قيمة هذا الترابط كانت (٠،٠٨٤) .

٤- أتضح أن (٥٨ %) من المبحوثين أرتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع الاخرين مقابل (٤٢ %) ممن أرتكبوا جرائمهم بصورة مفردة . كما أن هناك ترابطاً ايجابياً بين نوع الجريمة وأسلوب أرتكابها ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٥) ومن هذه الجريمة وأسلوب أرتكابها ، كانت قيمة الترابط هي (٠،٠٥) ، ومن هذه البيانات تأكدت صحة فرضية الدراسة الرابعة التي تقول (هنالك دور للتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الريفي في تشجيع الفرد على أرتكاب السلوك الاجرامي) .

رابعا / القيم الاجتماعية .

١- اتضح ان (٨٦ %) من المبحوثين يفضلون قيم الريف على قيم المدينة ،مقابل (١٤ %) ممن يفضلون قيم المدينة على قيم الريف .

٢- تبين ان (٨٨ %) من المبحوثين اجابوا بأن بعض القيم السائدة في الريف تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي ، مقابل (١٢ %) منهم من اجاب عكس ذلك ، كما ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والقيم التي تشجع على ارتكاب السلوك الاجرامي كانت قيمة الترابط هي (٠،٣٧) . وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة الثانية التي تقول (هنالك دور اساسي للقيم الريفية في دفع الفرد لأرتكاب السلوك الاجرامي) .

خامسا / الضبط الاجتماعي .

١- تبين ان العرف الاجتماعي هو الوسيلة الاكثر انتشارا في المجتمع الريفي وذلك من خلال أجابات عينة البحث بنسبة (٨١ %) مقابل (١٩ %) منهم أكد على تأثير القانون ، كما اتضح أن هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والوسيلة الاكثر تأثيرا في المجتمع الريفي حيث كانت نتيجة الترابط (٠،٢٣)وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث الثالثة التي تقول (ضعف دور القانون في الريف مقارنة بالعرف الاجتماعي والضوابط الاجتماعية الاخرى) .

٢- ظهر ان (٦٩ %) من المبحوثين أكدوا على عدم قبول الناس للأفعال الأجرامية هذه مقابل (٣١ %) أكدوا على قبول الناس بها . كما أتضح أن هناك ترابطا أيجابيا بين نوع الجريمة وقبول الناس بها . وكانت قيمة هذا الترابط (٠،١٠) .

٣- أتضح ان (٦٩ %) من المبحوثين يعرفون بنوع وحجم العقوبة التي ستصدر بحقهم ، مقابل (٣١ %)لايعرفون بها ، كما أتضح ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والمعرفة بنوع وحجم العقوبة ، حيث كانت قيمة هذا الترابط (٠،٠١٦) .

سادسا / تصورات الذات .

١- ظهر ان (٧٢ %) من الجناة المبحوثين لايشعرون بالرضا عن ارتكاب افعالهم الأجرامية ، مقابل (٢٨ %)يشعرون بالرضا . كما ظهر ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والشعور بالرضا عن ارتكابها ، وكانت قيمة هذا الترابط (٠،١٨) .

٢- أتضح ان (٨٦ %) من المبحوثين لايشعرون بأن أفعالهم الأجرامية تحقق طموحاتهم في الحياة ، وأن (١٤ %)منهم يشعرون بأنها تحقق طموحاتهم ، كما أتضح ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والاعتقاد بأن هذا الفعل الأجرامي يحقق بعض طموحات الحياة ، وكانت قيمة هذا الترابط (٠،٣) .

٣- ظهر ان (٧٩ %) من المبحوثين يشعرون بالندم عن ارتكاب الفعل الاجرامي ، وان (٢١ %) منهم لايشعرون بالندم ، كما ظهر ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة والشعور بالندم عن ارتكابها .وكانت قيمة هذا الترابط (٠،٠٨٠) ٠

٤- تبين ان اغلب افراد العينة (٥٢ %) اجابوا بأستنكار الاخرين للأفعال الأجرامية ، وان (٢٤ %) منهم اجابوا بتشجيع العمل الأجرامي ، كما تبين ان هناك ترابطا ايجابيا بين نوع الجريمة وموقف الأخرين منها . وقد كانت قيمة هذا الترابط (٠،٠٣٦) .

مقترحات الدراسة

١- توسيع الثقافة القانونية عن طريق وسائل الأعلام والتعليم خاصة في المجتمع الريفي .

٢- تعزيز التضامن الأجتماعي الأيجابي من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومدها الى الريف .

٣- التأكيد على دور وسائل الضبط الأجتماعي الرسمية وغير الرسمية في المجتمع الريفي .

٤- تعزيز الوسائل التي تساعد على النهوض بالمجتمع الريفي كالوسائل الأقتصادية والثقافية والأجتماعية .

٥- العمل على ادخال بعض المفاهيم التي تعزز التضامن الأجتماعي في التشريعات القانونية .

٦- التأكيد على المحاكم في سرعة حسم النزاعات العشائرية وعدم التباطؤ بها .

Abstract

This is a descriptive study trying to founding the dialectic relationship between crime and social life and concentrating on the importance of social factors of criminal behavior .

The researcher tried examining the social factors which derived the person towards criminal behavior. While the crime is one of social phenomena which is available in all humanity societies in all times , it is shown one of aspects of the social behavior in different time and places . Necessarily it reflected the problems with the human society filled in all time and place. The crime as type of behavior represents faithful expressing of social knowledge of some individuals of society .

This study aims to search the position of crime in Diala as type of the Iraqi rustic society regarding the kinds oh crimes , their characteristic of perpetrators and also the knowledge of relation between the social cultural economic realty and the fact of the crime of rural area in Diala .

In this study used the interview fact and the simple note depending the method of social survey which one of widespread methods among the specialists of social sciences .used the survey of sample .

The researcher suggested many suppositions in order to study the relation between the phenomenon and the subjective factors which effect it . They are :

1- There is solid relation between the social and cultural fact rural area and the fact of crime.
2- There is principal role of social rural traditions which forced the individual to perpetrate the criminal behavior .

3- The weakness of the role of low in rural area in comparison to the rural habit and another social control .
4- The social solidarity among the individuals in rural social and its role which encourage the individual to perpetrate him criminal behavior .

The study attained the following :

1- There is positive relation between the kind of crime and capacity of income of individuals of sample.
2- There is positive relation between the need of money and the kind of crime .
3- Most of crimes which perpetrated rural area are open.
4- The social rural traditions have role in encourage of perpetrating social behavior .
5- The social habit is the widest spread means in the social control .

The researcher give many suggestions:-

1- Spreading the legal culture among all the individuals of the society by education and media .
2- Consolidating the positive social solidarity by institutes of civil society .
3- Confirmation of the role of official and unofficial social control in the rural society .
4- Confirmation of the courts regarding the determine of the rural conflicts .

الكتب :-

١- أحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي ، ط ١ ، دار الطليعة – بيروت ، ١٩٨٢ .
٢- أحسان محمد الحسن ، عبد الحسين زيني ، الأحصاء الأجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢ .
٣- أحمد محمد خليفة ، أحوال علم الأجرام الأجتماعي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
٤- أحمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٢ .
٥- أميل دوركهايم ، قواعد المنهج في علم الأجتماع ، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي ، دار المعارف الجامعية الاسكندرية ، ١٩٨٨ .
٦- بسام عبد الرحمن وأخرين ، جغرافية العراق وبعض الدول المجاورة ، المطبعة الوطنية ، وزارة التربية ، بغداد ، ١٩٧٠ .
٧- ابو الفضل جمال الدين محمد مكرم الأنصاري أبن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثامن ، حرف العين ، فصل الجيم ، دار صادرة – بيروت ، بدون سنة .
٨- ب . ف سكنر ، تكنلوجيا السلوك الأنساني ، عبد القادر يوسف ، سلسلة عالم المعارف ، الكويت ، ١٩٨٠ .
٩- جبر مجيد حميد العتابي ، طرق البحث الأجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ .
١٠-جمال محمد ابو شنب ، بناء الشخصية والتفاعل في الجماعة التقليدية ، دار المعرفة الجامعية – الأسكندرية ، ١٩٩٦ .
١١--جلال ثروة ، الظاهرة الأجرامية ، مؤسسة الثقافة الجامعية – الأسكندرية ، ١٩٧٢ .
١٢-جورج رو ، العراق القديم ، ترجمة حسين علوان حسين ، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ .
١٣-حنا بطاطو ، العراق – الطبقات الأجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ط ١ ، مؤسسة الأيمان العربية – بيروت ، ١٩٩٠ .

١٤-خالص الأشعب ، أقليم المدينة بين التخطيط والتنمية الشاملة ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩,
١٥-ذياب البداينة ، واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ١٩٩٩ .
١٦-رمسيس بهنام ، محاضرات في علم الاجرام ، الاسكندرية-دار المعارف ١٩٦١ .
١٧-رمسيس بهنام ، علم الاجرام ، دار المعارف – دار المعارف – الاسكندرية ، ١٩٨٩ .
١٨--روبرت ماكيفر وتشارلز بيدج ، المجتمع ، ترجمة علي أحمد عيسى ، مكتبة النهضة – المصرية ، ط ٣ ، ١٩٧٤ .
١٩-رؤوف عبيد ، أصول علم الاجرام والعقاب ، دار الفكر – القاهرة ، ١٩٧٧ .
٢٠-زيدان عبد البياتي ، المجتمع الريفي ، مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة ، ١٩٧٤ .
٢١-سالم سارس ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .
٢٢-ستيفن كول ، منهج البحث في علم الاجتماع ، ترجمة عبد الهادي الجوهري وآخرين ، مكتبة نهضة الشرق – القاهرة ، ١٩٨٨ .
٢٣-سذرلاند وكريسي ، مباديء علم الاجرام ، ترجمة محمود السباعي ، مكتبة الانكلومصرية – القاهرة ، ١٩٩٨ .
٢٤-السيد علي الشتا ، علم الاجتماع الجنائي ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، ١٩٩٧ .
٢٥-سيجموند فرويد ، خمسة دروس في التحليل النفسي ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة – بيروت ، ١٩٧٩ .
٢٦-صلاح الفوال ، دراسة في علم الاجتماع البدوي ، مكتبة غريب للطباعة –القاهرة ، ١٩٨٣ .
٢٧-الطاهر لبيب ، سوسولجية الثقافة ، ط ٣ ، دار أبن رشد – الاردن ، ١٩٨٦ .
٢٨-عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
٢٩-عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٨٧ .

٣٠-عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، ط ٣ ، مكتبة الانكلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣١-عبد الجبار عريم . نظريات علم الاجرام ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط ٦ ، ١٩٧٣ .
٣٢-علاء البياتي ، الراشدية – دراسة أنثروبولوجية أجتماعية ، ط ٢، دار التربية ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٣٣-علي عبد القادر القهوجي ، علم الاجرام وعلم العقاب ، مؤسسة دار الجامعة ، بيروت ، ١٩٨٨ .
٣٤-علي فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، دار الثقافة والعلوم المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
٣٥-عبد الفتاح لطفي ، ومحمد زكي أبو عامر ، علم الاجرام والعقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، بدون سنة .
٣٦-عوض محمد ، مباديء علم الاجرام ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
٣٧-غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .
٣٨-غريب سيد أحمد ، المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ .
٣٩-غريب سيد أحمد ، وعبد المعطي السيد ، علم الاجتماع الريفي والحضري ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ .
٤٠-فتحية الجميلي ، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة ، دار نشر وائل ، عمان ، ٢٠٠١ .
٤١-فوزية عبد الستار ، علم الاجرام والعقاب ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
٤٢-لوتسكي ، تاريخ الاقطاع العربية الحديثة ، ترجمة عفيفة البياتي ، دار التقدم ، موسكو ، بدون سنة .
٤٣-مأمون محمد سلامة ، أصول علم الاجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
٤٤-ماكيفر وتشالرلز بيدج ، المجتمع ، ترجمة محمد العزاوي وآخرين ، ج٢ ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٤٥--محمد الجواهري وآخرين ، دراسة في علم الاجتماع ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ,١٩٧٥
٤٦-محمد حسن الجمعي ، فهارس القرآن الكريم ، باب جيم ، حرف الراء .
٤٧-محمد طلعت عيسى ، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
٤٨-محمد عبد الهادي دكلة وآخرين ، المجتمع الريفي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٧٩ .

٤٩--محمد شلال حبيب ، أصول علم الاجرام ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
٥٠-محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
٥١-محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، عين الشمس ، ١٩٧٢ .
٥٢-مصطفى عمر التير ، مساهمات في اسس البحث الاجتماعي ، معهد الانماء العربي ، طرابلس ، ١٩٨٩ .
٥٣-معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، ط ١ ، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، ١٩٨٣ .
٥٤-مجموعة مؤلفين ، العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٥٥-المنجد في اللغة والاعلام ، ط ٢٦ ، دار المشرق ، بيروت ، بدون سنة .
٥٦-ميشيل دينكين ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة أحسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٥٧-ناهدة عبد الكريم حافظ ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٨١ .
٥٨-نبيل أسكندر ، الامن الاجتماعي وقضية الحرية ، دار الحكمة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ .
٥٩-هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، المكتبة العلمية ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٦٠-يونس حمادي علي ، مباديء علم الديمغرافيا ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٥ .

61-W-Colemad and Gress : social problems , N.Y Haner Row , publisher Ine , 1980 ,

استمارة استبيان
" واقع الجريمة في ريف محافظة ديالى "

اولاً : البيانات العامة .

١. العمر وقت ارتكاب الجريمة .

(اقل من ٢٠) ☐ (٢١-٢٥) ☐ (٢٦ -٣٠) ☐

(٣١- ٣٥) ☐ (٣٦-٤٠) ☐ (٤١- ٤٥) ☐

(٤٦-٥٠) ☐ (٥١-٥٥) ☐ (٥٦- فأكثر) ☐

٢. العمل الولادة :-

ريف ☐ مدينة ☐

٣. محل الاقامة :-

ريف ☐ مدينة ☐

٤.نوع المهنة :-

فلاح ☐ مزارع ☐ سائق ☐ راعي ☐

موظف حكومي ☐ اخرى تذكر ☐

٥.الحالة الاجتماعية .

اعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

٦. عدد افراد الاسرة .

(٢-٣) ☐ (٤-٥) ☐ (٦-٧) ☐ (٨-٩) ☐

(١٠-فأكثر) ☐

٧. التحصيل الدراسي .

امي ☐ يقرأ و يكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسطة ☐

اعدادية ☐ دبلوم ☐ جامعية فما فوق ☐

ثانياً :- بيانات الدخل

٨. كفاية الدخل .

يزيد عن احاجة ☐ كافٍ ☐ غير كافٍ ☐

٩. هل انك مقتنع بالمهنة التي يزاولها .

نعم ☐ لا ☐

١٠. اذا كان الجواب بـ (لا) فما هو سبب ذلك .

قلة المردود المادي ☐ عدم تناسب المهنة مع الرغ ☐

الاجهاد البدني و النفسي ☐ سوء العلاقة مع رفاق العمل ☐

اخرى تذكر ☐

١١. هل ان الحاجة الى المال دفعك لارتكاب هذا الفعل .

نعم ☐ لا ☐

ثالثاً :- بيانات الجريمة .

١٢. نوع الجريمة .

سرقة اموال ☐ سرقة مواشي ☐ سرقة محاصيل ☐

سرقة سيارة ☐ قتل بدافع غسل العار ☐ قتل بدافع نزاع اراضي و مياه ☐

اتلاف و حرق المحاصي ☐ جرائم اخلاقي ☐ تسليب ☐

اخرى تذكر ☐

١٣.وقت ارتكاب الجريمة .

ليلاً ☐ **نهاراً** ☐

١٤–هل خططت للقيام بفعلك هذا .

نعم ☐ **لا** ☐

١٥. اسلوب ارتكاب الفعل .

بصورة منفردة ☐ **بالاشتراك مع اخرين** ☐

١٦. اذا كان مع الاخرين فما هي صلتك بهم .

قرابة ☐ **اصدقاء** ☐ **اخرى تذكر** ☐

١٧. هل ارتكبت جريمة سابقة .

نعم ☐ **لا** ☐

١٨–اذا كان الجواب بنعم فما هو نوعها .

سرقة ☐ **قتل** ☐ **اتلاف و حرق المحاصيل** ☐

تسليب ☐

رابعاً :– بيانات القيم .

١٩. هل تعتقد بافضلية قيم الريف على قيم المدينة .

نعم ☐ لا ☐

٢٠. هل ترى ان بعض القيم السائدة في الريف تشجع على ارتكاب الجريمة .

نعم ☐ لا ☐

٢١. اذا كان الجواب بنعم فما هي هذه القيم .

قيم الثأر ☐ قيم الديه ☐ قيم الشرف ☐

قيم التضامن ☐ قيم الرجولة ☐

٢٢. بأعتقادك ايهما اكثر تأثيراً في المجتمع الريفي القانون ام العرف الاجتماعي .

القانون ☐ العرف الاجتماعي ☐

-٢٣هل تعتقد ان الناس في المجتمع الريفي لا يرتكبون الجرائم خوفاً من العقوبة القانونية

نعم ☐ لا ☐

٢٤. هل ترى ان فعلك هذا هو سلوك مقبول بين الناس في الريف .

نعم ☐ لا ☐

٢٥. هل تعتقد ان فعلك هذا يحظى باحترام الناس في الريف .

نعم ☐ لا ☐

٢٦. هل كنت تعلم بنوع و حجم العقوبة التي تصدر بحقك قبل ارتكاب الفعل الاجرامي .

نعم ☐ لا ☐

خامساً : تصورات الذات .

٢٧. هل تشعر بالرضا الذاتي عن فعلك هذا .

نعم ☐ **لا** ☐

٢٨. هل تعتقد ان نجاح فعلك يحقق بعض طموحاتك في الحياة .

نعم ☐ **لا** ☐

٢٩. ما هي علاقتك بالمجني عليه .

احد افراد الاسرة ☐ **اقارب** ☐ **اصدقاء او رفاق عمل** ☐

غرباء ☐

٣٠. هل تشجع الاخرين من الاقارب و المعارف على ارتكاب فعلك نفسه الذي قمت به .

نعم ☐ **لا** ☐

٣١. هل تشعر بالندم على ارتكاب فعلك هذا .

نعم ☐ **لا** ☐

٣٢. ما هو موقف الاخرين من ارتكاب لهذا الفعل .

مشاركة ☐ **تشجيع** ☐ **لا مبالاة** ☐

استنكار ☐

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بغداد

قسم الاجتماع

الدراسات العليا

أستمارة الأستبيان .

الخاصة بمقابلة النزلاء في قسم الأصلاح الأجتماعي في ديالى

ملاحظة / يمكن وضع العلامة ( ) لأختيار واحد أو أكثر وحسب ماترى ذلك مناسب وواقعي مع عدم الحاجة إلى ذكر الأسم .

الباحث

خليفة أبراهيم عودة